

ما وراء الشبكات، الميليشيات والقبائل: إعادة النظر في سياسة الاتحاد الأوروبي لمكافحة التهريب والتصدي له

Gabriella Sanchez

غابرييلا سانتشيز

منسق

Kheira Arrouche

خيرة عروش

Matteo Capasso

ماتيو كاباسو

Angeliki Dimitriadi

أنجليكي ديميتريادي

Alia Fakhry

علياء فخري



© Marta Sánchez Dionís 2020

ما وراء الشبكات، الميليشيات والقبائل: إعادة النظر في سياسة الاتحاد الأوروبي لمكافحة التهريب والتصدي له

Gabriella Sanchez

غابرييلا سانتشيز

منسق

Kheira Arrouche

خيرة عروش

Matteo Capasso

ماتيو كاباسو

Angeliki Dimitriadi

أنجليكي ديميتريادي

Alia Fakhry

علياء فخري



أصبحت **يوروميسكو (EuroMeSCO)** معياراً للبحوث والدراسات الموجهة للسياسات العامة حول القضايا المتعلقة بالتعاون الأورومتوسطي، ولا سيما تلك المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والأمن والهجرة. ومن خلال 104 مراكز أبحاث ومؤسسة فكرية وحوالي 500 خبير من 29 دولة مختلفة، طورت الشبكة أدوات مؤثرة تعود بالفائدة على أعضائها وعلى طيف أكبر من المجتمع من ذوي المصلحة في المنطقة الأورومتوسطية.

فمن خلال مجموعة واسعة من المنشورات والدراسات الاستقصائية والفعاليات وأنشطة التدريب والمواد السمعية والبصرية وتواجد متزايد على وسائل التواصل الاجتماعي، تصل الشبكة كل عام إلى آلاف الخبراء والمفكرين والباحثين وصانعي السياسات والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة في أوساط التجارة والأعمال. أثناء القيام بذلك، تشارك يوروميسكو بزخم في تنسيق وتأطير البحوث المشتركة الأصلية التي يشارك فيها خبراء أوروبيون ومن جنوب المتوسط، كما تساهم في تشجيع التبادل بينهم بغية تعزيز التكامل الأورومتوسطي في نهاية المطاف. إن الرابط المشترك لجميع الأنشطة هو الالتزام العام بتعزيز مشاركة الشباب وضمان المساواة بين الجنسين ضمن مجتمع الخبراء الأورومتوسطي.

يوروميسكو: ربط النقاط (EuroMesCo: Connecting the Dots) هو عبارة عن مشروع بتمويل مشترك من قبل الاتحاد الأوروبي والمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط ويتم تنفيذه في إطار شبكة يوروميسكو.

وكجزء من هذا المشروع، تجتمع كل سنة خمس فرق دراسية مشتركة لإجراء بحوث قائمة على الأدلة وموجهة للسياسات. ويتم تحديد مواضيع البحوث للفرق الدراسية الخمس من خلال عملية شاملة من المشاورات حول السياسات العامة هدفها تعيين المواضيع ذات الصلة، ويشارك في كل فريق دراسي منسق وفريق من المؤلفين الباحثين الذين يعملون على إعداد بحوث حول السياسات العامة والتي تطبع وتنتشر من خلال قنوات ومناسبات مختلفة، وتصاحبها مواد سمعية بصرية.

دراسة السياسة العامة POLICY STUDY

الناشر: المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط

مراجعة الأقران Peer Review

مراجعة الأقران الأكاديمية: anonymous

مراجعة الأقران للسياسات العامة: نحن ممتنون لقسم شؤون الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) لدعمه الموضوعي لتطوير هذه الدراسة، من خلال مساهمة السيدة مورغان نيكوت (Ms. Morgane Nicot). كمراجعة للبحث فيما يخص موضوع السياسات العامة.

التحرير: كارينا ملكونيان Karina Melkonian **تنسيق النسخة العربية**

Punt d'Intercanvi & Punt Comú

مصمم التنسيق: Maurin.studio

الترجمة من الإنجليزية: رجائي برهان

التصميم: نوريا إسبارثا Núria Esparza

تنضيد الحروف العربية: أحمد الأحمد

ردمك رقمي 2696-7626

المراجعة اللغوية والتدقيق: نزار فلّوح

نيسان 2021

صدر هذا العدد بدعم من الاتحاد الأوروبي، ومحتوياته تُعبر حصراً عن آراء المؤلفين أنفسهم؛ ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن تؤخذ على أنها آراء الاتحاد الأوروبي أو المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط.

إن المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط (IEMed)، والذي تأسس عام 1989، هو مركز أبحاث وتنفيذ متخصص في العلاقات الأوروبية المتوسطية. ويقدم هذا المعهد بحوثاً موجهة للسياسات العامة وقائمة على الأدلة استناداً إلى تأطير أوروبومتوسطي شامل ومتعدد الأبعاد.

وفقاً لمبادئ الشراكة الأوروبية المتوسطية (EMP)، ولسياسة الجوار الأوروبية (ENP)، وللاتحاد من أجل المتوسط (UfM)، وفقاً وانسجاماً مع ذلك فإن هدف المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط هو التحفيز على التفكير والعمل اللذين من شأنهما المساهمة في التفاهم المشترك، والتبادل والتعاون بين مختلف بلدان ومجتمعات وثقافات البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى تعزيز البناء التدريجي لفضاء من السلام والاستقرار والازدهار المشترك والحوار بين الثقافات والحضارات في حوض البحر الأبيض المتوسط.

إن المعهد الأوروبي للبحر المتوسط IEMed هو عبارة عن ائتلاف يضم الحكومة الكتالانية، وزارة الشؤون الخارجية والاتحاد الأوروبي والتعاون الإسبانية، والاتحاد الأوروبي، ومجلس مدينة برشلونة. كما يضم المجتمع المدني من خلال مجلس أمنائه ومجلسه الاستشاري.

تتمثل مهمة **مركز سياسة الهجرة (MPC)** في **معهد الجامعة الأوروبية (EUI)** في إجراء بحوث متقدمة حول الحوكمة العابرة للحدود الوطنية بخصوص الهجرة الدولية واللجوء والتنقل. وهو يقدم أفكاراً جديدة وأدلة صارمة ودقيقة وتفكيراً نقدياً لتوجيه وإثراء السياسات الرئيسية العامة في أوروبا والعالم. يتوخى مركز سياسة الهجرة تحقيق ثلاثة أهداف أساسية:

- النهوض بالبحوث والمعارف الأكاديمية: يقوم المركز بإجراء أبحاث نظرية وتجريبية تربط بين أنواع مختلفة من الهجرة، وتدرس المناطق الجغرافية، ومستويات صنع السياسات والحوكمة، وقضايا السياسة العامة.
- المشاركة السياسية والحوار: يشارك المركز بفعالية مع مستخدمي بحوث الهجرة من أجل تعزيز الحوار في أوروبا والعالم حول السياسات المتعلقة بالهجرة وحوكمتها، ويعمل في الوقت نفسه على بناء الروابط والصلات مع التحديات والتغيرات العالمية الرئيسية الأخرى.
- التدريب: يوفر المركز تدريباً متقدماً للباحثين ومسؤولي السياسات العامة، ومنظمات المجتمع المدني، وغيرهم ممن يتعاملون مع قضايا الهجرة، من خلال دورات تدريبية تنفيذية، وذلك عبر المدرسة الصيفية لقضايا الهجرة التي تعدّ حدثاً سنوياً ناجحاً.

المحتوى:

7

الموجز التنفيذي

11

المقدمة

غابرييلا سانتشيز
Gabriella Sanchez

13

إعادة النظر في نهج مكافحة التهريب

غابرييلا سانتشيز
Gabriella Sanchez

34

مكافحة تهريب المهاجرين من خلال مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي: البحث عن إبرة في كومة قش رقمية

أنجليكي ديميتريادي
Angeliki Dimitriadi

54

الاختباء على مرأى من الجميع: التحقيق في النقاط الخفية لجهود مكافحة التهريب في النيجر

علياء فخري
Alia Fakhry

78

الاتجاهات والتحديات الراهنة بشأن تسهيل الهجرة غير النظامية في تونس والجزائر والمغرب

غابرييلا سانتشيز
Gabriella Sanchez
خيرة عروش
Kheira Arrouche
ماتيو كاباسو
Matteo Capasso

99

قائمة الاختصارات والمصطلحات

الموجز التنفيذي

تُعتبر مكافحة تهريب المهاجرين ومحاربة القائمين عليه - وهم الأشخاص الذين يقفون وراء تسهيل الرحلات غير النظامية للمهاجرين - عناصر مهمة في سياسة الهجرة ومراقبة الحدود في الاتحاد الأوروبي. وقد اقترح الاتحاد الأوروبي - في إطار الميثاق الجديد بشأن الهجرة واللجوء - تعزيز الشراكات مع دول ثالثة (لا تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي)، بهدف معالجة مشكلة تهريب المهاجرين والتصدي لها على وجه التحديد، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تكون هذه الشراكات مفيدة لجميع الأطراف. كما وعدت إيلفا جوهانسون (Ylva Johansson) مفوضة الشؤون الداخلية في الاتحاد الأوروبي بإقامة نظام إدارة مضمون الفعالية وموثوق للتعامل مع قضية الهجرة يتضمن "تكثيف مكافحة المتاجرين بالبشر والمهربين".

ومن المؤكّد أنّ الاتحاد الأوروبي اتّخذ خطوات مهمة لمواجهة الهجرة غير النظامية، بما في ذلك تقديم التزامات مالية كبيرة لمكافحة شبكات التهريب والقائمين عليها الذين تُنسب إليهم - وحدهم تقريباً - عمليات تهريب المهاجرين غير النظاميين نحو أوروبا. ويعتمد المهربون الذين يتسمون بالعنف والاستغلال بطبيعتهم، أسلوباً محدداً في العمل يدرّ عليهم أرباحاً ضخمة. لقد كُتِب الكثير عن الكيفية التي يتمكن بها المهربون من تحويل هذه الأرباح - في حال لم تتم مراقبتها - إلى شبكات ومشاريع ذات نشاطات إجرامية أخرى مثل تهريب المخدرات أو الأسلحة، بالإضافة إلى ضخها في المزيد من الممارسات الشائنة كتجارة الجنس أو حتى تحويل هذه الأرباح لتمويل الإرهاب.

وفي هذا السياق، يُذكر أيضاً أنّ المهربين يستغلون عدداً متزايداً باستمرار من الضحايا السذج واليائسين، وخصوصاً الشباب من دول أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى (دول الساحل الإفريقي)، الذين تدفعهم قوة ما تبثه وسائل الإعلام الاجتماعي، وتصوراتهم حول أوروبا على أنها أرض الأحلام، إلى المضي في رحلات محفوفة بالمخاطر عبر الصحاري والبحار الشاسعة دون أن يفكروا في عواقبها.

وكثيراً ما يستشهد المشاركون في اللقاءات السياسية رفيعة المستوى والنقاشات الأكاديمية بأمثلة عن شباب خدعتهم منشورات مواقع التواصل الاجتماعي على فيسبوك وإنستغرام، حيث وصلوا إلى أوروبا بعد تعرضهم لتجارب مروعة، ليجدوا أنفسهم في مواقف وأوضاع أكثر يأساً عنوانها التشرد والحرمان. بعد أن وقعوا ضحية الأكاذيب والوعود المضللة للمهربين والأصدقاء والأقرباء المنشورة على وسائل التواصل الاجتماعي. من ناحية أخرى، هناك ميل إلى وصف النساء المهاجرات بعبء الجنس أو البغايا، وأنهن غالباً ما يقعن ضحايا فساد المهربين المفترسين جنسياً الذين لا يترددون في استغلالهن لتحقيق الربح في مدن عبر شمال إفريقيا وأوروبا.

يواجه المهاجرون العنف والترهيب على أيدي المهربين. وقد تم توثيق هذه التجارب بإسهاب في عدد كبير من التقارير التي تستهدف الجمهور الأوروبي. ويتعرض المهاجرون للخطف والابتزاز والاعتداء الجسدي والجنسي. وتعتبر هذه الممارسات حقائق مثيرة للقلق في مسار الهجرة ولا يمكن إنكارها، ويتعرض لها المهاجرون على أيدي المهربين في كثير من الأحيان. وتُعتبر النساء والفتيات، والمثليات والمثليون، ومزدوجو الميل الجنسي، والمتحولون جنسياً، وحاملو صفات الجنسين، والمهاجرون المُعرّضون للاستجاب أكثر عرضة لأشكال معينة من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، الجنساني (SGBV)، والتي غالباً ما تتفاقم بسبب العنصرية وغيرها من أشكال التمييز. وليس من المستبعد أن يكون استهداف الرجال المهاجرين بهذا النوع من العنف الجنسي أمراً شائعاً أيضاً في مسار الهجرة.

ترى هذه الدراسة السياسية التي طوّرها فريق من الباحثين المتخصصين في مجال الهجرة في مؤسسات بحثية تابعة للاتحاد الأوروبي، أنه فيما توجه المفاهيم العامة الرؤية الجماعية السائدة حول تهريب المهاجرين، فإنها في الواقع تفرض قيوداً عديدة وخطيرة، إذ يمكن أن يؤدي عدم النظر إليها عن كثب إلى استنتاجات خاطئة واستجابات سياسية غير كافية.

وعلى غرار دراسات أخرى، يُظهر هذا التقرير أنّ الإجراءات المتعلقة بالهجرة غير النظامية وسياسة مكافحة التهريب غالباً ما تستند إلى بيانات تجريبية محدودة مستمدة من أصحاب مصلحة متشابهين إن لم يكونوا متطابقين، ويتم تطويرها من قبل مجموعة صغيرة ومحددة من الباحثين (معظمهم من الأوروبيين و/أو المقيمين في أوروبا). وعلى الرغم من أنّ مجموعة العمل هذه قد وسعت نطاق فهم التهريب إلى حدّ كبير، فإنّها أعطت في الوقت نفسه امتيازات لوجهات النظر الأوروبية المركزية وأولويات الأجهزة الأمنية في إنفاذ القانون، على حساب إسكات تجارب الأشخاص الذين يعتمدون على المهريين في رحلاتهم، (وهي غير تلك التجارب التي تنطوي على الإيذاء وسوء المعاملة).

يناقش الفصل الأول من هذه الدراسة الكيفية التي أظهرت فيها الأبحاث أنّه بينما تنظر معظم دوائر إنفاذ القانون والسياسة والأوساط الأكاديمية إلى عملية تسهيل الهجرة غير النظامية بهدف الربح كجريمة، فإنّ معظم المهاجرين ينظرون في الوقت نفسه إلى المهريين بوصفهم أشخاصاً يسهلون خدمة التنقل فقط التي قد تكون في بعض الحالات غير مشروعة، ولكنها لا تُعدّ - في رأيهم - عملاً إجرامياً. ويعود سبب الاعتماد على هذا النوع من خدمات النقل غير النظامية إلى عدم وجود مسارات قانونية وآمنة للهجرة يسهل الوصول إليها بتكلفة معقولة.

هؤلاء الفاعلون (المهريون) الذين يتم تصويرهم بشكل شائع في المنشورات الأكاديمية والتقارير البحثية على أنهم أفراد عنيفون ومفترسون من القبائل أو غيرها من الجماعات الإثنية والعرقية، غالباً ما يُنظر إليهم بتقدير واحترام كبيرين في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء شمال إفريقيا ومنطقة الساحل، فهم أشخاص موثوقون من حيث كفاءة عملهم المتمثل في التنقل والتجارة وخدمات النقل. هؤلاء الميسرون لعملية التهريب، والذين يوصفون في تقارير السياسات بأنهم مهريون، هم في الغالب رجال ونساء عاديون، يُعترف بهم ويشاد بفضلهم لمساهماتهم في الاقتصاد المحلي، بما في ذلك توفير حلول التنقل للمهاجرين الشباب والبالغين غير القادرين على تأمين الحماية التي توفرها جوازات السفر أو التأشيرات.

تُظهر الدراسة أيضاً كيف أن تسهيل الهجرة غير النظامية غالباً ما يتم كمشروع مجتمعي، حيث تقوم المجموعات المحلية - التي تتألف في كثير من الأحيان من أسر كبيرة ونساء وأطفال وشيوخ - بأدوار مهمة في تيسير رحلات المهاجرين، وتقاسم الأرباح وإعادة دمجها في الاقتصاد المحلي. وذلك بخلاف الفكرة السائدة التي تقوم على تصوير التهريب كمجال يقتصر على الرجال البالغين المنظمين في شبكات إجرامية. وكما هو مبين في هذه الدراسة، يُعدّ توفير خدمات التهريب مصدراً مهماً للدخل بالنسبة للنساء اللواتي غالباً ما يشاركن في العمل على توفير المسكن والطعام للمهاجرين، إضافة إلى رعاية المصابين والمتضررين منهم، وإدارة الشقق التي تأويهم داخل الأحياء المعزولة، وفي بعض الحالات نقل المهاجرين عبر الحدود. وتُظهر الدراسة أيضاً أنّ التهريب هو مصدر دخل قابل للاستمرار عند النظر إليه من منظور محلي وعلى المستوى الجزئي، وخصوصاً بين الفئات المُهمّشة مثل المجتمعات القبلية في المناطق النائية، والنساء والمهاجرين

العابرين أو أولئك الذين تقطعت بهم السبل، والأطفال والشباب المهاجرين الذين يسافرون بمفردهم دون مرافق. وفي الوقت نفسه، تسلط الأمثلة الواردة في هذه الدراسة - حول حالات من الجزائر والمغرب وتونس والنيجر - الضوء على تأثير محاولات مكافحة أنشطة المهريين والتصدي لها، ليس فقط على أولئك الذين يستفيدون مالياً بشكل مباشر أو غير مباشر من رحلات المهاجرين، بل على المهاجرين أنفسهم أيضاً.

إنّ الجهود المبذولة لمكافحة التهريب من قبل كلٍّ من الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى المشاركة في اتفاقيات معه، مثل مراقبة صفحات وسائل التواصل الاجتماعي من قبل الأجهزة الأمنية ضمن الاتحاد الأوروبي، ووضع أحكام تهريب المهاجرين ضمن القانون الجنائي الوطني كما في حالة النيجر، أو اعتبار المغادرة غير النظامية على أنها جريمة كما في حالة تونس والجزائر والمغرب - إنّ هذه الجهود غالباً ما يكون لها آثار غير فعالة أو عكسية.

يتناول الفصل الثاني التأثير الضئيل لجهود الأجهزة الأمنية في الاتحاد الأوروبي في التنقيب عن بيانات الأشخاص في وسائل التواصل الاجتماعي على عمل مجموعات تهريب المهاجرين، مع ما تثيره من مخاوف بشأن الشفافية المؤسسية وحقوق المهاجرين في الخصوصية.

وفي حالة النيجر، يوضح الفصل الثالث كيف أدى تطبيق قانون مكافحة التهريب إلى دفع الاقتصاد المحلي المعتمد منذ القدم على النقل والتجارة إلى الممارسة السريّة في الخفاء، ممّا حرم من مصادر الدخل - ليس فقط هؤلاء الذين يشاركون بشكل مباشر في تسهيل رحلات تهريب المهاجرين - بل أولئك الذين كانوا يستفيدون من وجود أشخاص عابرين، ولا سيّما النساء والأطفال والشباب الذين حققوا دخلاً من بيع الطعام أو المعدات أو تأمين الإقامة، والذين غالباً ما يتم تجاهل وجودهم في التحليلات الخاصة بموضوع التهريب والتوصيات المتعلقة بالسياسات حوله.

ويوضح الفصل الرابع كيف أنّ الاعتقال والإدانة في جميع أنحاء تونس والجزائر والمغرب بسبب المغادرة غير النظامية - والتي غالباً ما يعاقب عليها بغرامات باهظة - تزيد من تفاقم الديون وهشاشة وضع الشباب وعائلاتهم، وتعزز لديهم الرغبة أو الحاجة إلى الهجرة مع ما يترتب عليها من عواقب وخيمة في كثير من الأحيان. كما يقدم هذا الفصل أيضاً أدلة مهمة على دور مجموعات الأصدقاء وأفراد الأسرة في هذه البلدان الثلاثة - لا عصابات التهريب - في تنظيم عمليات العبور غير الشرعي والرحلات غير النظامية، بما يمتلكه أفرادها من خبرات وموارد.

التوصيات

يشكل التزام الاتحاد الأوروبي المعلن بمواجهة الآثار السلبية لأنشطة تهريب المهاجرين فرصة لإعادة التفكير في الأساليب التقليدية للتعامل مع هذه الظاهرة، وإعادة تنشيط مراكز الأبحاث التي هيمنت عليها إلى حد كبير وجهات النظر الأوروبية ورؤاها المركزية.

- لا يمكن تحسين المعرفة بظاهرة التهريب وفهمها إلا من خلال إحداث تغييرات جذرية في طريقة إجراء البحوث وتحليل البيانات. وتشمل هذه التغييرات توسيع شبكة مصادر المعلومات وأصحاب المصلحة، وتنويع هيئة الباحثين والكيانات البحثية المكلفة تقليدياً بإجراء أبحاث حول هذه الظاهرة. وهناك - إضافة إلى ذلك -

حاجة مُلِحَّة إلى بذل جهود لدمج الباحثين والخبراء الاستشاريين المبتدئين والنساء والباحثين المنحدرين من بلدان الجنوب، وتوسيع وجهات النظر من خلال توظيف شبكة أوسع من مُقدِّمي مصادر المعلومات، وذلك من خلال أساليب بحث بديلة ومبتكرة.

● تخلو معظم التحليلات حول التهريب وسياسات جهود مكافحته من الإشارة إلى الطريقة التي يشكل بها العرق والطبقة والجنس تجارب كلٍّ من المهاجرين وأولئك الذين يسهلون لهم رحلاتهم. ويجب أن نضيف إلى هذا ما يواجهه المهاجرون من جنوب الصحراء الكبرى وغيرهم من عنصرية وتمييز منهجي، هذا التمييز الذي يرسم آلية تفاعلهم مع سلطات الهجرة وتجربتهم في الهجرة بشكل عام. وعلاوة على ذلك، لا تزال تجارب النساء (كمهاجرات أو مُيسِّرات لحركة المهاجرات) غير مُكتشَفة بشكل جيّد. **يجب أن تأخذ الاستجابات المتعلقة بالسياسات بعين الاعتبار تجربة المهاجرين ومن يقفون وراء رحلاتهم مع قوات إنفاذ القانون.**

● كشفت الجهود المبذولة للوصول إلى البيانات والمعلومات عن وجود ثقافة سرّية راسخة لدى الأجهزة الأمنية الخاصة بنشاطات مكافحة التهريب في الاتحاد الأوروبي. فلقد تم رفض إعطاء مقابلات في كثير من الأحيان، ولم يتم الردّ على طلبات الحصول على المعلومات رغم إرسال العديد من الطلبات الرسمية. وحتى في حالة الاستجابة كان الوصول إلى البيانات في كثير من الأحيان محدوداً. **إن المفتاح لتحسين تحليل ظاهرة التهريب ومكافحته وتطوير السياسات المتعلقة به يكمن في الآليات التي تسمح بالوصول السريع والشفاف إلى البيانات على نحو لا يضرب بطبيعة التحقيقات أو يعرّض سرّيتها للخطر.** إن إنشاء قاعدة بيانات مفتوحة تتضمن المعلومات المتعلقة بالتحقيقات حول التهريب والسوابق القضائية سيكون خطوة جيدة ومُرحَّب بها نحو الشفافية.

● وبناءً على ذلك، فإنّ من الأهمية بمكان أن يتمّ التأكد من أنّ أية جهود لمكافحة التهريب يجب أن تتماشى مع القانون الأوروبي، عندما تعتمد على استخراج بيانات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بالمهاجرين، وأنّها تحمي سيادة القانون وحقوق الإنسان للمهاجرين وطالبي اللجوء على حد سواء.

● إذا كان الاتحاد الأوروبي ملتزماً بالفعل بتفكيك عمليات التهريب ذات الطابع الاستغلالي والجهات الفاعلة فيها، فيجب تحقيق المساواة في وصول المهاجرين إلى مسارات آمنة وقانونية ومنظمة للهجرة. إنّ الطلب على خدمات التهريب لا يظهر من فراغ، بل إنّ جذور هذه المشكلة تكمن في عدم الوصول إلى الآليات التي تسمح بالعبور القانوني الآمن.

المقدمة

غابرييلا سانتشيز

Gabriella Sanchez

زميلة باحثة ورئيسة أبحاث تهريب
المهاجرين، مركز سياسات الهجرة (MPC)
في معهد الجامعة الأوروبية (EUI)

وسط انتهاء عملية صوفيا (التي كان هدفها الحدّ من الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا)، والإعلان عن حزمة جديدة للهجرة، إلى جانب استراتيجية أمنية جديدة للاتحاد الأوروبي، وإصدار خارطة الطريق لخطة عمل الاتحاد الأوروبي لمكافحة تهريب المهاجرين (2021-2025) - وكلّ ذلك في سياق جائحة كورونا - هناك قوة دافعة للتفكير الحاسم والتأمل بعين ناقدة في الإجراءات والأدوات التي استخدمها الاتحاد الأوروبي لمكافحة تهريب المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط وخارجه، واقتراح ما ينبغي القيام به بطريقة مختلفة في إطار الفترة المقبلة.

هذا هو الهدف من هذه الدراسة حول السياسات العامة، وهي تُقَرَّبُ بأنّ استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة التهريب كانت مكوناً أساسياً في خطاب إدارة الهجرة وسياساته واستجابته في الاتحاد الأوروبي، وغالباً ما يتم عرضها كدليل وعلامة على الروابط وعلاقات التعاون القوية بين الاتحاد الأوروبي ودول شمال إفريقيا ومنطقة الساحل. كما تحدد الدراسة مجموعة من التحديات، فقد أدّى التركيز القوي لاستراتيجية مكافحة التهريب على الحالة الليبية - مثلاً - إلى ترك ديناميكيات التهريب في مناطق أخرى دون دراسة تقريباً. إنّ نقص المعلومات الواردة من بلدان ثالثة، وتجريم الممارسات القديمة من نقل وتجارة تحت عنوان تهريب المهاجرين - وهو ما يثير القلق ويربك الاقتصادات المحلية والقبلية - والاعتماد على أساليب عودة المهاجرين وممارسات السجن والاحتجاز؛ كلّ ذلك أثار تساؤلات حول مدى فاعلية استراتيجية مكافحة التهريب. وعلاوة على ذلك، تم انتقاد التركيز على تفكيك عمليات التهريب، لأنّ التركيز عليها يصرف الانتباه عن السبب الرئيسي الكامن وراء الطلب على خدمات التهريب، والذي يتمثل في قلة توفر الفرص والمسارات الآمنة والمنظمة والعادية للهجرة على النحو المبين في الاتفاق العالمي للهجرة.

تبحث هذه الدراسة في برامج واستراتيجيات الاتحاد الأوروبي لمكافحة التهريب، وتعمل على توثيق وتحسين فهم آثارها، ليس فقط في شمال إفريقيا والساحل، بل في الدوائر المعنية بالسياسة وإنفاذ القانون في الاتحاد الأوروبي أيضاً. وتقدّم هذه الدراسة فهماً قائماً على الأدلة للتحديات الراهنة التي يواجهها المهاجرون أثناء العبور والذين هم بحاجة إلى الهجرة أيضاً، كما توفر فهماً للديناميات القائمة حالياً في تسهيل الهجرة غير النظامية اعتماداً على البحوث الميدانية وغيرها من المصادر التجريبية، بما في ذلك تلك الديناميات التي أنتجت حالة طوارئ كورونا أو تأثرت بها.

تنقسم هذه الدراسة إلى أربعة فصول. يُشخّص الفصل الأول فهم صانعي السياسات لظاهرة تهريب المهاجرين، والآثار المترتبة عليها في ضوء مجموعة التدابير المقبلة المتعلقة بالهجرة في الاتحاد الأوروبي. أما الفصل الثاني فيبحث في كيفية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من قبل الأجهزة الأمنية في عمليات مكافحة التهريب وآثارها الأخلاقية. ويتناول الفصل الثالث آثار أنشطة مكافحة التهريب في النيجر، والطرق التي أثرت بها في حياة المهريين (ناقلي المهاجرين) والتجار الآخرين - ولا سيما النساء - الذين استفادوا من وجود المهاجرين في مناطقهم. بينما يدرس الفصل الرابع والأخير كيفية تنظيم عمليات المغادرة غير النظامية من تونس والجزائر والمغرب خلال العام الماضي 2020 على الرغم من الوباء، والآثار المترتبة على تسهيل الهجرة غير النظامية للمهاجرين.

وعلاوة على ذلك، تقدم الدراسة مجموعة من التوصيات المتعلقة بتطوير البحوث، والحاجة الملحة إلى تنويع تركيبة باحثي الهجرة ومصادر معلوماتهم، ورفع السرية التي تحيط بأنشطة مكافحة التهريب، والمطالبة بالاستجابة للإجراءات التي تعالج جوهر السبب الأساسي لطلب خدمات التهريب، مثل عدم وجود مسارات للهجرة آمنة وقانونية ومنظمة يمكن الوصول إليها على قدم المساواة.

إعادة النظر في نهج مكافحة التهريب

غابرييلا سانتشيز

Gabriella Sanchez

زميلة باحثة ورئيسة أبحاث تهريب
المهاجرين، مركز سياسات الهجرة (MPC)
في معهد الجامعة الأوروبية (EUI)

المقدمة

يتناول هذا الفصل كيفية تعامل صنّاع السياسات في الاتحاد الأوروبي مع مفهوم تهريب المهاجرين، وكيف يؤدي ذلك بدوره إلى تشكيل المحادثات السياسية وصنع القرار. ويحدد الفصل أربعة عناصر أو مفاهيم غالباً ما يتم التطرق إليها عند الحديث عن تهريب المهاجرين وتأثيرها في سياسة مكافحة التهريب، وهي: مفهوم الشبكة، وجنس المهرب كذكر، ونموذج أعمال التهريب، وتفضيل وجهات نظر المؤسسات الأمنية. وعلى الرغم من الإشارة إلى هذه العناصر باستمرار، فإن الأدلة التي تدعمها ضئيلة. ويعكس استخدام هذه العناصر في خطاب الأمن والهجرة تناقضات كبيرة في المعلومات والبيانات، وتحيزات معرفية خطيرة. ولذلك فإنّ من المرجح أن تؤدي السياسة - التي تحاول في كثير من الأحيان التوفيق بين وجهات نظر الاتحاد الأوروبي وأولويات "المستوى الوطني" وسياقاتها المحددة - إلى وضع أو اقتراح استجابات وردود لمواجهة تهريب المهاجرين لا تتماشى على أرض الواقع، الأمر الذي يزيد من التشويش والتخبط في مجال مفاهيمي وسياسي معقد أصلاً. وينتهي الفصل بمجموعة من التوصيات حول كيفية معالجة هذه الثغرات، وتعزيز الوصول إلى المعرفة القائمة على الأدلة للسياسات المتعلقة بتهريب المهاجرين.

ما الذي نناقشه عندما نتحدث عن تهريب المهاجرين؟

ينطوي تهريب المهاجرين على تيسير دخول شخص إلى بلد غير بلده / أو بلدها دون تصريح قانوني، وذلك بهدف تحقيق الربح. وقد اكتسب تهريب المهاجرين أهمية متجددة في سياق ما يسمى بأزمة اللاجئين الأوروبية في عام 2015، وبالنظر إلى العدد الكبير من الوافدين إلى الاتحاد الأوروبي من الأشخاص الباحثين عن الحماية، أبدى صنّاع السياسات رغبتهم في فهم الجهات الفاعلة في التهريب والديناميات الخاصة به. وتهريب المهاجرين هو موضوع تم استكشافه على نطاق واسع في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من قبل خبراء الجريمة، وخصوصاً في حالة الرحلات غير النظامية المتجهة إلى إيطاليا. وقد تُرجم هذا الاهتمام في إصدار مجموعة كبيرة من المنشورات المتعلقة بتهريب المهاجرين، إضافة إلى تمويل الاتحاد الأوروبي لعدد كبير من المبادرات في بلدان ثالثة بهدف مكافحة ظاهرة الهجرة غير النظامية من خلال التصدي للتهريب. وانخرطت الدول الثالثة نفسها أيضاً بشكل كبير في أنشطة تهدف إلى تفكيك ما يسمى "نموذج الأعمال" الخاص بتهريب المهاجرين، في محاولة لاعتبارها شريكة داعمة للاتحاد الأوروبي، وبهدف تعزيز سياساتها الخاصة بالهجرة وضبط الحدود أيضاً (انظر ساتشيز وآخرين، هذا العدد). وقد اشتملت هذه الأنشطة عادةً على اعتماد مبادرات مراقبة الحدود والهجرة بهدف مواجهة عمليات المهربين، من خلال احتواء الهجرة غير النظامية، ولا سيّما عبر شمال إفريقيا ومنطقة الساحل.

ومع أنّ الإشارات إلى تهريب المهاجرين شائعة في المبادرات والاتصالات السياسية المتعلقة بالهجرة في الاتحاد الأوروبي، لا يزال هناك فهم محدود جداً لما تنطوي عليه هذه الممارسة بالفعل (فخري، هذا العدد). حيث لا يزال صنّاع السياسات عبر كيانات الاتحاد الأوروبي يقترون إلى تعريف أساسي لتهريب المهاجرين، وغالباً ما يخلطون بينه

وبين الإتجار بالبشر¹. ووفقاً لهذا المعنى، لم يعد مستغرباً العثور على اتصالات تشير إلى المهريين على أنهم متاجرون بالبشر والعكس صحيح، مما يزيد من الفوضى على صعيد المفاهيم². ومن الشائع أيضاً العثور على حالات صُنِّفت فيها المحاكم جهود البحث والإنقاذ التي قام بها المجتمع المدني والأفراد على أنها تهريب، بطريقة تتعارض مع روح بروتوكول مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) بخصوص مكافحة تهريب المهاجرين، الذي يدعو إلى عدم تجريم المساعدة الإنسانية (UNODC, 2000; Carrera et al., 2018).

ومن الصحيح أنّ تحديد الفرق بين تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر يصعب من الناحية العملية (GAATW, 2011; Aziz et al., 2015)، وقد يجد العديد من المهاجرين الذين يدخلون في اتفاقية تهريب المهاجرين بالتراضي أنفسهم فجأة تحت الإكراه، ويواجهون ظروف العمل اليدوي القسري أو الاستغلال الجنسي، أو حتى أشكال أخرى من الانتهاكات. وقد يتمكن العديد من ضحايا الإتجار بالبشر من التفاوض مع المهريين حول ترتيبات بغرض التقدم في رحلاتهم (Kook, 2018). ومع ذلك، فإنّ الإشارات إلى التهريب والإتجار، غالباً ما توحى بغياب الوضوح المفاهيمي والتجريبي، بدلاً من إظهار هذه الفروق الدقيقة. وبالتالي يصبح التحدي هو تحديد كيفية منع استمرار هذه القيود في تطوير السياسات، لأنها تؤدي في النهاية إلى صياغة أو تنفيذ حلول لا تتطابق مع الظاهرة أو الديناميات القائمة على الأرض.

إنّ تحديد الفرق بين
تهريب المهاجرين
والإتجار بالبشر
يصعب من الناحية
العملية

وهناك أيضاً اتجاه إلى فهم أو تأطير تهريب المهاجرين على أساس سياقات أو ديناميات محددة تماماً - وهي خصوصية غالباً ما تحركها الأولويات الجيوسياسية. فعلى الرغم من الاعتراف في كثير من الأحيان بالحاجة إلى التحليل السياقي والتوصيات المصمّمة حسب خصوصية الحالة للكشف عن الظروف الاستثنائية الفريدة وتحديدها، يدعو صنّاع السياسات في الوقت نفسه إلى اتباع نهج للتعامل مع التهريب على مستوى الدولة، يمكن تنفيذه أو حتى تكراره في بلدان أخرى (فخري، هذا العدد). ويؤدي ذلك إلى استخدام حالات أو تجارب محددة لشرح أو معالجة أمور أخرى، على الرغم مما يمكن أن يترتب على ذلك من آثار ضارة.

ولعل أفضل مثال على هذا الشكل من أشكال التعامل مع ديناميات التهريب هو حالة ليبيا. فبعد الارتفاع الكبير في عدد الوافدين إلى الاتحاد الأوروبي في عام 2015، أصبحت ليبيا حالة نموذجية للتهريب في البحر الأبيض المتوسط، وغالباً ما يتم تجاهل تاريخها الطويل كمركز لتهريب المهاجرين، انظر (Pastore et al., 2006; Hamood, 2006). إن الطلب على نتائج البحث لفهم وصول المهاجرين إلى ليبيا ومغادرتهم لها، والاندفاع

1) الإتجار بالبشر هو فعل ينطوي على تجنيد أشخاص أو نقلهم أو إيوائهم أو استلامهم بواسطة التهديد أو استخدام القوة أو الإكراه أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة ضعف أو إعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال، بما في ذلك الاستغلال الجنسي والعمل القسري والرق أو الاستعباد والممارسات المماثلة، أو نزع الأعضاء. يُنظر: <https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/protocoltraemployinpersons.aspx>

2) انظر، على سبيل المثال، مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2019: رسالة بتاريخ 6 أغسطس 2019 من فريق الخبراء الذي أنشئ بموجب القرار 2374 (2017) بشأن دولة مالي والموجه إلى رئيس مجلس الأمن، حيث يقول فريق الخبراء: "المتاجرون بالبشر [هو] مصطلح يشمل الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين" (ص. 33).

لتلبية ذلك، جعل جميع حالات التهريب الأخرى في البحر الأبيض المتوسط تقريباً تنتظر الفحص أو حتى دون فحص نهائياً. صحيح أنّ التركيز على ليبيا كان نتيجة لدورها كنقطة انطلاق رئيسية للوافدين غير النظاميين إلى الاتحاد الأوروبي. لكن التطورات الأخيرة في ديناميات الهجرة من تونس والجزائر والمغرب إلى الاتحاد الأوروبي (وخصوصاً في سياق الوباء) بدأت في إظهار التداعيات والآثار الناجمة عن التركيز المفرط على ليبيا، حيث ظلت المعلومات حول التهريب ودينامياته في هذه البلدان الثلاثة شحيحة في أحسن الأحوال (انظر سانتشيز وآخرين، هذا العدد)، والتعميمات التي يمكن استخلاصها من الحالة الليبية محدودة. حتى في حالة ليبيا نفسها، أدى التركيز على رسم خرائط لديناميات التهريب على مستوى الدولة بدلاً من التركيز على الخصائص المحلية، إلى توليد معرفة مبسطة وحلول قصيرة الأمد (Al-Arabi, 2018). وتعبير مختصر، أدى التركيز الضيق على ليبيا إلى فجوة كبيرة في البيانات والتحليلات فيما يتعلق بالممرات الأخرى ذات الأهمية الحاسمة لاستجابة الاتحاد الأوروبي لمشكلة تهريب المهاجرين، لدرجة أن الباحثين والمحللين يكافحون لتحديد وتوثيق التطورات الحالية بطريقة تؤدي إلى تحليل وصنع السياسات بشكل قوي وفعال.

وخلاصة القول: إنّ مفهوم التهريب - على الرغم من حضوره الدائم في خطاب الاتحاد الأوروبي وسياسته - فإّنه كثيراً ما يُساء فهمه ويتم تطبيقه بشكل خاطئ. ويتم التركيز عند نشره على سياقات أو حالات محدّدة تكون ضيقة للغاية في كثير من الأحيان. ورغم أنّ ليبيا تشكل بالفعل عنصراً حاسماً في حرب الاتحاد الأوروبي ضد التهريب، إلا أنها ليست الحالة الوحيدة. وقد أدى التركيز على ديناميات التهريب في الحالة الليبية وحدها وتوظيفها إلى تحديد ديناميات واستجابات سياسية تستند غالباً إلى أدلة محدودة، وأصبحت توجه نقاشاً جزئياً إلى حدّ ما حول التهريب في البحر الأبيض المتوسط.

كيف "نفهم" التهريب؟

إلى جانب التحديات المتعلقة بالتعريف والتركيز شبه المنفرد على حالة ليبيا فقط، تشكّل مسألة البيانات تحدياً آخر مهماً في فهم ديناميات التهريب وتطوير سياسة مكافحته. وهناك بالفعل العديد من المنشورات حول تهريب المهاجرين في السياق الأوسع للعلاقة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، وهي مُستمدّة من البحوث والتحليلات الذي تم إجراؤها بشكل أساسي في سياق ما يسمّى بأزمة اللاجئين وعواقبها. وكمثال على ذلك، أشار تقرير حديث للمنظمة العالمية للهجرة (IOM) يرسم خرائط لأبحاث الهجرة المختلطة والمبادرات التعاونية في شمال وغرب إفريقيا بين عامي 2015 و2019 إلى ما مجموعه 191 تقريراً ومقالاً كُتبت من قِبَل منظمات تنوعت بين مراكز الأبحاث، والمنظمات الدولية غير الحكومية، والكيانات الحكومية الدولية مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة العالمية للهجرة، وهيئات الاتحاد الأوروبي، وركز 34 من هذه التقارير على موضوع التهريب والإتجار بشكل خاص، وتعمق أكثر من 90 منها في بحث الديناميات في ليبيا ومنطقة الساحل. ودرس 40 تقريراً آخر العنف وسوء المعاملة المرتبطين بالتهريب، بينما تفحص 41 تقريراً خطوط السير والطرق بما في ذلك تلك التي تنطوي على السفر غير النظامي الذي يمكن أن يتمّ بدعم من المهربين أو دون ذلك.

وللوهلة الأولى، يمكن أن تشير الأرقام إلى وجود بيانات مهمة عن تهريب المهاجرين أنشئت في السنوات الخمس الماضية من خلال عمل الهيئات والاستشاريين الدوليين، وتم تجميعها في قواعد بيانات ضخمة توثق حالات النزوح والتشرد والتنقل. ومع ذلك، فإنّ إلقاء نظرة فاحصة على هذه الدراسات ومصادرها ومحتواها يكشف عن اتجاهات

مهمة؛ فمعظم التقارير حول التهريب هي من تأليف هيئات متشابهة إن لم تكن متطابقة، وهي تعتمد على مجموعة ثابتة من المؤلفين (معظمهم من الأوروبيين). كما تميل هذه التقارير إلى الاستشهاد بعضها ببعض، وتعكس الاعتماد المفرط على نفس مصادر المعلومات والمراجع. ويميل معظم التقارير إلى إعادة تدوير أو إعادة إنتاج واستنساخ البيانات المتاحة بالفعل، والتي تكشف عن تركيز واضح على المركزية الأوروبية ومصحة أوروبا، مما يعكس اهتمامات الجمهور المستهدف للباحثين، والمقصود هنا صُتاع السياسة الأوروبيون (Triandafyllidou & Ricard Guay, 2019). وباختصار، فإنّ البيانات تحتوي على وجهات نظر وتجارب متطابقة تقريباً. ويرجع ذلك جزئياً إلى أنها اعتمدت بشكل منهجي على أصحاب المصلحة أنفسهم الذين أسسوا تحليلاتهم في الوقت نفسه على مصادر ووثائق مماثلة³.

إنّ غياب وجهات نظر الجهات الفاعلة من الدول الثالثة - خارج نطاق الجهات المكلفة بالعمل في الوكالات أو الهيئات الحكومية التي تتماشى مع وجهات نظر الاتحاد الأوروبي - هو أمر سيئ السمعة أيضاً. ومع وجود استثناءات محسوبة، هناك ميل لتعريف التهريب ووصفه كما تعرّفه الجهات الأمنية في الاتحاد الأوروبي، أو ميل لتفضيل فهم الاتحاد الأوروبي للتهريب ومكافحته بدلاً من فهم دول أخرى ونهجها في التعامل معه والسيطرة عليه (Baird & van Liempt, 2016). ومن الأمثلة الواضحة على هذه الفجوة عدم وجود بيانات من المهربين أو ميسري رحلات المهاجرين أنفسهم، وهي تظهر بشكل بارز في محادثات الجهات الفاعلة في البلدان الأخرى التي تعترف بالمهربين كمسهّلين مهمّين للتنقل في مجتمعاتهم المحلية، وليس كمجرمين (Achilli, 2018; Ayalew, 2018; Brachet, 2018).

وباستثناء عمل مركز الهجرة المختلطة - الذي كان يقوم بإجراء مسح لميسري التهريب والهجرة على طول ممرات الهجرة في أفريقيا، والدراسة المشتركة حول نوع الجنس والتهريب في ليبيا، والمخطط لها من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمنظمة العالمية للهجرة التي تسعى إلى جمع البيانات حول ديناميات التهريب المحلية - فإنّ وجهات نظر أولئك الذين يقفون وراء رحلات المهاجرين تكاد تكون غائبة فعلياً (Baird & van Liempt, 2016; Zhang et al., 2018).

وبدلاً من ذلك، غالباً ما يتم تصوير المهربين بطرق عنصرية من خلال جنسهم. حيث يُفترض أنهم رجال، ويتم وصفهم بأنهم عنيفون بطبيعتهم، وميالون بشكل غير طبيعي للانخراط في العنف الجنسي، وجشعون مالياً (Sanchez, 2018). إنّ التركيز على هوياتهم العرقية يميّزهم بشكل أكبر عن أنماط الحياة أو الحكم الأوروبية، ويؤكد أنّهم مختلفون، بل بدائيون أو متخلفون (Bland, 2020; Sharma, 2020) وهذا واضح تماماً في حالة ليبيا، حيث كان هناك ميل لوصف أعمال التهريب العنيفة بالإشارة إلى الانتماءات القبلية للمهربين. وهذا لا يعني هنا أنّ المهربين لا ينتمون إلى مجموعات أو قبائل معينة، بل يعني أن العنف المرتبط بالتهريب غالباً ما يتم تصويره على أنه طبيعي أو متأصل في تكوينهم.

(3) على سبيل المثال، اعتمد مركز الأبحاث والأدلة لمنطقة الساحل وتشاد التابع لصندوق ائتمان الطوارئ للاتحاد الأوروبي الخاص بإفريقيا على نفس الكيانات البحثية الأربعة لتطوير التقارير البحثية التسعة المدرجة في صفحتها على الويب. انظر:

https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/content/research-facility-sahel-and-lake-chad_en

وعلى الرغم من محدودية المعلومات والبيانات حول التهريب، لاحظ الأكاديميون وصنّاع السياسات تردداً من جانب مسؤولي الاتحاد الأوروبي في الاعتماد على قاعدة الأدلة الخاصة بالتهريب أو بنائها أو توسيعها (Perkowski & Squire, 2019; Alagna 2020). وكما يوضح فصل ديميتريادي في هذه الدراسة، فإن الوكالات مترددة في مشاركة المعلومات أو توصيل البيانات خارج القنوات الرسمية أو لغير أصحاب المصلحة المعتمدين / الذين تم التدقيق في هوياتهم والتحقق منها. وقد ثبت أنّ الحصول على مقابلات مع مسؤولي الوكالات الأمنية المشاركين في مبادرات مكافحة التهريب لهذا المشروع أمر صعب في بعض الحالات ومستحيل في حالات أخرى. وقد طُلب من الباحثين اتباع إرشادات ومبادئ توجيهية محددة، ومع ذلك لم يؤدّ تنفيذها بالضرورة إلى الحصول على مقابلات أو بيانات (ففي الوقت الذي تتم فيه طباعة هذا التقرير، لا يزال باحثونا ينتظرون ردوداً على الطلبات المقدمة في صيف عام 2020). إنّ الادّعاء بأن هذا التردد مرتبط بمخاوف تتعلق بالأمن والسرية أو بالطبيعة المُسيّسة للموضوع يمثل مشكلة أيضاً، وذلك لأنّ الباحثين لم يكونوا يسعون للحصول على بيانات سرية أو حساسة، بل كانوا يريدون الوصول إلى فهم أفضل لعمليات جمع البيانات وتحليلها (فيما يخص دور وسائل التواصل الاجتماعي في أنشطة مكافحة التهريب). إنّ إجماع بعض الهيئات عن التعامل مع الباحثين لا تقتصر دلالاته على وجود ثقافة السرية فقط (انظر ديميتريادي، هذا العدد) بل يشير إلى ميل بعض هيئات الاتحاد الأوروبي إلى التحكم في الوصول إلى المعلومات ومراقبة نشرها أيضاً (Lixi, 2019; Hartwig, 2020).

ماذا يعني صنّاع السياسات عند الحديث عن تهريب المهاجرين؟

تشكل آراء صنّاع السياسات بشأن ديناميات الهجرة (بما في ذلك تهريب المهاجرين) إمكانيات وقيود لوائح أنظمة الهجرة وسياساتها (Lixi, 2019). وفي الوقت نفسه، تلعب أنظمة الحكم دوراً محدداً في الطريقة التي يرى بها صنّاع السياسات التحديات ويتعاملون معها (Geddes & Lixi, 2018) وفي حين يصف صنّاع سياسات الهجرة ومحللو الهجرة التهريب بأنّه يشكل تحديات كبيرة لأنظمة إدارة الهجرة وأمن الاتحاد الأوروبي، فإنّ كيفية فهمهم للتهريب تبقى محكومة برؤية محدودة وقدر قليل من التبصّر. يحدد هذا القسم مجموعة من أربعة مفاهيم أو نماذج مشتركة لطريقة التحدث عن التهريب ومكافحته في الدوائر والأوساط السياسية: مفهوم الشبكة، شخصية المهرب (الجنس)، (gendered) نموذج أعمال التهريب، وتفضيل وجهات نظر الوكالات الأمنية. وقد تمت مناقشة بعض عناصر هذا التحليل أو تحديدها مسبقاً من قبل باحثين آخرين مثل البحث المهم ل Salt و Stain حول توصيف تسهيل الهجرة غير النظامية كعمل تجاري (1997)، وتحليل Koser لنموذج أعمال التهريب (2011). ويتبادر المزميد إلى الذهن مثل النقد الأخير الذي وجهه van Liempt و Baird بشأن إنتاج المعرفة حول تهريب المهاجرين (2016). يتم هنا جمع هذه العناصر لإظهار الطريقة التي يتم بها توظيفها أو تعبئتها في الخطاب الخاص بالتهريب ومكافحته، وإيضاح أنّها غير كافية لشرح مدى عمل التهريب.

مفهوم الشبكة

يكشف الفحص السريع لأي وثيقة من وثائق الاتحاد الأوروبي بشأن التهريب، عن الاستخدام الواسع لمصطلح الشبكة، لنقل إحساس بأنّ التهريب يقوم على بنية معقدة ومحدّدة جيداً - أو أنّه قد تمّ إعداده بطريقة "حيويّة ومنظمة" (REF, 2020, p. 17). فخطّة عمل الاتحاد الأوروبي لمكافحة التهريب - على سبيل المثال - تشير إلى التهريب

في حين يصف
صنّاع سياسات
الهجرة ومحللو
الهجرة التهريب بأنّه
يشكل تحديات
كبيرة لأنظمة إدارة
الهجرة وأمن الاتحاد
الأوروبي، فإنّ كيفية
فهمهم للتهريب
تبقى محكومة برؤية
محدودة وقدر قليل
من التبصّر

على أنه تم إنشاؤه في شكل "شبكات إجرامية عديمة الرحمة [...] تحقق مكاسب كبيرة بينما تُعزّض حياة المهاجرين للخطر" (EC, 2015). وكذلك، يرى صندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني للطوارئ الخاص بأفريقيا (EUTF) أنّ التهريب يتمّ تشكيله في كيانات تعمل عبر الحدود الوطنية، ولذلك يجب على الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، والمنظمات الدولية، والدول الأعضاء، والبلدان الأخرى، محاربتها بشكل جماعي (2020). وهناك ادّعاء شبه دائم في المنشورات الصادرة عن المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، إنتربول (INTERPOL)، والوكالة الأوروبية لحرس الحدود وخفر السواحل، فرونتكس (Frontex)، ووكالة إنفاذ القانون في الاتحاد الأوروبي، يوروبول (Europol)، بأنّ التهريب منظم في شبكات ذات تأثير واسع وعابر للحدود.

هناك العديد من الآثار المترتبة على استخدام مصطلح الشبكة، يرتبط أولها بطريقة تعريفها واستخدامها. ففي حين كان هناك ميل إلى الحديث عن التهريب كشبكة، كما يبيّن Campana، فإنّ هذا المفهوم "يبدو محدوداً للغاية، وغالباً ما يصعب التوفيق بينه وبين مظاهر العالم الحقيقي للأعمال الإجرامية" (Campana, 2016, p. 3). وتوجد في الواقع أدلة كثيرة على أنّ تسهيل الهجرة غير النظامية يشمل جهات فاعلة وتشكيلات متعددة - من مجموعات منظمة هرمياً، إلى المهاجرين وطالبي اللجوء الذين يعملون بشكل مستقل بالنيابة عن المهاجرين الآخرين، إلى المهاجرين الذين يوجهون أو ينظمون رحلاتهم الخاصة (Achilli, 2018; Maher, 2018; Richter, 2019; Sanchez et al., this report). وأظهر (Campana 2016) أيضاً من خلال تحليل اتصالات الوكالات الأمنية حول التهريب أنّ الشبكات (المنظمة، الهرمية، المركزية، العابرة للحدود) ليست هي الآلية المثالية لنجاح عمليات التهريب من النوع الموجود في البحر الأبيض المتوسط.

لا نعني هنا أن صنّاع السياسات أو مسؤولي إنفاذ القانون ليسوا على دراية بوجود هياكل أو ترتيبات تنظيمية أخرى في تسهيل تهريب المهاجرين، إذ يشير تقرير اليوروبول الصادر في شباط/فبراير 2016 عن التهريب إلى "المستقلين العاملين لحسابهم الخاص" في مجال التهريب، كما يقدر التقرير العالمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعام 2018 حول تهريب المهاجرين بتنوع الاستراتيجيات التنظيمية في تسهيل الهجرة غير النظامية، وتقسيماً إلى مجموعات هرمية ومجموعات شبيهة بالشبكات، ومجموعات مختلطة، وأفراد (UNODC, 2018, p. 8). إنّ ما نعنيه في هذا الفصل هو أنّ الاعتماد المبالغ فيه على مصطلح الشبكة - على الرغم من تعدد الجهات الفاعلة والهياكل الموجودة في التهريب - يُبسّط ديناميات التهريب أكثر ممّا ينبغي، ويخلق الوهم بأنّ هناك هدفاً محدداً وملموساً ومنظماً، أو أنّ هناك عدواً بعينه لمحاربه. وبالتالي، فإنّ هذا يُسهّل إدخال مفاهيم أخرى تتماشى مع هذا التقرير الشبكي، مثل النوع المتعلق بالأرباح. ومن الأسهل - إذا نظرنا إلى العملية على أنها شبكات فقط - إيصال الفكرة القائلة بأن مجموعات تهريب المهاجرين تحقق مجتمعة عوائد مالية ضخمة. ويذكر رسم بياني لعام 2019 من اليوروبول أنّ المهربين حققوا 190 مليون يورو، على الرغم من أنّه لا يشير إلى أيّ فترة زمنية (Europol, 2019)؛ ويقدر تقرير التهريب الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعام 2018 أنّ القيمة المقدرة لأعمال التهريب على طول الطرق الرئيسية الثلاثة للبحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا تولّد سنوياً ما بين 320 و 550 مليون دولار (UNODC, 2018, p. 20). يمكن للأرقام، مجتمعة أن "تنقل هالة من الحقيقة الموضوعية وقوة المرجعية العلمية على الرغم من العمل التفسيري الواسع والمستفيض الذي يدخل في بنائها" (Merry, 2016, p. 1).

أنّ الاعتماد المبالغ فيه على مصطلح الشبكة - على الرغم من تعدد الجهات الفاعلة والهياكل الموجودة في التهريب - يُبسّط ديناميات التهريب أكثر ممّا ينبغي، ويخلق الوهم بأنّ هناك هدفاً محدداً وملموساً ومنظماً، أو أنّ هناك عدواً بعينه لمحاربه

وعلاوة على ذلك، فإنّ الحديث عن التهريب كشبكات يجعل من السهل أيضاً ادعاء حدوث تفاعلات بينها وبين عناصر وجهات إجرامية أخرى تثير قلق الاتحاد الأوروبي. ويحتل الارتباط المزعوم بين التهريب والإرهاب مكانة بارزة في اهتمامات الباحثين ومحللي السياسات الذين يزعمون في كثير من الأحيان أن المنظمات الإرهابية قد تحصل على الأموال من خلال مشاركتها في تهريب المهاجرين، و / أو أنّ الإرهابيين قد يستخدمون منظمات تهريب المهاجرين في السفر إلى الاتحاد الأوروبي لتحقيق تطلعاتهم (Dokos, 2019; Aereens, 2015; GITNOC, 2016). وفي حين يعترف تقرير اليوروبول والإنتربول لعام 2016 حول شبكات تهريب المهاجرين، على سبيل المثال، بأنّه لم يتم إثبات وجود صلة منهجية بين الإرهاب وتهريب المهاجرين، فإنه يزعم أنّ "المقاتلين الإرهابيين الأجانب قد يستخدمون تدفقات الهجرة (لإعادة) الدخول إلى الاتحاد الأوروبي" (2016, p. 4).

ومع أن الأمثلة على التقارب الإجرامي (أي التقارب بين الأسواق الإجرامية المختلفة) متكررة جداً في محادثات صنّاع السياسات، وغالباً ما يشار إليها على أنها مصدر قلق أممي عالمي متزايد، فإنّها غير مدعّمة بالكتابات المُستَمَدّة من واقع التجربة (Andreas, 2019; Achilli & Tinti, 2021). وفي حالة التهريب تحديداً، لا يوجد في الواقع أيّ دليل يشير إلى سعي المنظمات الإرهابية للانخراط في نقل المهاجرين، حيث تستند أهدافها ذات الطابع الأيديولوجي إلى قدرتها على تجنيد أتباعها (Achilli & Tinti, 2019; Achilli & Abu Samra, 2019; Procter, 2021). وعادةً ما يكون المهاجرون العابرون أشخاصاً يسعون إلى التنقل والسفر، وليس لتنفيذ أي مهام أيديولوجية (Fan, 2007). وتشير الأدلة المتاحة كذلك إلى أنّ الأشخاص المنخرطين في أنشطة إرهابية ليسوا مُجَبّرين ولا مضطرين للسفر سراً، بل يمكنهم - بحكم كونهم مواطنين أو مقيمين دائمين في دول داخل الاتحاد الأوروبي - الوصول إلى آليات السفر القانونية (Fan, 2007; Saux, 2007).

وعلاوة على ذلك، تتطلب طبيعة الإرهاب ذاتها إن لم تكن تُحتم - أن تظلّ أنشطة أعضائه سرية وغير معروفة للأجانب قدر الإمكان، إذ إنّ تورط الجماعات الإرهابية في تهريب المهاجرين، حتى ولو كان هامشياً، من شأنه أن يُحوّل قدرًا كبيراً من وقتها وطاقاتها من القضايا الأيديولوجية إلى الصعوبات اللوجستية المتعلقة بنقل الأشخاص الذين قد يؤدي وجودهم في النهاية إلى تهديد عملية محتملة أو تعريضها للخطر، بسبب عدم ضمان ولائهم أو تكتّمهم. يحافظ المهاجرون على تواصل مستمر مع الأصدقاء وأفراد الأسرة ليُبقوا آمنين من خلال الإبلاغ عن مكان وجودهم، وأيضاً للإبلاغ عن المُهدّب في حالة حدوث أيّ اعتداء (Achilli, 2018; Ayalew, 2018). كذلك من الصعب تصديق أنّ الشخص الذي لديه طموح واضح ومحدد سلفاً للقيام بنشاط إرهابي سيختار السفر عبر آليات لا تتصف بالموثوقية وسرعة الوصول إلى الهدف. وفي تشرين الأول/أكتوبر لم تُسفر قضية مهاجر تونسي هاجم وقتل ثلاثة أشخاص داخل إحدى الكنائس في فرنسا، عن أية معلومات تشير إلى أنّه دخل أوروبا لغرض وحيد هو الانخراط في عمل إرهابي كما حددته الحكومة الفرنسية، رغم ما أثارته هذه الحادثة في البداية من مخاوف بشأن علاقاتها الإرهابية المحتملة.

الشخصية الجندرية للمهرب

طالما تصوّر خطاب سياسة الاتحاد الأوروبي المهريين تاريخياً على أنهم رجال. وبدرجة أقل - ولكنها مهمة - تم تصنيف هؤلاء الرجال عنصرياً على أنهم غير أوروبيين، إذ تمّ تحديدهم بأنهم منظمون في شبكات عرقية. ومن الشائع في حسابات الأجهزة الأمنية والدوائر السياسيّة المختصة في مكافحة التهريب أن يشار إلى المهريين بوصفهم يمثلون

اتتماءً قبلياً معيّناً أو خلفية عرقية أو جنسية، أو ينتمون إلى مجموعة عرقية معينة، انظر على سبيل المثال (Europol & INTERPOL, 2016) وتؤكد المراجع المذكورة أنّ المهريين هم ذكور وأجانب، وأنّ ممارساتهم تقع خارج نطاق ما يُعتبر تقاليد أو ثقافة أوروبية. وعلى سبيل المثال، تذكر بعض البيانات والتصريحات أنّ هؤلاء يتصفون بالعنف بحكم منشئهم الأصلي (Bland, 2020). يقتبس تقرير للمديرية العامة للهجرة والشؤون الداخلية في المفوضية الأوروبية من دائرة الأمن المالطية قولها بأنّ بعض منظمات تهريب المهاجرين منظمة بشكل أكثر احترافاً من الناحية المهنية بحكم كونها مؤلفة "من الأجانب" (2015, p. 51).

وعلى الرغم من هيمنة التوصيف الذكوري للتهريب، كانت النساء ناشطات إن لم يكن دائماً مشاركات بارزات في السوق. إنّ مشاركة النساء وأدوارهن بعيدة كلّ البعد عن التطورات الاجتماعية الحديثة أو الجديدة، ولا ينبغي وصف مشاركتهن كدليل على "سيطرة" الأنثى على سوق التهريب. ويشهد البحث الذي أجراه باحثون مثل Souiah و Moussaoui و Richter على الطريقة التي اعتمد فيها التهريب تاريخياً في شمال إفريقيا على الرجال والنساء على حدّ سواء، حيث يؤدون خدمات لكسب لقمة العيش، أو ليستكملوا دخلهم من مصادر أخرى (مشروعة أو غير مشروعة)، و"يلعبون على الطلب القوي المتزايد [...] على [السلع والخدمات] التي لا يمكن العثور عليها في الدوائر الرسمية، أو لا تتوفر بأسعار في متناول غالبية السكان" (Moussaoui, 2015, p. 121) تعمل النساء في إدارة الشقق عبر مدن المغرب والجزائر للمهاجرين العابرين (Arrouche, forthcoming; Richter, 2019) لقد أثارت عمليات الاعتقال المتفرقة للنساء المحليات اللواتي حاولن تهريب المهاجرين إلى تونس عبر الحدود الليبية قلق المجتمع المدني من تورط النساء في أدوار أكثر وضوحاً في التهريب (Sanchez, 2020). وأظهر Zandonini (2019) كيف كان لإدخال قانون مكافحة التهريب في عام 2015 في النيجر آثار جندرية أيضاً، حيث ألغى وظائف الرجال، ولكنه ألغى أيضاً عمل النساء اللواتي كنّ يعملن في سوق الخدمات الواسع التي تم تطويرها لدعم رحلات المهاجرين.

وفي حين تُظهر هذه الأمثلة أنّ ظاهرة تهريب المهاجرين تحتاج إلى مزيد من الدراسة من منظور الجندرية (النوع الجنسي)، وثقت الأبحاث أيضاً الطبيعة المجتمعية لأشكال التجارة العابرة للحدود. ففي منطقة شمال إفريقيا والساحل، تميل الأنشطة مثل تسهيل عملية الهجرة إلى أن تكون مهامّ جماعية، ولا تقتصر على فاعلين أو مجموعات معزولة فقط، بل يؤديها الرجال والنساء والأطفال وكبار السنّ من أجل رفاهية ومعيشة أسرهم الكبيرة الممتدة، انظر (Niger-Thomas, 2001; Moussaoui, 2015; Sanchez, 2020). إنّ تأطير التهريب على أنّه خاصّ بالرجال لا يجعل وجود النساء أو الأطفال أو كبار السنّ غير مرئيّ فحسب، بل يحجب أيضاً الطرق التي تؤثر بها السياسات والممارسات على حياتهم.

ومع ذلك، وعلى الرغم من تركيز التهريب على شخصية المهرب الذكر، فإنّ من المدهش أنّ المبادرات التي يمولها الاتحاد الأوروبي لتقليل الأضرار الجانبية الناجمة عن مكافحة التهريب غالباً ما تحولت إلى النساء، كما هي الحال في النيجر. وكما تقول فخري في الفصل الخاص بها من هذه الدراسة، سعت المشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي في سياق صندوق الاتحاد الأوروبي الانتمائي للطوارئ الخاص بأفريقيا مثل (Plan d'Actions) (à Impact Economique Rapide à Agadez) (PAIERA)، خطة عمل الأثر الاقتصادي السريع في أغاديز، إلى تقديم الدعم المالي "للأشخاص الذين يستفيدون بشكل مباشر وغير مباشر من الأنشطة الاقتصادية والتجارية المرتبطة بتهريب المهاجرين، وخصوصاً

في منطقة شمال إفريقيا والساحل، تميل الأنشطة مثل تسهيل عملية الهجرة إلى أن تكون مهامّ جماعية، ولا تقتصر على فاعلين أو مجموعات معزولة فقط، بل يؤديها الرجال والنساء والأطفال وكبار السنّ من أجل رفاهية ومعيشة أسرهم الكبيرة الممتدة

الشباب والنساء في منطقة أعايز" (EUTF, 2017) وهو ما يمكن أن يعزز إنشاء أعمال وشركات تجارية صغيرة في أعقاب إدخال مبادرات مكافحة التهريب. ووفقاً لتحقيق صحفي أجري بعد عامين من إطلاق خطة عمل (PAIERA) تلقى 371 فقط من أصل 6550 شخصاً فاعلاً في عمليات التهريب المسجلة أموالاً (حوالي 2300 يورو لكل منهم) لبدء أنشطة جديدة (Zandonini, 2019). ومن غير المعروف عدد النساء من بين هؤلاء المستفيدين.

وكثيراً ما تفرض مبادرات من هذا النوع مسؤوليات إضافية على عاتق النساء، وخصوصاً أنه يُتوقع منهن أن يقدّمن دخلاً يحلّ محلّ دخل الرجال. وتستحدث هذه المبادرات حلولاً دون أن تقوم على فهم واضح لظروف النساء واحتياجاتهن، أو للطرق التي تتوقع هذه المبادرات أن تضطلع النساء من خلالها بمسؤوليات مالية محددة، وهو ما يمكن أن يزيد من أوجه عدم المساواة القائمة على نوع الجنس التي تواجهها النساء بالفعل. إن إدراج مبادرات من هذا النوع - وبشكل مبسط إلى حدّ ما - يفترض أنّ الاكتفاء بتقديم حلول مالية من المُرجّح أن يسبب عودة الاضطراب الذي سببته مكافحة التهريب في حياة هؤلاء واستقرارهم على المدى البعيد.

نموذج أعمال التهريب

تتضمن كلّ وثيقة تتعلق بسياسة الاتحاد الأوروبي في مجال تهريب المهاجرين إشارة إلى "نموذج أعمال التهريب" الذي يجب تفكيكه للحدّ من قدرة شبكات التهريب على تسهيل رحلات المهاجرين (EC, 2015, p. 7). إنّ فكرة نموذج الأعمال مستمدة جزئياً من الجزء الهام من Salt and Stein، الذي أشار إلى أنّ أعمال الهجرة كانت "نظاماً من الشبكات المؤسسية ذات الحسابات المعقّدة للربح والخسارة، بما في ذلك مجموعة من المؤسسات والوكلاء والأفراد التي يسعى كلّ منها إلى تحقيق مكاسب تجارية" (1997). كما تم استخدام فكرة نموذج الأعمال لوصف التهريب بأنه "صناعة خدمات عابرة للحدود" (Gammeltoft-Hansen & Nyberg Sørensen, 2013) ذات أرباح ضخمة.

لا يوجد نقص في الإشارات إلى خصائص النموذج، إذ تصف دراسة أعدت عام 2017 للمديرية العامة للهجرة والشؤون الداخلية في المفوضية الأوروبية "نموذج الأعمال بوصفه قائماً على الشبكة، وتشكيل محاور نشطة حيث تكون كثافة أنشطة التهريب بأكبر قدر" (2017, p. 6). وتشير وثائق أخرى إلى ربحية النموذج (Collet, 2015)، وإلى الطريقة التي يبني بها المهربون أعمالهم حول الاحتياجات الناشئة عن تطلعات الناس (UNODC, 2018)، وكذلك اعتماد النموذج على تسهيل الاحتيال في المستندات والجرائم المالية (EMSC, 2019)، وهذا النموذج يشكل بذاته نموذجاً إجرامياً خطيراً (Europol, 2020). ولا يُعرف الكثير عن كيفية التعامل مع النموذج، بخلاف الإشارات المتكررة إلى الطرق التي يجب على الأجهزة الأمنية فيها "متابعة الأموال"، أو كما قالت المفوضية الأوروبية، متابعة "التحقيقات المالية الفعالة والعمليات الفعالة لاسترداد الأصول" (2015).

غالباً ما يؤدي اتساع ما يشكل النموذج إلى نتائج عكسية، إلى درجة أنّه يحول دون تعريف النموذج الفعلي أو ما يمثله (Brachet, 2018)، بخلاف تضمين منطوق العرض والطلب الذي يغذيه يأس المهاجرين وجشع المهربين؛ وهو - في واقع الأمر - منطوق لا يقتصر على التهريب وحده.

إنّ ما يُفَسَّل مفهوم النموذج في تفسيره غالباً هو حقيقة أنّ نسبة كبيرة من الهجرة غير النظامية لا يُسهَّلها أحد بل يتم تسهيلها ذاتياً، ولا يمكن أن تُعزى فقط إلى المهربين أو مجموعاتهم، إذ تشير الأبحاث الحديثة في تونس والجزائر - على سبيل المثال - إلى أنّ العديد من العائلات تنظم رحلاتها الخاصة بشكل مستقلّ، دون مساعدة المهربين أو أيّ نوع آخر من الميسرين (انظر سانتشيز وآخرين، هذا العدد). كما أنّ التركيز على النماذج يحجب حقيقة أنّ أنشطة التهريب غالباً ما تكون عمليات مجتمعية تسعى إلى دعم رحلات أعضائها بدلاً من تحقيق الأرباح. وفي حين أنّ المهربين الذين يُسهّلون رحلات المهاجرين لكسب لقمة العيش يسعون إلى تحقيق عوائد مالية، فإن هذه الأرباح تتفاوت بشكل واسع نظراً للظروف القلقة والمحفوفة بالمخاطر التي يواجهها العديد من المهاجرين الذين غالباً ما يبرمون في الواقع اتفاقيات مع المهربين من أجل العمل معهم مقابل تخفيض الأتعاب، وهذه هي غالباً حالة الشباب والأطفال المسافرين غير المصحوبين بذويهم (IOM, 2016)، أو الرجال والنساء الذين يقيمون علاقات شخصية وثيقة وحميمة مع أشخاص آخرين على طول الرحلة لتحسين ظروفهم، وفي بعض الأحيان لتحسين قدرتهم على التحرك والمضي قدماً (Migrating out of Poverty, 2019). علاوة على ذلك، وحتى في حالات المهربين الذين يسعون إلى الربح، يتم إعادة توجيه معظم عائداتهم وتوزيعها على الفور في مجتمعاتهم، لتغطية الاحتياجات الأساسية لأسرهم في معظم الأحيان (Al-Arabi, 2018; Sanchez, 2020) بدلاً من تمويل المصالح أو الشبكات الخارجية. وعلى أيّ حال، فإنّ نموذج أعمال التهريب الذي كثيراً ما يتم الاستشهاد به، يشكل الآلية التي طورها الأشخاص الذين تم تهميشهم تاريخياً لدعم تسهيل التنقل على طول الممرات، حيث يكون هذا التنقل محدوداً أو مقيداً، والذين يستفيدون مالياً وعينياً من توفير خدماتهم. إنّ التجريم المتزايد لعملهم من خلال إدخال تشريعات تصنّفه على أنه تهريب قد أعاد بدوره تشكيل فهم التنقل والنقل والدعم، مما أدى في كثير من الأحيان إلى حالات تبادل مسيئة واشتباك عنيف.

تفصيل مقاربات الأجهزة الأمنية وعلم الجريمة

في الوقت الذي يمكن فيه للباحثين وصنّاع السياسات معالجة موضوع تسهيل الهجرة غير النظامية بطرق متعددة، كان النهج الجنائي وإنفاذ القانون هو الأكثر انتشاراً (Baird, 2013; van Liempt, 2016; van Liempt & Sersli, 2013). وقد أدى هذا بدوره وبشكل متوقع إلى تطوير سياسات وممارسات تدعم المواجهة الأمنية لما يوصف بأنه مجال الشبكات الإجرامية الممتدة والمسهلين لعملها. إنّ التركيز على الشبكات باعتبارها الهياكل الوحيدة الموجودة في التهريب يجعل من السهل التواصل، وتبرير الطلب الكبير على الموارد لاحتواء التهديد المتزايد على ما يبدو من المجموعات التي تُسهّل الدخول غير القانوني للمهاجرين الذين يمكن أن يشكلوا مخاطر لا توصف على الاتحاد وأمنه.

غالباً ما يتم بناء منظور علم الجريمة جنباً إلى جنب مع منظور ضبط الأمن ومراقبة الحدود، على أساس أنّ الاتحاد الأوروبي - والدول الأخرى التي يعتبرها بالغة الأهمية لاستراتيجيته إلى حدّ ما - لها الحقّ في حماية حدودها وإغلاقها والدفاع عن نفسها ضدّ أيّ تهديدات. لقد وقع الاتحاد الأوروبي عدداً كبيراً من الاتفاقيات مع دول ثالثة في محاولة للسيطرة على الهجرة غير النظامية من خلال توفير المعدات والتكنولوجيا، وتعزيز البرامج والمبادرات التدريبية والتعليمية؛ وهذه الاتفاقيات تتضمن منع الدول الثالثة الهجرة عبر أراضيها أو الحدّ منها، سواء كان المهاجرون من دول أخرى أو من مواطنيها.

لعلّ أفضل مثال على أهمية المقاربة الأمنية المبنية على منظور علم الجريمة لمكافحة التهريب يكمن في إنشاء صندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني للطوارئ الخاص بأفريقيا. فعلى الرغم من تباين الصناديق الائتمانية للاتحاد الأوروبي في النطاق والأهداف والتمويل والترتيبات الإدارية، تم إنشاؤها في الأصل لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وعدم الاستقرار، وللمساعدة البلدان المتضررة من النزاعات (Kangas & Knoll, 2016). وأعرب الصندوق الائتماني الذي تم تنفيذه في قمة فاليتا في عام 2015 عن هدف واضح منذ البداية، يتمثل في تمويل الجهود الرامية إلى مكافحة الهجرة غير النظامية والتهجير القسري من خلال "تكثيف مكافحة المهريين، وزيادة التعاون مع مصر وتونس والجزائر لمنع الهجرة والنزوح والتشريد" (EC, 2017).

وفي حين أن الصناديق الائتمانية يمكنها بالفعل تمويل تدخلات إدارة الهجرة، فإنّه قد تم إنشاؤها بهدف تمويل تدخلات محددة، بما في ذلك البرامج الاقتصادية ومشاريع القدرة على التكيف والصمود والحوكمة الإدارية والأمن. ومع ذلك، فإن صندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني للطوارئ الخاص بأفريقيا يخصص ما لا يقلّ عن ثلث أمواله لمكافحة تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر، من خلال تعزيز حرس الحدود ومؤسسات الشرطة (EUTF, 2020). وقد تم استخدام أجزاء كبيرة من أموال الصندوق لتحسين قدرات الضباط وأجهزة الخطوط الأمامية في المناطق الحدودية، وتعزيز قدرات المواجهة لأول المتصددين لأعمال التهريب، وتوفير المهارات والمعرفة لأجهزة إنفاذ القانون، وتعزيز الخبرة العملية لأنشطة العدالة الجنائية في الملاحقة القضائية لقضايا التهريب والبت فيها (EUTF, 2018).

ومع أنّ صندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني للطوارئ الخاص بأفريقيا يزخر بالكثير من البرامج والمبادرات، فإنّ استهداف معظم أنشطته للهجرة غير النظامية يثير تساؤلات حول طبيعة الصندوق ونتائجه. فقد أشار العديد من الكيانات إلى أن الخطّ الفاصل بين التنمية ومكافحة الهجرة غير النظامية ليس واضحاً دوماً، ففي حين أنّ تمويل "أنشطة الحدود والأمن والهجرة غير النظامية يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على التنمية البشرية"، فإنّ انتشار المبادرات التي تهدف إلى السيطرة على الهجرة غير النظامية يدلّ على أولويات الاتحاد الأوروبي (Herrero Cangas & Knoll, 2016). ما يُنظر إلى حصر التمويل الذي يقدمه الصندوق بنشاطات الحدّ من الهجرة غير النظامية إلى أوروبا على أنه غير متوافق مع أهداف الميثاق العالمي بشأن الهجرة واللّاجئين (Kipp, 2018).

الاستنتاجات والتوصيات

يرسم هذا الفصل خرائط للطرق التي يتحدّث صُنّاع السياسات من خلالها عن التهريب، وكيفية تغلغل هذه المفاهيم أو الأفكار في تطوير السياسات والممارسات. وكما بينت الدراسة، فإنّ حقيقة أنّ العديد من هذه الأفكار لا يستند إلى أدلة يجب أن تثير مخاوف كبيرة؛ فعلى الرغم من كثرة التقارير في مجال تهريب المهاجرين، تمّ تطوير معظم المعرفة من قبل مجموعة صغيرة من الكيانات البحثية والباحثين، ومعظمهم من أوروبا ومن الذين يُرجّح أن تعكس وجهات نظرهم مخاوف كيانات الاتحاد الأوروبي، بدلاً من الدمج الفعّال لمجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة، وكذلك البلدان الثالثة نفسها.

وعلى الرغم من نقص الأدلة، هناك مجموعة محددة من المفاهيم التي يتم حشدّها في دوائر السياسة في الاتحاد الأوروبي عند الحديث عن التهريب. هذه المفاهيم مهمة، لأنها تشكل في الوقت نفسه أولويات السياسة وأثارها المحتملة. يتم حشد فكرة الشبكات،

واعتبار المهرب ذكراً، والفكرة غير الملموسة وغير الدقيقة لنموذج أعمال التهريب، ووجهات النظر التي تفضل الحلول الأمنية والنظر بعين علم الجريمة فقط (بطريقة تُظهر غالباً تجاهل حماية حقوق الإنسان)، ويتم استخدام كل هذه المفاهيم للتعامل مع الضرورة الملحة لمكافحة التهريب والجهات الفاعلة فيه، هذه الجهات التي يتم تعريفها في الوقت نفسه بمصطلحات توحى بازدراء الأشخاص غير الأوروبيين وتقاليدهم.

والجانب الأكثر إثارة للقلق هو أنّ آية حلول مُقترحة، لن تستطيع تحقيق الهدف عند مواجهة انتشار التهريب وأكثر أشكاله ضراوة، إذا استمرت في تجاهل دينامياته على أرض الواقع. وبعبارة أخرى، فإن الحلول المبنية على فهم مُبسّط للتهريب ستستمر في تأجيل نقاش خال من الأدلة، ولا يلمس الأسباب الحقيقية للمشكلة، وخصوصاً أنّ تلك الحلول تستند إلى تجارب ووجهات نظر عدد صغير نسبياً من أصحاب المصلحة والمحليين الذين تمت الاستفادة منهم لدعم الاستنتاجات التي تعيد إنتاج مقاربة صارمة من وجهة نظر علم الجريمة. كما أنه من دواعي القلق الشديد، أنّ الحلول التي قَدّمها صنّاع السياسات لمكافحة التهريب أدّت إلى زيادة إيذاء المهاجرين بشكل منهجي، وذلك من خلال الإخفاق الفعلي في دمج أي نهج لحقوق الإنسان أو تضمينه كفكرة لاحقة في نماذجهم الخاصة بشأن موضوع التهريب. وتمثل حالة ليبيا ذاتها بمثابة تذكير رئيسي لكيفية قيام جهود الاتحاد الأوروبي لاحتواء الهجرة غير النظامية بتعريض المهاجرين لمزيد من المخاطر (Feldstein, 2018). كما أدت تلك الحلول إلى زيادة حالات التضامن الإنسانية المتزايدة التي تجلت في المشاركة في عمليات البحث والإنقاذ، والتي تم تصنيفها من قبل دول الاتحاد الأوروبي كعملية تهريب (Carrera et al., 2018).

أنّ آية حلول مُقترحة، لن تستطيع تحقيق الهدف عند مواجهة انتشار التهريب وأكثر أشكاله ضراوة، إذا استمرت في تجاهل دينامياته على أرض الواقع

هل هناك أي سبل لتصحيح الثغرات التي تميز أبحاث مكافحة التهريب وسياساته وممارساته؟ فيما يلي سلسلة من التوصيات:

1. **تعزيز الوضوح المفاهيمي للتهريب من خلال البحوث القائمة على الأدلة، وتطوير وتوظيف الآليات التي تضمن تنوع بيانات التهريب ومصادرها:** ينبغي جمع البيانات وتنظيمها ونشرها بطريقة يمكن من خلالها تقليص الفجوات الناشئة عن الاعتماد على مصادر ومناهج مختلفة و / أو بديلة لجمع البيانات وتطوير البحث. ويجب أن يتضمن ذلك مسارات لمجموعات و / أو كيانات بحثية محلية صغيرة ومستقلة للمساهمة في تطوير المعرفة، وتنويع وجهات النظر، والتأكد من أنّ التقارير والملخصات الموجزة والمُخرجات الأخرى لا يتم إنشاؤها بواسطة "المُستبته فيهم المعتادين". كما يجب أن يضمن هذا في الوقت نفسه زيادة مشاركة النساء والباحثين و / أو الاختصاصيين المبتدئين وغير الأوروبيين كجزء من فرق البحث.

ينبغي جمع البيانات وتنظيمها ونشرها بطريقة يمكن من خلالها تقليص الفجوات الناشئة عن الاعتماد على مصادر ومناهج متماثلة

2. **توسيع الأساليب والمناهج المستخدمة لتحديد مصادر المعلومات (المخبرين) وتنويع ملفاتهم الشخصية:** تعتمد معظم التقارير على مصادر معلومات متشابهة إن لم تكن متطابقة (عادة من الرجال)، مما أدّى إلى نشوء حالة تكرار في النتائج، بدلاً من تطوير معرفة جديدة قائمة على الأدلة والرؤى النقدية. ويمكن لُصّان السياسة في الاتحاد الأوروبي صياغة آليات الاستجواب والتوريد للحصول على مصادر المعلومات، التي تستطيع (ضمن صلاحياتها) أن تؤسس لتنويع المخبرين لضمان نطاق أوسع من وجهات النظر. ويمكن أن يؤدي تحديد أولويات المخبرين في الواقع إلى تحسين فهم وجهات نظرهم. وهذا الأمر قابل للتطبيق، فكما هو موضح في هذه الدراسة، يُعتَبَر المهربون بالفعل جزءاً من المبادرات في إطار صندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني

للطوارئ الخاص بأفريقيا. والمسهلون لعملية التهريب ليسوا مجرمين بطبيعتهم، ففي كثير من الحالات - في جميع أنحاء شمال إفريقيا والساحل - كانوا يعملون في مجال النقل، ووجدوا فجأة أن مصادر عيشهم تم تصنيفها على أنها تهريب. وهم أيضاً مهاجرون من الذكور والإناث العابرين، ومنهم شباب وأطفال. ومن الضروري تحسين فهمنا لكيفية تأثير مكافحة التهريب عليهم وتفاعلهم مع المهاجرين.

3. **التوفيق بين وجهات النظر ومواءمتها لدى الجهات الفاعلة في مكافحة التهريب:** غالباً ما تتعارض التوصيات المتعلقة بالسياسات والصادرة عن الهيئات غير التنفيذية مع الحقائق التي تواجهها الأجهزة الأمنية في تنفيذ جهود مكافحة التهريب. فالأولى، غالباً ما تكون منفصلة عن الميدان، وتفتقر إلى معرفة محددة بالتحديات التي يواجهها موظفو الخطوط الأمامية الذين قد يشعرون بدورهم بأنهم محرومون من حقوقهم، بسبب التوصيات البعيدة عن الواقع الميداني، أو التي هي خارج نطاق صلاحياتهم، أو تلك التي تنطوي على صرف الوقت والموارد بعيداً عن الاستجابة الأمنية. ومع ذلك، فإن الجهود المبذولة للحد من هذه المتعارضات، غالباً ما تخاطر بمزيد من تدوين وجهات نظر الأجهزة الأمنية وعلم الجريمة فقط. إن إيجاد طرق للجمع بين وجهات النظر المختلفة، وتعزيز القنوات التعاونية التي تقوم بإعلام وتعزيز الأهداف المؤسسية، يمكن أن يقلص الفجوات المعرفية ويحسن جودة البيانات والبحوث.

4. **دمج الرؤى حول العرق والطبقة ونوع الجنس في السياسات والممارسات المتعلقة في بحوث التهريب ومكافحته، ودراسة دور هذه العناصر في تشكيلها لتجربة جميع الأطراف الفاعلة:** وهذا يتجاوز بكثير إعادة النظر في الطريقة التي تم بها بناء شخصية المهرب كذكر فقط، أو الاعتراف بالأدوار التي تلعبها النساء في التهريب. إن اعتماد منظور يظهر عدم المساواة الواضحة، والناجمة عن العنصرية والطبقية والتمييز على أساس الجنس، يمكن أن يوفر رؤى جديدة مهمة حول الطريقة التي تتم بها تجربة التهريب ومكافحته على أرض الواقع.

5. **جعل حقوق الإنسان عنصراً من عناصر السياسة المتعلقة بتهريب المهاجرين والتحليلات المرتبطة به: ينبغي أن تصبح حقوق الإنسان في الوقت الراهن عنصراً في صنع سياسات التهريب ومكافحته.** ومع ذلك، فإن تحديد الآثار المترتبة على مكافحة التهريب ليس مسؤولية صناع السياسات أو أجهزة إنفاذ القانون فقط، بل يتطلب ذلك من العاملين في الأوساط الأكاديمية والسياسة أن يدرسوا أيضاً مناهجهم القديمة وتحيزاتهم الشخصية، وكيف غدت الفهم الجماعي لبحوث التهريب وتطويرها.

المصادر والمراجع

ACHILLI, L. (2018). The “good” smuggler: the ethics and morals of human smuggling among Syrians. *The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science*, 676(1), 77-96.

ACHILLI, L., & ABU SAMRA, M. (2019). Beyond legality and illegality: Palestinian informal networks and the ethno-political facilitation of irregular migration from Syria. *Journal of Ethnic and Migration Studies*.

ACHILLI, L., & TINTI, A. (2019). Debunking the smuggler-terrorist nexus: human smuggling and the Islamic State in the Middle East. *Studies in Conflict and Terrorism*, 1-16.

AERENS, P. (2016). Migrant smuggling and money laundering: does Europe appreciate the threat? *The Global Treasurer*. Retrieved from <https://www.theglobaltreasurer.com/2016/07/04/migrant-smuggling-andmoney-laundering-does-europe-appreciate-the-threat/>

AL-ARABI, A. (2018). Local specificities of migration in Libya: challenges and solutions (Policy Brief 2018/04). Florence: European University Institute. Retrieved from <https://cadmus.eui.eu/handle/1814/52585>

ALAGNA, F. (2020). Shifting governance: making policies against migrant smuggling across the EU, Italy and Sicily [Doctoral dissertation]. Radboud University.

ANDREAS, P. (2021). Coda: the criminal convergence narrative and the illicit global economy. *Public Anthropologist*, 3(1), 111-8.

ARROUCHE, K. (forthcoming). Unpacking Sub-Saharan migration in Algeria: im-mobility and uncertainty [Doctoral dissertation in process]. University of Leeds.

AYALEW, T. (2018). Refugee protections from below: smuggling in the EritreaEthiopia context. *The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science*, 676(1), 57-76.

AZIZ, A. N., MONZINI, P., & PASTORE, F. (2015). The changing dynamics of cross-border human smuggling and trafficking in the Mediterranean. Roma: Istituto Affari Internazionali.

BAIRD, T., & VAN LIEMPT, I. (2016). Scrutinising the double disadvantage: knowledge production in the messy field of migrant smuggling. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 42(3), 400-17.

BLAND, W. (2020). Wild Libya: narratives of violence on Egypt's Western border. *The Journal of North African Studies*, 1-33.

BRACHET, J. (2018). Manufacturing smugglers: from irregular to clandestine mobility in the Sahara. *The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science*, 676(1), 16-35.

CAMPANA, P. (2016). Explaining criminal networks: strategies and potential pitfalls. *Methodological Innovations*, 9, 1-10.

CARRERA, S., VOSYLIUTE, L., SMIALOWSKI, S., ALLSOPP, J., & ANCHEZ, G. (2018). Fit for purpose? The facilitation directive and the criminalisation of humanitarian assistance to irregular migrants. 2018 update. Brussels: European Parliament. Retrieved from [https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2018/608838/IPOL_STU\(2018\)608838_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2018/608838/IPOL_STU(2018)608838_EN.pdf)

COLLET, L. (2015). Big business of smuggling enables mass movements of people for enormous profits. Migration Policy Institute. Retrieved from <https://www.migrationpolicy.org/article/big-business-smuggling-enables-massmovement-people-enormous-profits>

DOKOS, T. (2019). The security implications of crime, terrorism and trafficking. Carnegie Europe. Retrieved from <https://carnegieeurope.eu/2019/11/28/security-implications-of-crime-terrorism-and-trafficking-pub-80426>

EU EMERGENCY TRUST FUND FOR AFRICA (EUTF). (2017). Plan d'Actions à Impact Economique Rapide à Agadez (PAIERA). Retrieved from [https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/region/sahel-lake-chad/niger/plan-dactions-impacteconomie-rapide-agadez-paiera_en#:~:text=Strengthening%20resilience-,Plan%20d'Actions%20%20%20%20%20%20Impact%20Economique%20Rapide%20%20%20%20%20%20Agadez%20\(PAIERA,relation%20%20%20%20%20%20la%20migration%20irreguli%C3%A8re.](https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/region/sahel-lake-chad/niger/plan-dactions-impacteconomie-rapide-agadez-paiera_en#:~:text=Strengthening%20resilience-,Plan%20d'Actions%20%20%20%20%20%20Impact%20Economique%20Rapide%20%20%20%20%20%20Agadez%20(PAIERA,relation%20%20%20%20%20%20la%20migration%20irreguli%C3%A8re.)

EU EMERGENCY TRUST FUND FOR AFRICA (EUTF). (2018). Annex IV to the agreement establishing the European Union Emergency Trust Fund for stability and addressing root causes of irregular migration and displaced persons in Africa and its internal rules. Retrieved from <https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/sites/euetfa/files/t05-eutf-noa-reg-05.pdf>

EU EMERGENCY TRUST FUND FOR AFRICA (EUTF). (2020). Factsheet: the EU Emergency Trust Fund for stability and addressing root causes of irregular migration and displaced persons in Africa. Retrieved from https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/sites/euetfa/files/factsheet_eutf-for-africa_october_2020.pdf

EUROPEAN COMMISSION (EC). (2015). Communication from the Commission to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions. EU Action Plan against migrant smuggling, 2015-2020. Brussels: European Commission. Retrieved from <https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=CELEX:52015DC0285>

EUROPEAN COMMISSION (EC). (2017). Joint communication to the European Parliament, the European Council and the Council. Migration on the central Mediterranean route: managing flows, saving lives. Brussels: European Commission. Retrieved from https://ec.europa.eu/home-affairs/sites/homeaffairs/files/what-we-do/policies/european-agenda-migration/proposal-implementation-package/docs/20170125_migration_on_the_central_mediterranean_route_-_managing_flows_saving_lives_en.pdf

EUROPEAN COMMISSION'S DIRECTORATE-GENERAL FOR MIGRATION AND HOME AFFAIRS (DG HOME). (2015). A study on smuggling of migrants: characteristics, responses and cooperation with third countries. Retrieved from https://ec.europa.eu/home-affairs/sites/homeaffairs/files/what-we-do/networks/european_migration_network/reports/docs/emn-studies/study_on_smuggling_of_migrants_final_report_master_091115_final_pdf.pdf

EUROPEAN MIGRANT SMUGGLING CENTRE (EMSC). (2019). Third annual activity report-2018. Europol. Retrieved from <https://www.europol.europa.eu/publications-documents/emsc-3rd-annual-activity-report-%E2%80%93-2018>

EUROPEAN UNION AGENCY FOR LAW ENFORCEMENT COOPERATION & INTERNATIONAL CRIMINAL POLICE ORGANIZATION (Europol & INTERPOL). (2016). Europol-INTERPOL report on migrant smuggling networks.

EUROPEAN UNION AGENCY FOR LAW ENFORCEMENT COOPERATION (Europol). (2019). Migrant smuggling 2019: the profits of smugglers. Retrieved from <https://www.europol.europa.eu/publications-documents/emsc-profits-ofsmugglers-infographic>

EUROPOL (2020). European Migrant Smuggling Centre Fourth Annual Report 2020. The Hague: EMSC. Retrieved from: <https://www.europol.europa.eu/publications-documents/emsc-4th-annual-activity-report-%E2%80%932020>

FAN, M. D. M. (2007). The immigration-terrorism illusory correlation and heuristic mistake. *Harvard Latino Law Review*, 10, 33-52.

FELDSTEIN, S. (2018). Moral Failure in Libya. Carnegie Endowment. Retrieved from: <https://carnegieendowment.org/2018/05/22/moral-failure-in-libya-pub-76423>

GAMMELTOFT-HANSEN, T., & NYBERG SØRENSEN, N. (Eds.). (2013). *The migration industry and the commercialization of international migration*. London: Routledge.

GEDDES, A., & LIXI, L. (2018). New actors and new understandings in European Union external migration governance? The case of EU-Tunisian migration relations. In S. CARRERA, L. DEN HERTOOG, M. PANIZZON & D.

KOSTAKOPOULOU (Eds.), *EU external migration policies in an era of global mobilities: intersecting policy universes* (pp. 60-80). Leiden: Brill Nijhoff.

GLOBAL ALLIANCE AGAINST TRAFFIC IN WOMEN (GAATW). (2011). *Smuggling and trafficking: rights and intersections*. (GAAT Working Paper Series 2011). Bangkok: GAATW. Retrieved from https://www.gaatw.org/publications/Working_Papers_Smuggling/WPonSmuggling_31Mar2012.pdf

GLOBAL INITIATIVE AGAINST TRANSNATIONAL ORGANISED CRIME (GITNOC). (2015). *Libya: a growing hub for criminal economies and terrorist financing in the Trans-Sahara*. Geneva: GITNOC. Retrieved from <https://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2015/05/2015-1.pdf>

HAMOOD, S. (2006). *African transit migration from Libya to Europe: the human cost*. Forced Migration and Refugee Studies. Cairo: The American University in Cairo.

HARTWIG, S. (2020). *Frontex: from coordinating controls to combating crime*. EUCRIM: European Criminal Law Associations' Forum 2020/2. Retrieved from https://eucrim.eu/media/issue/pdf/eucrim_issue_2020-02.pdf#page=72

HERRERO CANGAS, A., & KNOLL, A. (2016). The EU Trust Fund for Africa: a new EU instrument to accelerate peace and prosperity? *Great Insights Magazine*, 5(1), 1-6.

INTERNATIONAL ORGANIZATION FOR MIGRATION (IOM). (2016). Egyptian unaccompanied migrant children: a case study on irregular migration.

INTERNATIONAL ORGANIZATION FOR MIGRATION (IOM). (2020). Mapping of mixed migration research and collaborative initiatives in West and North Africa. Geneva: IOM.

KIPP, D. (2018). From exception to rule: the EU Trust Fund for Africa (Research Paper 13). German Institute for International and Security Affairs.

KOOK, K. (2018). "I want to be trafficked so I can migrate!": cross-border movement of North Koreans into China through brokerage and smuggling networks. *The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science*, 676(1), 114-34.

KOSER, K. (2011). Smashing the people smuggler's business model. *The Interpreter*. Retrieved from <https://archive.lowyinstitute.org/the-interpreter/smashing-people-smugglers-business-model>

LIXI, L. (2019). The ambivalent drivers of migration governance relations between the EU and Tunisia. In A. GEDDES, M. V. ESPINOZA, L. HADJ ABD-DOU, & L. BRUMAT (Eds.), *The dynamics of regional migration governance* (pp. 91- 108). Cheltenham: Edward Elgar Publishing.

MAHER, S. (2018). Out of West Africa: human smuggling as a social enterprise. *The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science*, 676(1), 36-56.

MERRY, S. E. (2016). *The seductions of quantification: Measuring human rights, gender violence, and sex trafficking*. Chicago: University of Chicago Press.

MIGRATING OUT OF POVERTY. (2019). *Migrants and smugglers: a comic about irregular migration from Senegal to Libya and Europe*. University of Sussex. Retrieved from <http://www.migratingoutofpoverty.org/files/file.php?name=191120-senegal-comic.pdf&site=354>

MOUSSAOUI, F. N. (2015). Le trabendo ou la mondialisation par la marge. *Politique Africaine*, 1, 117-28.

NIGER-THOMAS, M. (2001). Women and the Arts of Smuggling. *African Studies Review*, 44(2), 43-70.

PASTORE, F., MONZINI, P., & SCIORTINO, G. (2006). Schengen's soft underbelly? Irregular migration and human smuggling across land and sea borders to Italy. *International Migration*, 44(4), 95-119.

PERKOWSKI, N., & SQUIRE, V. (2019). The anti-policy of European anti-smuggling as a site of contestation in the Mediterranean migration "crisis". *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 45(12), 2167-84.

PROCTER, C. (2021). Co-ordinated mobility: disrupting narratives of convergence in the irregular migration of youth from the Gaza Strip. *Public Anthropologist Journal*, 3(1), 93-110.

RESEARCH AND EVIDENCE FACILITY (REF). (2020). Migration and conflict in the Horn of Africa: a review of the recent literature. London: EUTF.

RICHTER, L. (2019). Doing business: migrant smuggling and everyday life in the Maghreb. *Focaal*, 2019(85), 26-36.

SALT, J., & STEIN, J. (1997). Migration as a business: the case of trafficking. *International Migration*, 35(4), 467-94.

SANCHEZ, G. (2018). Portrait of a human smuggler: race, class and gender among facilitators of irregular migration. In M. BOSWORTH, A. PARMAR & Y. VAZQUEZ (Eds.), *Race, criminal justice, and migration control: enforcing the boundaries of belonging* (pp. 29-42). Oxford: Oxford University Press

SANCHEZ, G. (2020). Beyond militias and tribes: the facilitation of migration in Libya (Robert Schuman Centre Working Paper No. 9). Florence: EUI.

SAUX, M. S. (2007). Immigration and terrorism: a constructed connection. *European Journal on Criminal Policy and Research*, 13(1/2), 57-72.

SHARMA, N. (2020). Home rule: national sovereignty and the separation of natives and migrants. Durham and London: Duke University Press.

TRIANDAFYLIDOU, A., & RICARD-GUAY, A. (2019). Governing irregular and return migration in the 2020s: European challenges and Asian Pacific perspectives. *Journal of Immigrant and Refugees Studies*, 17(2), 115-27.

UNITED NATIONS OFFICE ON DRUGS AND CRIME (UNODC). (2000). Protocol against the smuggling of migrants by sea, land and air, supple-

menting the United Nations convention against transnational organized crime. Retrieved from <https://www.ohchr.org/EN/ProfessionalInterest/Pages/TransnationalOrganizedCrime.aspx>

UNITED NATIONS OFFICE ON DRUGS AND CRIME (UNODC). (2018). Global study on the smuggling of migrants 2018. Vienna: UNODC. Retrieved from https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/glosom/GLOSOM_2018_web_small.pdf

VAN LIEMPT, I., & SERSLI, S. (2013). State responses and migrant experiences with human smuggling: A reality check. *Antipode*, 45(4), 1029-46.

ZANDONINI, G. (2019). After crackdown, what do people employed in migration market do? *Al Jazeera*. Retrieved from <https://www.aljazeera.com/features/2019/3/4/after-crackdown-what-do-people-employed-in-migration-market-do>

ZHANG, S. X., SANCHEZ, G. E., & ACHILLI, L. (2018). Crimes of solidarity in mobility: alternative views on migrant smuggling. *The Annals of the American academy of political and social science*, 676(1), 6-15.

مكافحة تهريب المهاجرين من خلال مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي: البحث عن إبرة في كومة قش رقمية

أنجليكي ديميتريادي

Angeliki Dimitriadi

زميلة باحثة أولى، المؤسسة اليونانية

للسياسة الأوروبية والخارجية

¹(ELIAMEP)

المقدمة

يبحث هذا الفصل في الدور المزعوم لمراقبة وسائل التواصل الاجتماعي في جهود مكافحة التهريب التي تبذلها وكالات إنفاذ القانون (LEAs) التابعة للاتحاد الأوروبي. وهو مستمد من مقابلات مع جهات إنفاذ القانون وخبراء أكاديميين في مجال الجريمة المنظمة. وترى الباحثة بأن مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي تركز على أنشطة المهاجرين، وليس على نشاطات الجماعات الإجرامية، مما يساهم في السيطرة على الهجرة من خلال إنتاج تحليل تنبئي لحركة الهجرة. ولذلك توجد حاجة ماسة لتقييم الأثر الفعلي لتدابير المراقبة المذكورة، حيث يبدو أنّ عرقلة الهجرة تعيد توجيه حركة الهجرة نفسها، وتُعرض الأرواح للخطر، بدلاً من التأثير على عمليات شبكات تهريب المهاجرين.

إنّ ظاهرة تهريب المهاجرين (SoM) ليست جديدة ولا حديثة العهد في البحر الأبيض المتوسط، انظر (Reitano et al., 2014; Hamood, 2006; Triandafyllidou & Toktas, 2002; Maroukis, 2012; Içduygu & Toktas, 2002). ومع ذلك، فإنّ ظاهرة الهجرة غير النظامية وتهريب المهاجرين كنشاط إجرامي والمخاوف الأمنية المتعلقة به تعتبر ظاهرة حديثة نسبياً في أوروبا (Sánchez-Montijano & Arcarons, 2014; Monzini et al., 2015; Brachet, 2018). ويرجع ذلك أساساً إلى الزيادة في عدد الوافدين غير النظاميين عبر الحدود البحرية والبرية في التسعينيات. تجلت الظاهرة المذكورة من خلال تكثيف الدوريات على جانبي البحر الأبيض المتوسط، وتعزيز وجود خفر السواحل والمنشآت البحرية، وانتشار الوكالة الأوروبية لحرس الحدود وخفر السواحل، فرونتكس، على الحدود الخارجية بحلول عام 2004 لمساعدة الدول الأعضاء في مكافحة الهجرة غير النظامية، وبالتالي مكافحة تهريب المهاجرين. كما تمّ دمج مكافحة التهريب في النهج العالمي للهجرة والتنقل لعام 2005 على الرغم من استمرار التركيز على إدارة الحدود. كما تضمنت هذه الظاهرة شراكات مع دول ثالثة للتصدي لتهريب المهاجرين، وتطوير قدرات جهازها القضائي، ودورات تدريبية لحرس الحدود (Dimitriadi, 2016).

لم يتم تحديد تسهيل الهجرة غير النظامية كأولوية رئيسية للاتحاد الأوروبي إلا في دورة سياسات الاتحاد الأوروبي للجرائم الدولية المنظمة والخطيرة للفترة 2014-2017، وهو ما أدى أيضاً إلى إنشاء المركز الأوروبي لشؤون تهريب المهاجرين (EMSC) من قبل وكالة إنفاذ القانون في الاتحاد الأوروبي يوروبول (Europol)، تمّ ربط مكافحة التهريب بردع الوافدين عن طريق البحر، واستُخدم الانتشار العسكري لغرض صريح تمثّل في كسر نموذج أعمال المهربين (عملية صوفيا)، وتم إنشاء فرق التحقيق التي تجمع الأدلة ضد تهريب المهاجرين (فريق العمليات المشتركة Joint Operational Team Mare - JOT MARE)، وشكّلت أيضاً مجموعات موضوعات متخصصة ومجموعات إقليمية تركز على دعم احتياجات الملاحقة القضائية في وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية.

وفي السنوات الأخيرة، تحولت جهات إنفاذ القانون إلى البيئة الرقمية لتنفيذ جهود مكافحة التهريب. وقد شمل ذلك رصد الاتصالات عبر الإنترنت ومراقبتها، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي، بهدف تعطيل أنشطة التهريب التي تقوم بها جماعات الجريمة المنظمة. ويمكن أن تشمل العرقلة - وفقاً لأجهزة إنفاذ القانون الأمنية - عناصر مختلفة، منها الكشف المبكر و/ أو منع وصول محتمل للأفراد / المجموعات، وصفحة ويب / المعلومات الإعلانية للمجموعات أو الأفراد الذين يمكن أن يسهلوا حركة العبور، واعتقالهم و/ أو مقاضاتهم.

يُعدّ تقييم التأثير
الفعلي لتدابير
المراقبة المذكورة
أمراً ضرورياً لأنّ
عرقلة الهجرة - كما
يبدو - تؤدي إلى
إعادة توجيهها،
وتُعرض أرواح
المهاجرين للخطر،
بدلاً من أن تؤثر
في عمليات
تهريب المهاجرين
والشبكات التي
تديرها

يسعى البحث - بالاستناد إلى الكتابات والوثائق الجانبية المساعدة - إلى كشف الكيفية التي تستخدمها جهات إنفاذ القانون الأمنية التابعة للاتحاد الأوروبي، والمكلفة بمكافحة التهريب (فروتكس ويوروبول) في مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي لتحديد وتفكيك ومقاضاة الجماعات الإجرامية عالية التنظيم المتورطة في تهريب المهاجرين. وذلك من خلال التركيز على عمل الأجهزة الأمنية في مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي والنتائج المعلنة، بدلاً من الاستخدام الأوسع للتكنولوجيا (على سبيل المثال، في البحث والإنقاذ). ويُظهر هذا الفصل أنّ مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي تركز على أنشطة المهاجرين بدلاً من أنشطة الجماعات الإجرامية فيما يخص التهريب، مما يساهم في السيطرة على الهجرة من خلال التحليلات التنبؤية لحركة الهجرة. ويُعدّ تقييم التأثير الفعلي لتدابير المراقبة المذكورة أمراً ضرورياً لأنّ عرقلة الهجرة - كما يبدو - تؤدي إلى إعادة توجيهها، وتُعرض أرواح المهاجرين للخطر، بدلاً من أن تؤثر في عمليات تهريب المهاجرين والشبكات التي تديرها.

ملاحظات منهجية

يستند هذا الفصل إلى إحدى عشرة مقابلة أجريت مع باحثين في مجال الجريمة المنظمة، وأفراد من أجهزة إنفاذ القانون. تم إجراء البحث أثناء جائحة كورونا من أيلول/سبتمبر حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2020، إذ أدت عمليات الإغلاق والقيود المفروضة على الحركة إلى صعوبة السفر، وكذلك صعوبة الوصول إلى مصادر المعلومات والمخبرين الذين كانوا يعملون عن بُعد في كثير من الحالات أيضاً. ولذلك أجري العديد من المقابلات، ولا سيّما مع الخبراء ومسؤولي الأجهزة الأمنية في الاتحاد الأوروبي عبر مكالمة فيديو أو الهاتف (انظر قسم المقابلات). وهناك أربع مقابلات شارك فيها خبراء وباحثون إمّا منخرطون في أبحاث التهريب، أو في أبحاث مكافحته. وقدمت المناقشات خلفية حول كيفية استخدام التقنيات الرقمية، وسلطت الضوء على المخاوف المتعلقة بكيفية مناقشة الأجهزة الأمنية التابعة للاتحاد وتعاملها مع ظاهرة تهريب المهاجرين، وخصوصاً فيما يتعلق بالمستويات المفترضة للتنظيم والتطور.

تم إجراء سبع مقابلات مع موظفين في وكالات إنفاذ القانون في الاتحاد الأوروبي، وكذلك مع الجهات الوطنية المعنية بإنفاذ القوانين في الدول الأعضاء المشاركة في مكافحة التهريب بالتعاون مع وكالات الاتحاد الأوروبي. وساعدت المقابلات على وضع المعلومات المتاحة في سياقها الصحيح، وكانت حاسمة في فهم منظور الجهات الفاعلة. ولم تُجرَ مقابلات مع الوكالة الأوروبية لحرس الحدود وخفر السواحل، فروتكس، بل قدمت ردوداً خطية موجزة على الأسئلة المقدمة. وكذلك لم تستجب وكالة إنفاذ القانون في الاتحاد الأوروبي يوروبول للعديد من طلبات المقابلات. وتشير صعوبة الحصول على المقابلات إلى وجود ثقافة السرية بشكل واسع، وقد تجلت هذه السرية في طلب معظم الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إخفاء هويتهم بالكامل (بما في ذلك الانتماء المؤسسي)، كما تجلت في الطلبات المتكررة التي لم يتم الردّ عليها. ونشير إلى أنّه قد تمّ احترام السرية بشكل كامل.

أدوات الاتصال الرقمي وتهريب المهاجرين

وسائل التواصل الاجتماعي وتهريب المهاجرين

تخلق الوسائط الاجتماعية، وتطبيقات الأجهزة المحمولة، وتطبيقات الترجمة والتحويلات الإلكترونية عبر الإنترنت مساحة يستخدمها الأشخاص أثناء التنقل. ولكن يمكن الوصول إليها واستخدامها أيضاً في تهريب المهاجرين. وقد استكشفت الأبحاث تأثير وسائل التواصل

الاجتماعي على قرار الهجرة وعلى رحلة المهاجر (Gillespie et al., 2016). وأظهرت الأبحاث أيضاً كيف يستخدم الأشخاص من جنسيات مختلفة وسائل التواصل الاجتماعي للحصول على خدمات التهريب (Davy, 2017; Sanchez et al., 2018; Zijlstra & Liempt, 2017)، بما في ذلك الاعتماد على التعليقات أو المراجعات حول خدمات التهريب (Roberts, 2017; Diba et al., 2019). وعلاوة على ذلك، أظهرت الأبحاث كيف يقوم المهربون بالإعلان عن خدماتهم في بلدان المهاجرين وبلدان العبور، وعبر مجتمعات الشتات، وفي مخيمات اللاجئين، وفي الشبكات الاجتماعية مثل فيسبوك (UNODC, 2018)، بالاعتماد على الإنترنت والتكنولوجيات الجديدة (Antonopoulos et al., 2020).

تستخدم المنصات الرقمية المختصة (بالتواصل والسفر والإقامة المشتركة) لاجتذاب المهاجرين بغرض التهريب (EMSC, 2017, p. 12). وتسمح هذه المنصات والتطبيقات الرقمية المختلفة في تنظيم الرحلات وذلك عبر الإعلان عن خدمات التهريب، ونقل المستندات، ومشاركة الموقع والتوجيه. كما أنها توفر معلومات ذات جودة متفاوتة حول الطرق والرحلات والأسعار وقصص "النجاح" (Europol & INTERPOL, 2016; DG HOME, 2015; EMN, 2016).

تم تحديد فيسبوك من قِبَل المركز الأوروبي لشؤون تهريب المهاجرين باعتباره المنصة الأساسية المفضلة للتوظيف والإعلان الأولي للخدمات (Dekker et al., 2018; Diba et al., 2019) مع ملاحظة أنه "تم تحديد معظم حسابات وسائل التواصل الاجتماعي ذات الأهمية [للمحققين] عبر موقع التواصل الاجتماعي هذا" (Monroy, 2017). وأشار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في هذا الفصل أيضاً إلى أنّ فيسبوك يسهل سواً عبر الإنترنت لشراء وبيع جوازات السفر المزيفة أو المشابهة للأصلية التي يتم نشرها في "مجموعات مغلقة حيث يُظهر المذورون جودة عملهم في هذا المجال" (National LEA Senior Officer 1, 3 September 2020). وفي حين كررت الوكالة الأوروبية لحرس الحدود، فرونتكس، القول أيضاً بأن المهربين يستخدمون وسائل التواصل الاجتماعي بشكل شائع لاستقطاب المهاجرين واستقدامهم، فإنها أقرت بحجم هذه الممارسة التي "من الصعب تحديدها نظراً لعدم وجود صورة كاملة لدينا" (Frontex written response, 23 October 2020)، مما يشير إلى عدم وجود فهم واضح لكيفية استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية لأغراض التهريب. ومع ذلك، تشير الأبحاث الحديثة إلى أن هناك معلومات محدودة يمكن الحصول عليها من مواقع التواصل الاجتماعي المفتوحة - حيث يبدو أنها تعمل كمنصة لتأسيس اتصال قبل أن ينتقل المستخدمون إلى تطبيقات الاتصال الخاصة مثل فيبر وواتساب أو اللقاء وجهاً لوجه (Sanchez et al., 2018; Frouws & Brenner, 2019; Diba et al., 2019).

تحظى منصات مثل تلغرام وفيبر وواتساب بشعبية لعدة أسباب منها التشفير من طرف إلى آخر (بمعنى أن الاتصالات تظل مشفرة بين طرفي الاتصال)، وخدمة إخفاء هوية المستخدم. ويسمح تلغرام وواتساب بنسخ الاتصالات وإعادة نشرها؛ وهذا يتيح للمهربين نشر "لقطات شاشة من المحادثات مع العملاء أثناء سيرهم إلى وجهتهم" (Campana & Gelsthorpe, 2020) وذلك لترويج صورة إيجابية عن أنفسهم عند العملاء المحتملين. وتسمح منصتا واتساب وتلغرام للمهربين بمشاركة الخرائط والاتجاهات في الرحلات التي تُنشق عن بُعد أيضاً، كما تسمحان بتقديم التعليمات والإرشادات عبر تطبيقات الهواتف الذكية (Alberola & Janssen, 2019; National LEA Officer 2, 9 September 2020).

ومع ذلك، فإن استخدام الخرائط على الإنترنت، ونظام تحديد المواقع العالمي (GPS) لإيجاد الطرق والتحقق من تقدم الرحلة ليست أموراً جديدة ولا هي أدوات معقدة جداً، ولا يحتكر المهربون استخدامها، إذ يستخدم المهاجرون تطبيقات الخرائط عبر الإنترنت بشكل مستقل، ودون الحاجة إلى دفع أموال للمهربيين. (DG HOME, 2015) ويرجع تاريخ استخدام نظام تحديد المواقع العالمي إلى ما قبل "أزمة اللاجئين الأوروبية"، وتشير الأدلة إلى أنّ الصيادين السنغاليين اعتمدوا عليها منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين في رحلات التهريب إلى الأراضي الإسبانية (Maher, 2018).

وغالبا ما يُصوّر التوفر الكبير والواسع للتقنيات الرقمية، ولا سيما الهاتف الذكي، على أنه أمر بالغ الأهمية للتواصل بين المهاجرين والمهربيين، ولتسهيل الحركة غير النظامية (Sarkar, 2015). وانعكست هذه التصورات أيضاً في خطتي العمل (2015-2020) و (2021-2025) بشأن التهريب، وفي استنتاجات المجلس بشأن تهريب المهاجرين في 10 آذار/مارس 2016. وقد دعت هذه التصورات إلى الحد من تهريب المهاجرين من خلال مراقبة محتوى الإنترنت، وتطوير روايات مضادة - على عكس تلك الخاصة بالمهربيين - عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وتلبية "الحاجة إلى شراكات مع المنصات وشركات التواصل الاجتماعي، والاستخدام الأمثل لأنظمة المعلومات القائمة، واستخدام جميع الوسائل المناسبة لتجميع البيانات حول تهريب المهاجرين وتبادلها ومشاركتها والتحقق منها لأغراض التحليل التنبئي" (Council of the EU, 2016).

وسائل التواصل الاجتماعي والتحليل التنبئي

ويحظى الذكاء التنبئي بدعم صانعي السياسات في الاتحاد الأوروبي (انظر على سبيل المثال الخطة المنسقة بشأن الذكاء الاصطناعي للاتحاد الأوروبي التي تتوخى زيادة استخدام الخوارزميات في مجالات الهجرة). ويبدو أن هذا الدعم جزء من التوجه نحو التكنولوجيا التي تولدت من "المخاوف السياسية للهجرة" (Expert in SoM, 3 November 2020)، والتي تسعى إلى الحد من الهجرة غير النظامية، وخصوصاً الهجرة غير النظامية عبر البحر. وهناك اثنتان من وكالات الاتحاد الأوروبي الرئيسية التي تُجري تحليلات تنبئية وتقييمات للإنذار المبكر في سياق مكافحة التهريب، وهما الوكالة الأوروبية لحرس الحدود وخفر السواحل، فرونتكس، ووكالة إنفاذ القانون في الاتحاد الأوروبي، يوروبول. وتتعاون هاتان الوكالتان من خلال المنصة الأوروبية متعددة التخصصات لمكافحة التهديدات الإجرامية (EMPACT) التي تقدم منهجية مشتركة للدول الأعضاء لتحديد وتقييم التهديدات الإجرامية، إضافة إلى بيئة إدارية ومنصة للتعاون بين الدول الأعضاء، واليوربول، وفرونتكس، ووكالة الاتحاد الأوروبي لشؤون العدالة الجنائية وغيرها. وبالنسبة للفترة الممتدة بين عامي 2017-2021، كانت إحدى الأولويات المعلنة للمنصة الأوروبية متعددة التخصصات لمكافحة التهديدات الإجرامية تتمثل في تعطيل جماعات الجريمة المنظمة (OCGs)، "[...] مع التركيز بشكل خاص على أولئك الذين تُعَرِّضُ أساليبهم حياة الأشخاص للخطر، والذين يعرضون خدماتهم عبر الإنترنت، ويستخدمون تزوير الوثائق كجزء من نموذج أعمالهم" (Europol, 2017). وقد تم التأكيد على ذلك خلال رئاسة كرواتيا للمجلس لعام 2020 التي تناولت قضية تهريب المهاجرين في غرب البلقان.

استندت استنتاجات المجلس إلى التجربة القائمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وهي تسعى إلى تكرار النموذج في غرب البلقان، مع ملاحظة أنّ "مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت محورية في معالجة أنشطة تهريب المهاجرين والتصدي لها. [...] ومن الأهمية بمكان أن تنشئ الوكالات في أقرب وقت ممكن آلية لرصد وسائل التواصل

الاجتماعي [...] للمساهمة في توضيح صورة التهديدات وتحديثها" (Council of the EU, 2020). ومع ذلك، يشير مصطلح "التهديدات" إلى حركة الهجرة، مما يؤدي إلى تحويل التركيز إلى المهاجرين بدلاً من الجريمة المنظمة.

تتجلى الأهمية المنسوبة لوسائل التواصل الاجتماعي والتحليل التنبؤي في دعوة 2019 إلى المناقشات التي أطلقتها فرونتكس، فقد طلبت الوكالة حلولاً وأدوات لجمع البيانات من المهاجرين المحتملين. وأشارت إلى تفضيل الآليات التي تسمح بمراقبة مجموعة واسعة من المواقع ووسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات (فيسبوك، والمنتديات، والمُدونات، وماي سبيس، ويوتيوب، وفيميو، وتويتر، وتلغرام، وإنستغرام، وغيرها) وجمع "البيانات" وتحليل الجهات الفاعلة ذات الصلة التي تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي، والتي تتمثل في المهاجرين، والمتاجرين / المهجرين، والمجتمع المدني، ومجتمعات الشتات في بلدان المقصد في الاتحاد الأوروبي (Frontex, 2019). يشير هذا إلى أنّ من رست عليهم المناقشات يجب ألا يقتصر على جمع المعلومات عن المهاجرين المحتملين فقط، بل عليهم أن يستهدفوا الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ومجتمعات الشتات أيضاً - وهما مصدران رئيسيان لمعلومات المهاجرين ودعمهم. وعلى الرغم من التخلي عن الدعوة بعد احتجاج من قبل منظمة الخصوصية الدولية غير الحكومية (NGO)، فإنها تُظهر كيف أن تحليل الإنذار المسبق يُنظر إليه على نحو متزايد على أنه أمر بالغ الأهمية في إدارة الهجرة غير النظامية وكذلك في مكافحة التهريب. ويُعتبر "تحليل الإنذار المبكر فعّالاً" (National LEA Senior Officer 4, 5 October 2020) في أوساط وكالات الاتحاد الأوروبي وأجهزة إنفاذ القانون الوطنية لأنه يولد المعرفة حول طريقة عمل تهريب المهاجرين (السفن والطرق المُستتبه فيها) خاصة فيما يتعلق بالمرم الجنوبي الشرقي (تركيا - اليونان) والحركة الثانوية في غرب البلقان.

مصادر البيانات الأخرى

يمكن أيضاً الحصول على معلومات لمكافحة التهريب من مصادر رقمية وغير رقمية متعددة. وقد يؤدي ذلك إلى استهداف حسابات وسائل تواصل اجتماعية معينة، والعكس صحيح، أي أن مراقبة حسابات وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن تنتج بيانات غير رقمية. وهناك ثلاثة مصادر بيانات رئيسية تمكّن أو تحفز مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي، وهي: المعلومات التي يتم جمعها في المناطق الساخنة وبؤر التوتر، والبيانات مفتوحة المصدر، والبيانات التي يتم إنشاؤها من خلال المراقبة السرية. وترتبط المصادر الثلاثة بالمعلومات المُكتسبة في مخيمات المهاجرين التي غالباً ما تغذي البحث مفتوح المصدر على منصات الاتصال الرقمية. وقد يُطلب عند الاقتضاء الإذن بالمراقبة السرية للأفراد و / أو المجموعات.

هناك ثلاثة مصادر بيانات رئيسية تمكّن أو تحفز مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي، وهي: المعلومات التي يتم جمعها في المناطق الساخنة وبؤر التوتر، والبيانات مفتوحة المصدر، والبيانات التي يتم إنشاؤها من خلال المراقبة السرية

نقاط الجذب الساخنة

يتمّ جمع البيانات في النقاط الساخنة (تجمعات المهاجرين) أثناء الاستجواب الذي تجريه الوكالة الأوروبية لحرس الحدود، فرونتكس، مع المهاجرين [الذين تم إنقاذهم]. ويقوم القائمون بالاستجواب باستخلاص معلومات عن وسائل التواصل الاجتماعي من خلال "قصص مهاجرين تمت مقابلتهم" (Frontex written response, 2020)، وعن معلومات حول رحلتهم أيضاً. ويُنْتَج عن ذلك معلومات عن طرق وأساليب السفر، وجنسيات المهاجرين، ونقاط الالتقاء، والأسماء والكلمات الدلالية الرئيسية، بالإضافة إلى أرقام الهواتف التي تحولت إلى منتجات تحليلية

لفريق العمليات المشتركة (JOT MARE). ويمكن من الناحية العملية تصميم مقابلة الحصول على المعلومات حسب الحاجة، بناءً على طلبات يوروبول، انظر أيضاً (Council of the EU, 2016; EMSC, 2020).

أشارت معظم الأجهزة الأمنية التي تمت مقابلتها في هذا الفصل إلى أن المعلومات التي تم الحصول عليها من النقاط الساخنة (مخيمات تجميع اللاجئين) من خلال فريق العمل الإقليمي للاتحاد الأوروبي ذات أهمية حاسمة لرصد التقنيات الرقمية ومراقبتها. ليس فقط لأن المعلومات تتيح البحث عن الكلمات المفتاحية والرئيسية بل لأنها تسمح بالتدقيق المتقاطع للمعلومات التي تم الحصول عليها من الهواتف المحمولة للمهاجرين والملاحظات الشخصية (اليوميات ودفاتر العناوين عند توفرها، والتي تكون من حيث المبدأ معروضة بشكل طوعي) والمعلومات التي تم جمعها من قبل الدول الأعضاء (من خلال الأجهزة الأمنية) و / أو من خلال عمليات البحث عبر المصادر المفتوحة، وتحليلها والمقارنة بينها بأكثر من طريقة (National LEA Senior Officer 1, 3 September 2020). كما يتم فحص المعلومات والتحقق منها أيضاً من قبل يوروبول "الذي يقوم بإجراء التحقيقات مرة ثانية لتحديد المهربين المحتملين وإبلاغ السلطات الوطنية عنهم" (Europol, 2017) ومع ذلك، فإن حجم البيانات التي تتم مشاركتها يبقى غير متاح للجمهور.

تعرضت ممارسة استجواب المهاجرين في المخيمات إلى انتقادات شديدة، إذ يتم التعرف على الأشخاص المعنيين بشكل تعسفي، استناداً إلى "الحدس" المزعوم أو "الخبرة" التي اكتسبها القائمون بالاستجواب (OHCHR, 2013, p. 13). ومن غير الواضح إلى أي مدى يتم إبلاغ المهاجرين بغرض المقابلات، أو بحقوقهم في رفض الإجابة عن أسئلة الأجهزة الأمنية. ويُعدّ توقيت استخلاص المعلومات إشكالياً أيضاً، لأنه يشمل المهاجرين الذين يعانون غالباً من صدمة الرحلة، ويكونون مرتبكين ومتعبين وضعفاء للغاية (OHCHR, 2017). والأهم من ذلك، أنه من غير المحتمل أن يتمكن المهاجرون من تقديم معلومات مهمة أو حاسمة فيما يتعلق بالجوانب التنظيمية للتهريب، إذ تقتصر معرفتهم عادةً على الفرد (الأفراد) الذين سهلوا لهم جزءاً من رحلاتهم (DG HOME, 2015)؛ وإذا كانت خدمات التيسير التي اعتمدوا عليها بالفعل جزءاً من نشاط جماعة من الجريمة المنظمة، فإن البحوث تشير إلى أنّ من المحتمل أن تنطوي المعلومات على علاقة فضاضة وغير مُحكّمة من الاتصالات بدلاً من "سلسلة قيادة منظمة" (Pastore et al., 2006, p. 114).

المصادر المفتوحة

يمكن الوصول إلى المصادر المفتوحة عبر الإنترنت ومراقبتها بشكل مستقل عن المعلومات التي تم جمعها من المصادر البشرية. وتقوم وكالات إنفاذ القانون على مستوى الاتحاد الأوروبي والمستوى الوطني بإجراء تحليل للبيانات المتاحة علناً (مواقع الويب وملفات التعريف والمجموعات على مواقع التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك المتاحة للجمهور، والتي لا تتطلب دعوة أو اتصال صداقة) (National LEA Senior Officer, 3 September 2020). وعادة ما يتم إجراء عمليات البحث العشوائية على وسائل التواصل الاجتماعي باستخدام كلمات مفتاحية مثل "جوازات السفر" و "الرحلات إلى أوروبا"، وكذلك المصطلحات المستخدمة في التهريب مثل غابة ومهرب (باللغة العربية أو التركية). وأشارت الوكالة الأوروبية لحرس الحدود، فرونتكس، إلى أنّ عمليات البحث تتضمن "أي لغة تتطابق مع جنسيات الأشخاص القادمين إلى الاتحاد الأوروبي بطريقة غير نظامية" (Frontex written response, 2020).

تنظر وكالات إنفاذ القانون في المعلومات المفيدة الناتجة عن عمليات البحث على وسائل التواصل الاجتماعي أو الصفحات أو الروابط التي يمكن أن توجهها إلى المجموعات العامة و/ أو الدردشات أو الصور، حيث يمكن الحصول على المزيد من البيانات من خلال تحليل الشبكة الاجتماعية، وعن طريق تحديد ملامح الوجه أيضاً (National LEA Senior Officer 1, 3 September 2020; EU LEA Staff 1, 2 October 2020). ولا يقتصر الأمر على استهداف المهاجرين المحتملين من خلال وسائل التواصل الاجتماعي فحسب، بل أيضاً عبر الصفحات المتعلقة بمجموعات الشتات التي يمكن أن تكون مفيدة "في جمع خطط المهاجرين المحتملين ورصدها" بغرض إصدار تقارير الإنذار المبكر (Frontex written response, 2020). تشير هذه التصريحات إلى أن الهدف من عمليات البحث هذه يتمثل في منع الوافدين أو اكتشافهم مبكراً، بدلاً من مكافحة شبكات التهريب. وأقرّ الأشخاص الذين تمت مقابلتهم بأنّ المهريين نادراً ما يقدمون المعلومات للجمهور، وخصوصاً ما يتعلق بالخدمات المتخصصة (على سبيل المثال، جوازات السفر المزيّفة أو المشابهة للأصلية). والأهم من ذلك أنهم لا يستخدمون هويتهم الحقيقية عبر الإنترنت، ممّا يجعل التعرف عليهم أمراً صعباً للغاية. ينقل المهربون المفاوضات - بعد الاتصال الأولي - إلى قنوات أكثر خصوصية، مثل ماسنجر (فيسبوك) وواتساب وتلغرام أو حتى المكالمات المنتظمة (Sanchez et al., 2018) التي لا يمكن لأجهزة الأمن الوصول إليها في معظم الحالات دون أمر قضائي.

كان هناك اقتراح بإزالة المحادثات المتاحة للجمهور على الإنترنت وتعطيلها. ولكن، في حين يمكن أن تكون "تكنولوجيا الاتصالات الرقمية خاضعة للرصد والمراقبة [...] فإنّ تعطيلها يؤدي أيضاً إلى آثار سلبية على المهاجرين الذين سيصبحون مرغمين على خوض رحلات أكثر خطورة، أو سيكون لديهم قدر أقلّ من المعلومات المتاحة" (Expert in organised crime, 15 October 2020). ومن المرجح أن تؤدي إزالة صفحات فيسبوك، أو إزالة المعلومات عن الرحلات والتجارب عبر الإنترنت مع مهريين مُحدّدين إلى تعطيل رحلة المهاجرين أكثر مما تؤدي إلى تعطيل نشاط الجريمة المنظمة.

المراقبة السرية

تشير المراقبة السرية إلى مشاركة و/ أو تفاعل وكالات إنفاذ القانون مع الأفراد / المجموعات قيد التحقيق دون الإعلان عن هوية هؤلاء الأفراد أو تلك المجموعات. ولا يتم تنفيذ المراقبة السرية من قبل الأجهزة الأمنية في الاتحاد الأوروبي، بل من قبل الأجهزة المحلية في الدول الأعضاء (حيث تسمح التشريعات الوطنية بذلك). ومع ذلك، يمكن البدء بالمراقبة انطلاقاً من المعلومات والتحليلات الصادرة عن وكالات إنفاذ القانون العاملة على مستوى الاتحاد الأوروبي. ويتم في بعض الحالات تنفيذ المراقبة السرية من قبل سلطات دول ثالثة (على سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية) التي تقدّم البيانات ذات الصلة إلى الاتحاد الأوروبي أو الوكالات والأجهزة الوطنية فيما يتعلق بالأفراد و / أو الجماعات التي تم تحديدها كمُشتبه فيهم في أنشطة التهريب. وبخلاف عمليات البحث واستخلاص المعلومات مفتوحة المصدر، تتطلب المراقبة السرية التحديد المسبق لأفراد معينين يُشتبه في قيامهم بالتهريب.

ومن بين المصادر الثلاثة السابقة لجمع المعلومات والبيانات، يُرجّح أن تكون المراقبة السرية هي الأكثر قدرة على استهداف المهريين المُشتبه فيهم. وفي الوقت نفسه، لا يوجد سوى القليل من المعلومات العلنية المتعلقة بتواتر وعدد مرات استخدام

المراقبة السريّة، والنتائج التي تسفر عنها من حيث التحقيقات والاعتقالات. ويرجع هذا الأمر جزئياً إلى التشريعات والممارسات الوطنية المختلفة للدول الأعضاء التي يسمح بعضها بذلك بعد تفويض قضائي، بينما تتمتع دول أعضاء أخرى تماماً عن التصويت لهذا العمل.

مخاوف جمع البيانات

تحمل المصادر الثلاثة السابقة لجمع المعلومات والبيانات قيوداً وأوجه قصور، يتمثل أولها في أنّ جمع المعلومات الاستخباراتية يتم غالباً في الاتحاد الأوروبي، في ظلّ تعاون ضئيل من الأجهزة الأمنية في بلدان ثالثة (بما في ذلك المعلومات المتعلقة بمجموعات التهريب المنظمة). وهناك نهج أوروبي مركزي في عمليات مكافحة التهريب، سواء من حيث كيفية التعامل مع التهريب وفهمه (على أنه منظم ومتطور) أو فيما يتصل بتركيزه على أوروبا كوجهة مقصودة، وهي مشكلة "الجغرافيا السياسية" (Collyer, 2016). وتتضاءل سلطة ونفوذ الدول الأعضاء وسلطات الأجهزة الأمنية خارج الاتحاد الأوروبي، إذ لا توفر التحقيقات حول التهريب التي تقع تحت إشراف سلطات البلدان الثالثة القضائية والأمنية سوى معلومات محدودة، إن وُجِدَت، حول قضايا التهريب أو الاعتقالات أو الإدانات. ولا يُعرّف الكثير عن الكيفية التي تساهم بها مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي من قبل الأجهزة الأمنية (إن وُجِدَت) في ردع أنشطة التهريب في البلدان المذكورة.

وثاني هذه المآخذ هو أنه على الرغم من التركيز على شبكات التهريب، تشير المعلومات إلى أنّ "الهدف" الرئيسي لرصد البيانات وجمعها هو المهاجر، وليس المهرب. فمن الناحية العملية، تسعى الأجهزة الأمنية إلى تحديد نشاطات التهريب من خلال مراقبة نشاط المهاجرين و / أو من خلال جمع المعلومات الاستخباراتية من المقابلات مع المهاجرين. ومع ذلك، تفترض أجهزة إنفاذ القانون - من خلال وضع المهاجرين في مركز جهود مكافحة التهريب - أنّ الأشخاص المتنقلين لديهم معلومات مفيدة ومحدثة حول التهريب، وخصوصاً حول مجموعات الجريمة المنظمة، وهو ما قد لا يكون بالضرورة كذلك.

هناك نقص حاد في المعلومات حول مدى مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي من قبل الأجهزة الأمنية، ومع ذلك تشير المعلومات المتاحة إلى أنّ تركيزها ينصب في الغالب على اتصالات المهاجرين كمصدر مزعوم للبيانات عن المهربين. هناك أيضاً مراقبة مستقلة ومحدودة لأنواع البيانات التي تم جمعها واستخدامها، تتجاوز ما أشارت إليه هيئة الإشراف الأوروبي على حماية البيانات (EDPS). وقد رأت هذه الهيئة - بعد مراجعة أنشطة وكالة إنفاذ القانون الأوروبية اليوروبول - أنه في حالة عدم وجود خوارزمية شاملة يمكنها البحث تحديداً عن المحتوى المتعلق بتهريب المهاجرين، فإن جمع البيانات يتطلب غربة وتحليلاً مكثفين. وأبرزت الهيئة أنّ حجم البيانات التي تمت معالجتها يجعل من المستحيل على يوروبول أن يعرف مبركراً ما إذا كان يمثل للوائح الخاصة به، مما يخلق "مخاطر حقيقية في [أن] يُربط أصحاب البيانات بشكل خاطئ بالأنشطة الإجرامية" (EDPS, 2020).

وعلى الرغم من ذلك، استمرت أنشطة اليوروبول والفرونتكس فيما يتعلق بجمع البيانات والمراقبة عبر الإنترنت في التوسع. وتسمح لائحة اليوروبول السارية والمعمول بها (منذ عام 2017) لهذه الوكالات بتلقي بيانات شخصية مباشرة من أطراف خاصة، ولكن ليس طلب هذه البيانات. وقد أجرت المفوضية تقييماً للممارسة التي لم يتم الإعلان عنها خارج ملخصها التنفيذي، ويوصي هذا التقييم بتعديل "لائحة اليوروبول

لتعزيز قدرة قدرته على تبادل البيانات الشخصية مباشرة مع أطراف خاصة، ومعالجة مجموعات البيانات هذه لاحقاً لأغراض التحليل" (Millieu Consulting, 2020). وإذا تم قبول هذه التوصية التي ما تزال قيد المناقشة حالياً في البرلمان الأوروبي فسيؤدي ذلك إلى زيادة قدرات جمع البيانات في اليوروبول بشكل كبير، وكذلك زيادة قدرة معالجة مجموعات البيانات مع القليل من الإشراف. هناك حاجة إلى قدر أكبر من المساءلة والانفتاح من حيث العمل المنجز وكيفية تغذية الممارسات المختلفة لمخرجات أو نتائج محددة. وهذا مهم بشكل خاص فيما يتعلق بمراقبة الاتصالات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي، لأنه على الرغم من الاتجاه نحو مزيد من المراقبة، ما تزال المعلومات حول مدى نجاحها فيما يتعلق بمكافحة التهريب محدودة.

مساهمة وسائل التواصل الاجتماعي في مكافحة التهريب

تتمثل إحدى طرق فهم دور مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي في جهود مكافحة التهريب في النظر إلى الأهداف والنتائج المتوقعة من وكالات إنفاذ القانون، ومدى ملاءمة وسائل التواصل الاجتماعي لها. ويمكن القيام بذلك من خلال النظر في مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) التي تحدد أهداف الأجهزة الأمنية والمُخرجات المُتوقعة والمُنْتَظرة.

من حيث المبدأ، يمكن لمؤشرات الأداء الرئيسية توقع النتائج. ومع ذلك، فإن المستندات المتاحة للجمهور حول جهود مكافحة التهريب عبر وكالات إنفاذ القانون الخاصة بالاتحاد الأوروبي، لا تقدم معلومات محددة حول مؤشرات الأداء الرئيسية. تقدم خطة العمل التشغيلية لعام 2016 لفريق العمليات المشتركة لمحة عن المخرجات المتوقعة من اليوروبول. وكان الهدف هو "تحديد وتعطيل جماعات الجريمة المنظمة التي تسهل الهجرة غير النظامية عبر البحر الأبيض المتوسط نحو الاتحاد الأوروبي، وتسهيل الحركة الثانوية (داخل بلدان اتفاقية شنغن) أيضاً" (Council of the EU, 2016, p. 44). وفي حين تشير خطة العمل إلى أنّ مؤشرات الأداء الرئيسية يجب أن تكون قابلة للقياس والتحديد الكمي (National LEA Senior Officer 4, 5 October 2020)، فإنّ هذه المؤشرات لا تشمل مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي، حيث لا يمكن التنبؤ مسبقاً بعدد الحسابات التي ستتم مراقبتها. وتشمل النواتج والمُخرجات المذكورة - بدلاً من ذلك - عدد وثائق بدء التحقيق، وعدد إخطارات الاستخبارات التي تشير إلى روابط بجرائم أخرى، وعدد بلاغات الإنذار المبكر لإعاقة أنشطة التهريب.

تشير الأقسام المخصصة للعمليات في اليونان وإيطاليا إلى أنّ المصادر المذكورة أعلاه (النقاط الساخنة في مخيمات اللاجئين، وعمليات البحث مفتوحة المصدر) توفر معظم المعلومات التي تؤدي إلى بدء التحقيقات. فعلى الرغم من محدودية المعلومات الدقيقة، يبدو أنّ مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي تساهم في المراقبة المبكرة فقط، إذ "يجري حالياً تحليل أعداد كبيرة من الحسابات، وتمّ تحديد عدة عمليّات مع التسهيلات الأخيرة، وقد أدى تحليل وسائل التواصل الاجتماعي بالفعل إلى إصدار إنذار مبكر يتعلق بحدث تهريب وشيك" (Council of the EU, 2016, p. 45). ويؤكد هذا أيضاً أنّ نواتج جمع البيانات والتحليلات تميل إلى التركيز على تقييم الإنذار المبكر لحركات الهجرة، بدلاً من توليد معلومات عن شبكات التهريب.

إنّ نواتج جمع البيانات والتحليلات تميل إلى التركيز على تقييم الإنذار المبكر لحركات الهجرة، بدلاً من توليد معلومات عن شبكات التهريب

وعموماً، تُعدّ مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي عنصراً أساسياً في دورة العمل. إلا أنّ مدى مساهمتها في مكافحة التهريب غير مؤكد بالقدر الكافي. ويلاحظ يوروبول في بياناته الرسمية الصادرة سنوياً (انظر الجدول 1 أدناه) زيادةً في عدد حسابات وسائل التواصل

الاجتماعي التي تم الإبلاغ عنها إلى فريق العمليات المشترك في عام 2016، على الرغم من انخفاض الأعداد في السنوات التالية. وهناك زيادة في عدد المُشتبه في ارتباطهم بتهريب المهاجرين. ومع ذلك، لا تتوفر سوى معلومات ضئيلة عن ملفاتهم الشخصية. وكذلك، لم يتم الكشف عن عدد الذين كانوا في الواقع جزءاً من جماعة إجرامية منظمة، أو عدد المهاجرين الذين تأهلوا للحماية في النهاية، أو عدد الحالات التي لم تتم متابعتها بسبب نقص الأدلة.

الجدول 1: بيانات الشرطة الأوروبية عن أنشطة مكافحة التهريب.

النشاطات	2016	2017	2018	2019
مساهمات تتعلق بالمُشتبه فيهم في تهريب المهاجرين	17,459	27,075	-	14,218
إحالات حسابات وسائل التواصل الاجتماعي	1,150	700	763	831
المنتجات التحليلية التشغيلية المقدمة	287	338	409	525
الرسائل العملية التي تم تبادلها	11,942	12,300	18,234	20,525
أيام العمل المدعومة من قبل المركز الأوروبي لشؤون تهريب المهاجرين (EMSC)	27	27	39	56

المصدر: تجميع المؤلف على أساس التقارير السنوية لليوروبول. تم استرجاعها من: <https://www.europol.europa.eu/activities-services/main-reports>

وبينما يبدو أنّ إحالات حسابات وسائل التواصل الاجتماعي لخدمات الهجرة غير النظامية قد زادت سنوياً بعد انخفاضها في عام 2017 (انظر الجدول 1)، لا توجد معلومات حول ما إذا كانت البيانات التي تم الحصول عليها قد أسفرت عن تحقيقات، وما حدث للأدلة المرتبطة بالمحتوى (EDRi, 2020). كما أنّ من غير الواضح ما حدث للحسابات التي تم التعرف عليها من قبل يوروبول و / أو الدول الأعضاء، ومدى إصدار طلبات الإزالة إلى مختلف المنصات (فيسبوك، على سبيل المثال)، والمعايير المُستخدمة، ومستوى تعاون مُقدّم الخدمة. وقد سأل تقرير لشبكة الهجرة الأوروبية في عام 2016 الدول الأعضاء عن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في مكافحة تهريب المهاجرين، فأقرّ معظمها بأنّ إزالة المحتوى لا تساهم في تعطيل عمليات التهريب، وذلك بسبب "العدد الهائل من المنصات، إضافة إلى أنّ تشغيل معظمها يتم من الخارج" (EMN, 2016, p. 12).

حركة منظمة عبر وسائل التواصل الاجتماعي

على الرغم من محدودية الأدلة الملموسة على أنّ مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي تساهم في مكافحة تهريب المهاجرين، تُعتبر هذه الممارسة ناجحة من قبل وكالات إنفاذ القانون في الاتحاد الأوروبي؛ فوفقاً لتقرير اليوروبول لعام 2017، تمّ التعرف على حسابات وسائل التواصل الاجتماعي للمهربين المُشتبه فيهم في الماضي وتم التحقيق فيها. وعلى الرغم من أنّ النتائج الدقيقة للتحقيقات لا تزال نادرة، تمّ الإعلان عن عدد قليل من الحالات، وأشار العديد من الذين تمت مقابلتهم إلى قافلة الأمل (Caravan for Hope) كمثال ناجح (National LEA Senior Officer 3, 7 September 2020; EU Policy) (Staff, 12 October 2020).

تمّ التعرف على حسابات وسائل التواصل الاجتماعي للمهربين المُشتبه فيهم في الماضي وتم التحقيق فيها. وعلى الرغم من أنّ النتائج الدقيقة للتحقيقات لا تزال نادرة

أعلن منشور على فيسبوك في شباط/فبراير 2019 عن تنظيم مسيرة من اليونان عبر طريق غرب البلقان. وكان الهدف منها هو جمع أعداد كبيرة بما فيه الكفاية من المهاجرين الذين يسعون إلى التحرك نحو شمال أوروبا، على أمل ألا يتم إيقافهم كقافلة من قبل قوات الشرطة. وتجمّع أكثر من ألف شخص (معظمهم من السوريين) بالقرب من مخيم ديفاتا للاجئين في سالونيك سعياً للتقدم في مسيرة إلى الحدود الشمالية، ولكنّ الشرطة اليونانية التي حاصرت المنطقة منعتهم من ذلك. أعلن اليوروبول أنّه استطاع من خلال رصد وسائل التواصل الاجتماعي ومراقبتها تحديد الحركة المُحتملة للسوريين إلى اليونان وما بعدها إلى أوروبا، وذلك من خلال رصد "مجموعات تستخدم خدمات الرسائل ومنصات التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك للتواصل والتنظيم" (EMSC, 2020, p. 2).

تعدّ حالة قافلة الأمل مثلاً مثيراً للاهتمام على نجاح مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي ورصدها لسببين: أولهما هو تواصل المنظمين منذ البداية علناً، مما يعني أنّ تتبع ورصد المسيرة من قبل جهات خارجية (بما في ذلك جهات إنفاذ القانون) كان سهلاً نسبياً. أمّا السبب الثاني فيتمثل في أنّ قافلة الأمل استندت إلى معلومات خاطئة تمّ توزيعها عبر الإنترنت بأنّ "الحدود ستكون مفتوحة". ولكن لم يكن هناك ما يشير إلى أنّ التجربة مُنظمة من قبل مجموعات تهريب المهاجرين. وبالفعل، سمح الإنذار المبكر للشرطة اليونانية بتنظيم نفسها ومنع المهاجرين من عبور الحدود. وربّما كان هذا هو السبب في اعتبار القضية ناجحة، حيث سمحت مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي بمنع التحركات الثانوية للمهاجرين وطالبي اللجوء.

يشير تقرير الوكالة الأوروبية لحرس الحدود السنوي (2020) إلى أنّ "السهولة التي يمكن بها تنظيم هذه الأنواع من التجمعات على وسائل التواصل الاجتماعي تشير إلى أنّ هذه المحاولات قد تزداد في المستقبل". ولكنّ هذا لم يحدث بعد، باستثناء حدث مماثل فقط وقع خلال شهري فبراير ومارس 2020 على الحدود البرية اليونانية التركية في إفروس، حين شقّ عدة آلاف من الأشخاص طريقهم إلى الحدود البرية سعياً للعبور إلى الجانب اليوناني. وقامت الحكومة اليونانية بنشر رسائل على وسائل التواصل الاجتماعي تخبر المهاجرين بأنّ الحدود مغلقة، وأنه لن يُسمح لهم بالدخول. وادّعت كلٌّ من اليوروبول والأجهزة الأمنية الأوروبية أنها كانت على دراية بالحركة من خلال مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي. ومع ذلك، كما في حالة قافلة الأمل، كانت المعلومات متاحة للجمهور على وسائل التواصل الاجتماعي، ولا يبدو أنّ أيّاً من الحالتين كان مُدبراً من جماعات الجريمة المنظمة، ولم تكن هناك دوافع مالية لأيّ شخص متورط. وبعبارة أخرى، يوضح كلا المثالين كيف يمكن لوسائل التواصل الاجتماعي أن تساعد الأجهزة الأمنية على تحديد الوافدين المحتملين، ولكنّ ذلك لا يؤدي إلى تعطيل شبكات الجريمة المنظمة المتورطة في تهريب المهاجرين.

الاستنتاجات والتوصيات

تُظهر البيانات التي تمّ جمعها لهذا الفصل أنّ مراقبة وكالات إنفاذ القانون الأوروبية لوسائل التواصل الاجتماعي (وغيرها من الاتصالات الرقمية) تسعى إلى إنتاج تحليل تنبئي لحركة الهجرة. وبوجه عام، يسلط الفصل الضوء على النهج الذي تتبعه الأجهزة الأمنية في الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بمراقبة وسائل التواصل الاجتماعي، والنتائج التي تمّ تحقيقها في الممارسة العملية. وتثير الأدلة تساؤلات حول جدوى الاستمرار في استثمار الموارد في جمع بيانات المهاجرين ومعالجتها، لأنّه لا ينتج عن ذلك آثار مُعظّلة لأنشطة التهريب.

تُقدّر الأجهزة الأمنية بأنّ رصد وتحليل وسائل التواصل الاجتماعي يُتّيجان معلومات عن نشاط المهاجرين لأنّ "المهاجرين/اللاجئين سيتبادلون خبراتهم وتجاربهم حول طريق الهجرة في المنصات الرقمية". و[يتم] استخدام هذه التجارب بشكل أساسي من قبل المهاجرين بدلاً من مجموعات التهريب المنظمة" (EU LEA Staff 2, 7 October 2020). وبالتالي، فإنّ المهاجرين هم الهدف الأساسي، وغالبًا ما يكونون أيضا الهدف النهائي لرصد وسائل التواصل الاجتماعي أيضاً. وهذا يتناقض مع الهدف المعلن للمراقبة التي تسعى إلى تفكيك مجموعات تهريب المهاجرين.

لا يمكن لتحليل وسائل التواصل الاجتماعي من قبل سلطات إنفاذ القانون أن يساعد في تعطيل الجماعات الإجرامية المنظمة إلا جزئياً؛ وحتى في هذه الحالة، ليس من الواضح مقدار ومدى ما يمكن أن يساهم فيه هذا التحليل نظراً لوجود معرفة محدودة بكيفية معالجة هذه البيانات في نهاية المطاف. هناك حاجة إلى الشفافية والمساءلة، وكذلك مراقبة أنشطة الأجهزة الأمنية، فضلاً عن تغيير طريقة فهم التهريب (سانتشي، هذا العدد). وعلاوة على ذلك، سيستمر الطلب على خدمات التهريب ما دامت الأسباب الجذرية له دون معالجة (وهي عدم وجود مسارات آمنة وقانونية للهجرة).

التوصيات التالية مُستمدّة من تحليل هذا الفصل:

1. **هناك حاجة مُلحّة وعاجلة إلى وجود إرشادات ومبادئ توجيهية** بشأن التوقيت والظرف اللذين يمكن فيهما للأجهزة الأمنية إجراء مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي بخصوص عمليات مكافحة التهريب. ويجب على تلك الأجهزة صياغة نهج لمراقبة الاتصالات الرقمية يُقدّر بالتجزيات والعيوب المتأصلة في التحليل التنبئي، بما في ذلك حقيقة أنّ الأهداف عادةً ما تكون مهاجرين يتم تحديد أفعالهم بشكل ذاتي على أنها تشكل مخاطر أو تهديدات، وكثير منهم يحصلون في نهاية المطاف على حماية دولية. وهذا أمر مهم بالنظر إلى أنّ البيانات المتعلقة بنتائج مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي ضئيلة، في حين أن مستوى المراقبة والرقابة والتهريب الذي يواجهه المهاجرون والمجتمع المدني آثار مخاوف كبيرة.

2. **هناك حاجة ماسّة أيضاً إلى الشفافية والمساءلة والمراقبة المستقلة** فيما يتعلق بالمحتوى الذي يمكن الوصول إليه من قبل الأجهزة الأمنية، وكيفية الحصول عليها (على سبيل المثال، ممارسة استخلاص المعلومات) و (إعادة) استخدامها وتخزينها، وإمكانية التشغيل البيئي - وبالتالي الوصول - إلى قواعد البيانات المختلفة بين الجهات الفاعلة في إنفاذ القانون. وهذا مهم بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بمشاركة البيانات الشخصية بين مختلف الجهات الفاعلة - بما في ذلك السلطات الوطنية. وأبرزت المقابلات الحاجة البالغة إلى رصد مستقل وقوي

يتناسب مع زيادة إمكانية الوصول إلى منصات الاتصالات الرقمية. وسيكون هناك - حسب مقتضى الحال - حاجة أيضاً إلى تقييمات مستقلة لنوع المُخرجات تنشأ من مراقبة تكنولوجيا الاتصالات الرقمية، وما إذا كانت تؤدي إلى تعطيل التهريب مؤقتاً، أو تنتج المزيد من الآثار طويلة المدى على الشبكات الإجرامية المنظمة. وينبع القلق الأوسع نطاقاً من الافتقار إلى الشفافية في كيفية جمع بيانات وسائل التواصل الاجتماعي وتحليلها واستخدامها. وسيكون من المفيد للجهات الفاعلة في المراقبة، وكذلك أولئك الذين تم تكليفهم بالإشراف على المراقبة، التعرف على الخوارزميات والبرمجيات المُستخدمة من قبل الأجهزة الأمنية في الاتحاد الأوروبي، حتى يتمكنوا من فهم وتقييم المعلومات التي تم جمعها، إلى جانب فهم كيفية تشكيل نشاط وسائل التواصل الاجتماعي لاستراتيجيات ونهج الأجهزة الأمنية أيضاً.

3. **إتاحة إمكانية وصول الجمهور بانتظام منهجي إلى البيانات المتعلقة بالتحقيقات حول التهريب بما في ذلك أعداد الإدانات وأطرافها.** ويجب أن تكون مؤشرات الأداء الرئيسية الخاصة بجهات إنفاذ القانون في الاتحاد الأوروبي محددة، وأن تتضمن بيانات عن التحقيقات والاعتقالات والمقاضاة وجهود الإدانة بطريقة تحدد متى تم حلّ القضايا من خلال مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي. كما يجب الإعلان عن الذين استهدفتهم التحقيقات وعن ملفاتهم الشخصية (مع احترام خصوصية البيانات) لفهم تأثير عمليات مكافحة التهريب على الفئات السكانية بشكل أفضل. ومن شأن التمييز بين أنواع البيانات التي يتم جمعها والأساليب المنهجية المتعلقة بهذه العملية أن يُحسّن الشفافية أيضاً.

4. **تحسين البيانات والأدلة فيما يخص استخدام التكنولوجيا في رحلات المهاجرين.** تُعدّ الأدوات الرقمية مفيدة للمهاجرين، لأنها تسهل الوصول إلى المعلومات المتعلقة برحلات الهجرة والمخاطر المحتملة لها. ولكن يبدو أنّ هذا الأمر يجد اعترافاً أقلّ من قبل الأجهزة الأمنية التي تركز تقاريرها - بدلاً من ذلك - على وصف كيفية استخدام المهربيين والمتجرين للتكنولوجيا لإساءة معاملة المهاجرين، هذا على الرغم من ندرة البيانات. ويمكن تحقيق فهم أفضل لكيفية تفاعل المهاجرين مع التكنولوجيا من خلال دمج النتائج المستخلصة من البحوث القائمة على الأدلة، وكذلك البيانات القابلة للقياس الكمي المبنية على دور وتأثير التكنولوجيا. وعلاوة على ذلك، في حين يمكن أن تكون "تكنولوجيا الاتصالات الرقمية خاضعة للرصد والمراقبة [...] فإنّ تعطيلها يؤدي أيضاً إلى آثار سلبية على المهاجرين الذين سيصبحون مرغمين على خوض رحلات أكثر خطورة، أو سيكون لديهم قدر أقلّ من المعلومات المُتاحة" (Expert in organised crime, 15 October 2020). ومن المرجح أن تؤثر الجهود التي تنطوي على إزالة صفحات فيسبوك، وإزالة المعلومات عبر الإنترنت عن الرحلات والتجارب مع مهربيين محددين، على رحلة المهاجر أكثر ممّا تؤثر على أنشطة جماعات الجريمة المنظمة.

المقابلات

المكان	التاريخ	الموقع الوظيفي	
ليسبوس، اليونان (اتصال فيديو)	2 أكتوبر 2020	الفريق 1	الأجهزة الأمنية LEA في الاتحاد الأوروبي
لاهاي، الأراضي المنخفضة (اتصال فيديو)	7 أكتوبر 2020	الفريق 2	
وارسو، بولندا	23 أكتوبر 2020	فرونتكس	
أثينا، اليونان	3 سبتمبر 2020	مسؤول رفيع 1	الأجهزة الأمنية LEA على المستوى الوطني
أثينا، اليونان	7 سبتمبر 2020	مسؤول رفيع 2	
أثينا، اليونان	9 سبتمبر 2020	مسؤول رفيع 3	
أثينا، اليونان	5 أكتوبر 2020	مسؤول رفيع 4	
فيينا، النمسا (اتصال فيديو)	21 سبتمبر 2020	فريق رفيع من منظمة دولية	خبراء في تهريب المهاجرين SoM والجريمة المنظمة
تونس العاصمة، تونس (اتصال فيديو)	12 أكتوبر 2020	فريق مسؤول عن سياسات الاتحاد الأوروبي	
لندن، إنكلترا (اتصال فيديو)	15 أكتوبر 2020	خبير في الجريمة المنظمة	
أمستردام، هولندا (اتصال فيديو)	3 نوفمبر 2020	خبير في تهريب المهاجرين SoM	

المصادر والمراجع

ALBEROLA, C., & JANSSEN, C. (2019). Action knowledge transfer on migrant smuggling and trafficking by air and document fraud. Maastricht Graduate School of Governance, International Centre for Migration Policy Development.

ANTONOPOULOS, G. A., BARATTO, G., DI NICOLA, A., DIBA, P., MARTINI, E., PAPANICOLAOU, G., & TERENGI, F. (2020). Technology in human smuggling and trafficking: case studies from Italy and the United Kingdom. Cham: Springer International Publishing.

AZIZ, A. N., MONZINI, P., & PASTORE, F. (2015). The changing dynamics of cross-border human smuggling and trafficking in the Mediterranean. Rome: Istituto Affari Internazionali.

BRACHET, J. (2018). Manufacturing smugglers: from irregular to clandestine mobility in the Sahara. *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, 676(1), 16-35.

CAMPANA, P. & GELSTHORPE, L. (2020). Choosing a smuggler: decision-making amongst migrants smuggled to Europe. *European Journal of Criminal Policy and Research*. Retrieved from <https://doi.org/10.1007/s10610-020-09459-y>

COLLYER, M. (2016). Cross-border cottage industry and fragmented migration. In S. Carrera & E. Guild (Eds.), *Irregular migration, trafficking and smuggling of human beings: policy dilemmas in the EU* (pp.17-23). Brussels: Centre for European Policy Studies.

COUNCIL OF THE EUROPEAN UNION (Council of the EU). (2016). EU policy cycle: monitoring of the operational action plans - priority "illegal immigration". Retrieved from <https://www.statewatch.org/media/documents/news/2016/jul/europol-policy-cycle-illegal-immigration-report-09931-16.pdf>

COUNCIL OF THE EUROPEAN UNION (Council of the EU). (2020). Combating migrant smuggling: current operational needs and enhancing cooperation with the WBs. Retrieved from <https://www.statewatch.org/media/documents/news/2020/feb/eu-council-croatian-presidency-wb-smuggling-proposals-5754-20.pdf>

DAVY, D. (2017). Unpacking the myths: human smuggling from and within the Horn of Africa. (RMM Briefing Paper 6). Regional Mixed Migration Secretariat.

DEKKER, R., ENGBERSEN, G., KLAVER, J., & VONK, H. (2018). Smart refugees: how Syrian asylum migrants use social media information in migration decision-making. *Social Media + Society*, 4(1). Retrieved from <https://doi.org/10.1177/2056305118764439>

DIBA, P., PAPANICOLAOU, G., & ANTONOPOULOS, G. A. (2019). The digital routes of human smuggling? Evidence from the UK. *Crime prevention and community safety*, 21(2), 159-75.

DIMITRIADI, A. (2016). Deals without borders: Europe's foreign policy on migration (ECFR Policy Brief 165). London: European Council on Foreign Relations. Retrieved from https://ecfr.eu/wp-content/uploads/ECFR-165-DEALS_WITHOUT_BORDERS.pdf

EUROPEAN BORDER AND COAST GUARD AGENCY (Frontex). (2019). Service contract for the provision of social media analysis services concerning irregular migration trends and forecasts (as part of pre-warning mechanism). Retrieved from <https://etendering.ted.europa.eu/cft/cft-display.html?cftId=5471>

EUROPEAN BORDER AND COAST GUARD AGENCY (Frontex). (2020). Risk analysis for 2020. Retrieved from https://frontex.europa.eu/assets/Publications/Risk_Analysis/Risk_Analysis/Annual_Risk_Analysis_2020.pdf

EUROPEAN COMMISSION'S DIRECTORATE-GENERAL FOR MIGRATION AND HOME AFFAIRS (DG HOME). (2015). A study on smuggling of migrants: characteristics, responses and cooperation with third countries. Retrieved from https://ec.europa.eu/home-affairs/sites/homeaffairs/files/what-we-do/networks/european_migration_network/reports/docs/emn-studies/study_on_smuggling_of_migrants_final_report_master_091115_final.pdf.pdf

EUROPEAN DATA PROTECTION SUPERVISOR (EDPS). (2020). EDPS Decision on the own initiative inquiry on Europol's big data challenge. Retrieved from https://edps.europa.eu/sites/edp/files/publication/20-09-18_edps_decision_on_the_own_initiative_inquiry_on_europols_big_data_challenge_en.pdf

EUROPEAN DIGITAL RIGHTS (EDRi). (2020). Europol: non-accountable

cooperation with IT companies could go further. Retrieved from <https://edri.org/ourwork/europol-non-accountable-cooperation-with-it-companies-could-go-further/>

EUROPEAN MIGRANT SMUGGLING CENTRE (EMSC). (2017). First year activity report. Europol. Retrieved from <https://www.europol.europa.eu/publications-documents/emsc-first-year-activity-report>

EUROPEAN MIGRANT SMUGGLING CENTRE (EMSC). (2020). 4th annual activity report. Europol. Retrieved from <https://www.europol.europa.eu/publications-documents/emsc-4th-annual-activity-report-%E2%80%93-2020>

EUROPEAN MIGRATION NETWORK (EMN). (2016). EMN ad-hoc query on COM AHQ on addressing and preventing the use of social media in migrant smuggling –exploring cooperation frameworks with social media and other relevant online service providers. Retrieved from: https://ec.europa.eu/home-affairs/sites/homeaffairs/files/what-wedo/networks/european_migration_network/reports/docs/ad-hoc-queries/ad-hoc-queries-2016.1055_com_use_of_social_media_in_migrant_smuggling_wider_diss_final.pdf

EUROPEAN UNION AGENCY FOR LAW ENFORCEMENT COOPERATION & INTERNATIONAL CRIMINAL POLICE ORGANIZATION (Europol & INTERPOL).

(2016). Europol-INTERPOL report on migrant smuggling networks. Retrieved from <https://www.europol.europa.eu/publications-documents/europol-interpol-report-migrant-smuggling-networks>

EUROPEAN UNION AGENCY FOR LAW ENFORCEMENT COOPERATION (Europol). (2017). EU policy cycle – EMPACT. Retrieved from <https://www.europol.europa.eu/empact>

FROUWS, B., & BRENNER Y. (2019). Hype or hope? Evidence on use of smartphones & social media in mixed migration. Mixed Migration Centre. Retrieved from <http://www.mixedmigration.org/articles/hype-or-hope-new-evidence-on-the-use-of-smartphones-and-social-media-in-mixed-migration/>

GILLESPIE, M., AMPOFO, L., CHEESMAN, M., FAITH, B., ILIADOU, E., ISSA, A., OSSEIRAN, S., & SKLEPARIS, D. (2016). Mapping refugee media journeys: smartphones and social media networks (Research Report). The Open University and France Médias Monde.

HAMOOD, S. (2006). African transit migration through Libya to Europe: the human cost. Cairo: The American University in Cairo. Retrieved from <http://www.migreurop.org/IMG/pdf/hamood-libya.pdf>

IÇDUYGU, A., & TOKTAS, S. (2002). How do smuggling and trafficking operate via irregular border crossings in the Middle East? Evidence from fieldwork in Turkey. *International Migration*, 40(6), 25-54.

KOMITO, L. (2011). Social media and migration: virtual community 2.0. *Journal of the American Society for Information Science and Technology*, 62, 1075-86. Retrieved from <https://doi.org/10.1002/asi.21517>

MAHER, S. (2018). Out of West Africa: human smuggling as a social enterprise. *The Annals of the American Academy of Political and Social Science*, 676(1), 36-56.

MILLIEU CONSULTING (2020). Study on the practice of direct exchanges of personal data between Europol and private parties (Final Report HOME/2018/ISFP/FW/EVAL/0077). Retrieved from <https://www.statewatch.org/media/1437/eu-com-study-exec-summary-europol-private-parties-coop-9-20.pdf>

MONROY, M. (2017). "E-smuggling": Europol steps up efforts against online-assisted migrant crossings. Retrieved from <https://digit.site36.net/2017/06/23/e-smuggling-europol-steps-up-efforts-against-online-assisted-migrant-crossings/>

OFFICE OF THE UNITED NATIONS HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS (OHCHR). (2013). Report of the Special Rapporteur on the human rights of migrants. Retrieved from https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/RegularSession/Session23/A.HRC.23.46_en.pdf

OFFICE OF THE UNITED NATIONS HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN RIGHTS (OHCHR). (2017). Report of the Special Rapporteur on the human rights of migrants on his mission to Greece. Retrieved from <https://reliefweb.int/report/greece/report-special-rapporteur-human-rights-migrants-his-mission-greece-ahrc3525add2-enar>

REITANO, T., ADAL, L., & SHAW, M. (2014). *Smuggled Futures: the dangerous path of the migrant from Africa to Europe*. Geneva: Global Initiative against Transnational Organised Crime. Retrieved from <https://globalinitiative.net/wpcontent/uploads/2014/05/2014-crime-1.pdf>

ROBERTS, Z. (2017). Information exchange between smugglers and mi-

grants: an analysis of online interactions in Facebook groups. SSRN Criminal Justice, Borders & Citizenship Research Paper Series No. 3051186. Retrieved from <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3051186>

SANCHEZ, G., HOXHAJ, R., NARDIN, S., GEDDES, A., ACHILLI, L., & SONA KALANTARYAN, R. (2018). A study of the communication channels used by migrants and asylum seekers in Italy, with a particular focus on online and social media. Brussels: European Commission. Retrieved from https://ec.europa.eu/home-affairs/e-library/multimedia/publications/study-communication-channels-used-migrants-asylum-seekers-italy-particular-focus-online-social-media_en

SÁNCHEZ-MONTIJANO, E. ARCARONS, A. F. (2018). Southern Europe. In A. McAuliffe & M. L. Triandafyllidou (Eds.), *Migrant smuggling data and research: a global review of the emerging evidence base* (pp. 99-121). Geneva: IOM. Retrieved from https://publications.iom.int/system/files/pdf/migrant_smuggling_data_vol2_0.pdf

SARKAR, S. (2015). Use of technology in human trafficking networks and sexual exploitation: a cross-sectional multi-country study. *Transnational Social Review*, 5(1), 55-68.

TRIANDAFYLLIDOU, A., & MAROUKIS, T. (2012). *Migrant smuggling: irregular migration from Asia and Africa to Europe*. Basingstoke: Palgrave Macmillan.

UNITED NATIONS OFFICE ON DRUGS AND CRIME (UNODC). (2018). *Global Study on the smuggling of migrants*. Retrieved from https://www.unodc.org/documents/data-and-analysis/glosom/GLOSOM_2018_web_small.pdf

ZIJLSTRA, J., & LIEMPT, I. V. (2017). Smart (phone) travelling understanding the use and impact of mobile technology on irregular migration journeys. *International Journal of Migration and Border Studies*, 3(2/3), 174-91.

الاختباء على مرأى من الجميع: التحقيق في النقاط الخفية لجهود مكافحة التهريب في النيجر

علياء فخري
Alia Fakhry
باحثة مشاركة، المجلس الألماني
للعلاقات الخارجية (DGAP)

المقدمة

يبحث هذا الفصل في تأثيرات جهود الاتحاد الأوروبي لمكافحة التهريب على المجتمعات المحلية في النيجر. وهو يبحث في نقطتين غير متوقرتين إلى حد كبير في أبحاث سياسة مكافحة التهريب الحالية: ابتداء تسهيلات لحركة البشر القديمة على أنها تهريب، ودور كلا الجنسين (الجندرية) في توفيرها. يناقش هذا الفصل فكرة أن جهود الاتحاد الأوروبي لمكافحة التهريب استهدفت الهجرة الإقليمية والدائرية والهجرة بدافع العمالة بدلاً من الحركات المتجهة إلى أوروبا. علاوة على ذلك، أدت عمليات إنفاذ القانون للحد من الهجرة غير النظامية في النيجر إلى زيادة الوضع الهش عند الرجال والنساء الذين شاركوا سابقاً في توفير خدمات التنقل، ودفعتهم إلى اللجوء إلى سبل عيش أخرى، أو الهجرة.

مع إصدار الميثاق الجديد للهجرة واللجوء في سبتمبر 2020، أكدت المفوضية الأوروبية الدور الرئيسي المتوقع أن تلعبه دول المنشأ والعبور كحاجز ضمن إدارة الهجرة الإقليمية. يُنظر إلى مكافحة تهريب المهاجرين على أنها جزء لا يتجزأ من النهج الشامل للميثاق الجديد. تقترح ورقة مناقشة صادرة عن رئاسة المجلس الأوروبي الألماني أن "الأمثلة الناجحة للتعاون في مجال تهريب المهاجرين يجب تكرارها وتوسيعها كجزء من خطة العمل الجديدة بشأن تهريب المهاجرين" (Council of the EU, 2020, p. 4).

أحد الأمثلة على ذلك هو حالة النيجر. هناك، أدى اتباع نهج ذي شقين يجمع بين التدخلات المباشرة من قبل الاتحاد الأوروبي وتدخل الحكومات بشأن المشاريع المسهلة للهجرة إلى الحد بشكل كبير من تدفق المهاجرين (IOM, 2020a). ولكن القيام بذلك أدى بنفس الوقت إلى توقف قطاعات كبيرة من الاقتصاد النيجيري، وتحديداً في منطقة أغاديز. تشير قضية النيجر مخاوف بشأن إمكانية تكرار هذا النهج ذي الشقين وعواقبه على استقرار المجتمع وحقوق المهاجرين (Båos, 2020; Latek, 2019; Moreno-Lax, 2020).

مع استمرار صانعي السياسة في الاتحاد الأوروبي في تطوير استراتيجيات للحد من تهريب المهاجرين في البلدان المجاورة بهدف الحد من الهجرة غير النظامية، بدأت الأبحاث في دراسة تأثير مثل هذه الجهود على الاقتصادات المحلية وطرق الهجرة (Molenaar et al., 2017; Hoffmann et al., 2017; Tubiana et al., 2018; Bish et al., 2019; Claes & Schmauder, 2020). ومع ذلك، فإن الجزء الأكبر من أدبيات السياسة الحالية يترك فجوات في رسم خرائط جهود مكافحة التهريب. يبحث هذا الفصل في اثنتين من الفجوات في حالة النيجر بالتحديد.

تبرز الفجوة الأولى من ميل المعلقين الأوروبيين إلى تصوير ديناميات التجارة والتنقل البشري القديمة بشكل سطحي ومبسط في منطقة الساحل على أنها سابقة لتهريب المهاجرين في المنطقة. بدلاً من ذلك، من الضروري فهم الفكرة المُبتدعة في جدول أعمال الاتحاد الأوروبي الأمني حول أعمال التجارة والتنقل البشري على أنها تهريب (ديميتريدي، هذا العدد; Brachet, 2018) وتأثير ذلك على ديناميكيات النقل عبر الحدود في المجتمعات القاطنة في منطقة الساحل.

الفجوة الثانية هي النقص المنهجي في التحليلات الجندرية حول تأثيرات مبادرات مكافحة التهريب في منطقة الساحل، والتي تحجب الطرق المختلفة التي يشارك بها الرجال والنساء في تسهيل الهجرة غير النظامية، وبالتالي كيف يواجهون عمليات مكافحة التهريب.

يتساءل هذا الفصل عما إذا كان يمكن الإشادة بحالة النيجر باعتبارها مثالاً ناجحاً لسياسات مكافحة التهريب بالنظر إلى آثارها على المجتمعات المحلية. إلى أي مدى تؤدي الحملات على شبكات تيسير الهجرة في النيجر بشكل فعال ومستدام إلى الحد من الهجرة غير النظامية من جنوب الصحراء الكبرى إلى أوروبا؟ كيف أثرت حملات القمع على المجتمعات المحلية بشكل عام وعلى الديناميات الجندرية بشكل خاص؟ ما هي الدروس التي يجب أن يتعلمها صانعو السياسة الأوروبيون من هذه التجارب وهم يتطلعون إلى الميثاق الجديد؟

يحلل هذا الفصل أولاً التجريم الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي للهجرة غير النظامية وتسهيلها في النيجر، وتحديداً قانون 2015-36 وتداعياته. ويستمر من خلال إعادة التأكيد على الدور المركزي والطويل الأمد الذي لعبته الحركة والتجارة عبر الحدود في المنطقة لإظهار عمق التغييرات بعد عام 2016. ثم يفكك الفصل بعد ذلك استراتيجيات التكيف والتنوع الاقتصادي التي طورتها المجتمعات نتيجة لتنفيذ القانون مع إيلاء اهتمام خاص للديناميات الجندرية. ويختتم بتوصيات لواضعي السياسات.

يعتمد هذا الفصل على البيانات التي تم جمعها من عشرات المقابلات الهاتفية التي أجريت بين أغسطس ونوفمبر سنة 2020 مع المسؤولين المحليين والباحثين والمرشدين السياحيين والعاملين في المجال الإنساني وممثلي المجتمع المدني في النيجر، فضلاً عن الباحثين الدوليين والعاملين في المجال الإنساني (انظر قائمة المقابلات التي أجريت ص. 69). كما أنه مستمد من الجزء الأكبر من المؤلفات حول الهجرة والتهريب في النيجر على وجه التحديد ومنطقة الساحل على نطاق أوسع، بما في ذلك تقارير التقييم والبحوث السياسية والأكاديمية. علاوة على ذلك، فإنه يعيد فحص الأدلة الموجودة ضد الآثار الجندرية لأنشطة مكافحة التهريب التي يراها الاتحاد الأوروبي.

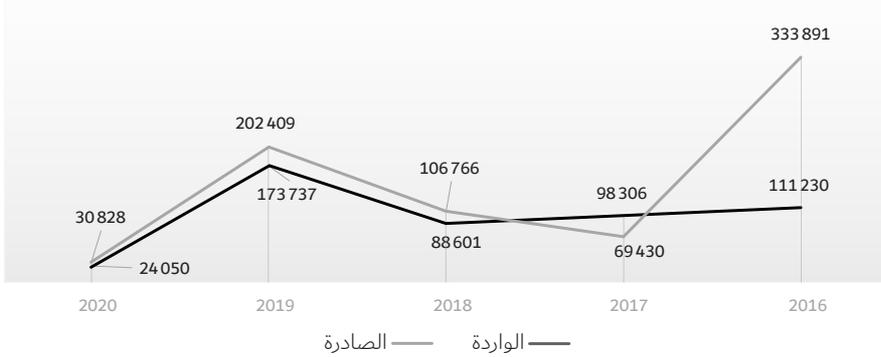
مراقبة التنقل: قبضة الاتحاد الأوروبي المطردة على التحركات غير النظامية في النيجر

تتبع الجهود الأخيرة للحد من "تهريب المهاجرين" في النيجر من استراتيجية الاتحاد الأوروبي طويلة الأمد للحد من الهجرة غير النظامية، إلى جانب دوافع قوية أخرى. بعد خطاب إنساني حول حماية حقوق المهاجرين (Jegen, 2020)، كانت السلطات النيجيرية حريصة على الاستفادة من الدعم المالي والتقني من الاتحاد الأوروبي، والذي توج بالتصويت على قانون 2015-36 الذي يجرم الهجرة غير النظامية وتسهيلها. تشير التقديرات إلى أن تطبيق هذا القانون ساهم في خفض تدفقات الهجرة الصادرة بنسبة 80% بين عامي 2016 و 2017 (انظر الشكل 1). لكن استدامة تطبيق القانون وتأثيره في الحد بشكل فعال من الهجرة غير النظامية من جنوب الصحراء الكبرى على المدى الطويل غير مؤكد.

جهود الاتحاد الأوروبي لمكافحة التهريب في النيجر: لا جديد تحت الشمس

تهدف استراتيجية الاتحاد الأوروبي الخاصة بالخارج إلى تعزيز البلدان العازلة في الجوار الجنوبي للحد من التحركات غير النظامية وذلك من خلال تحسين إدارة الهجرة والقدرة على مراقبة الحدود. يمكن إرجاع هذا الاتجاه إلى اجتماع قمة الاتحاد الأوروبي الخاص لعام 1999 في تامبير (Tampere) حيث أراد ممثلو الاتحاد الأوروبي استبدال منطق التكامل الاقتصادي

الشكل 1: التدفقات الواردة والصادرة المبلغ عنها في النيجر (2016-2020).



المصدر: تقرير مراقبة تدفق النيجر 38 (IOM, 2020c).

الذي كان في طليعة جدول الأعمال الأوروبي بمنطقة الهجرة والشؤون الداخلية (Statewatch, 2003). على مر السنين، أصبحت مكافحة "تهريب المهاجرين" - وكذلك الاتجار بالبشر، المصطلحات التي غالباً ما يتم الخلط بينها (Reitano, 2016) - تهيمن على العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي بشأن الهجرة وترجمت إلى عدة مبادرات إقليمية ووطنية محددة (انظر سانتشيز، هذا العدد). يوضح الشكل 2 بالتفصيل التوسع التدريجي لسياسة الهجرة في الاتحاد الأوروبي إلى دول ثالثة بشكل عام، والنيجر على وجه الخصوص.

مع قمة فاليتا Valletta لعام 2015 بشأن الهجرة، أعلن الاتحاد الأوروبي أن مكافحة التهريب مسؤولية مشتركة لدول المنشأ والعبور والوجهة، وأنشأ لاحقاً صندوقاً أئتمانياً مخصصاً للاستفادة من صناديق التنمية الأوروبية - صندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني للطوارئ الخاص بأفريقيا (EUTF) - من أجل معالجة "الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية"

في هذا السياق، برزت النيجر كلاعب استراتيجي في إدارة الهجرة الإقليمية. في حين أن جهود الاتحاد الأوروبي لمكافحة التهريب لم تكن جديدة، لا سيما في غرب ووسط أفريقيا، فقد تكثف الضغط على النيجر للتحرك بدءاً من عام 2015. يقع البلد على مفترق طرق بين منطقة الساحل والبحر الأبيض المتوسط ويُعتبر كدولة عبور للعديد من العمال المهاجرين من منطقة جنوب الصحراء الكبرى. كما أنها تقع على الحدود الخارجية للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، والتي تتيح حرية تنقل مواطني الدول الأعضاء فيها. وهذا يعني أنه يمكن لمواطني دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا السفر بدون تأشيرة إلى النيجر، حيث يحاول بعضهم الوصول إلى البلدان المجاورة. وتجدر الإشارة إلى أن غالبية هؤلاء المهاجرين هم من النيجريين. تشير التقديرات إلى أنه من بين أكثر من مليون مهاجر يقال إنهم عبروا حدود النيجر مع ليبيا والجزائر (بما في ذلك التدفقات الصادرة والواردة) بين عامي 2016 و 2019، كان أكثر من 75٪ منهم من النيجر (IOM, 2020b).

بينما تشير الأدلة إلى أن قلة من المهاجرين الذين يمرون عبر النيجر يواصلون رحلتهم إلى الشواطئ الأوروبية، فقد شرع الاتحاد الأوروبي في تضيق الخناق على الهجرة غير النظامية في البلاد باستخدام القوة الكاملة لأدوات العمل الخارجية الخاصة به. شهدت بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في النيجر توسيع نطاق ولايتها وميزانيتها لتغطية تهريب المهاجرين (Brachet, 2018).

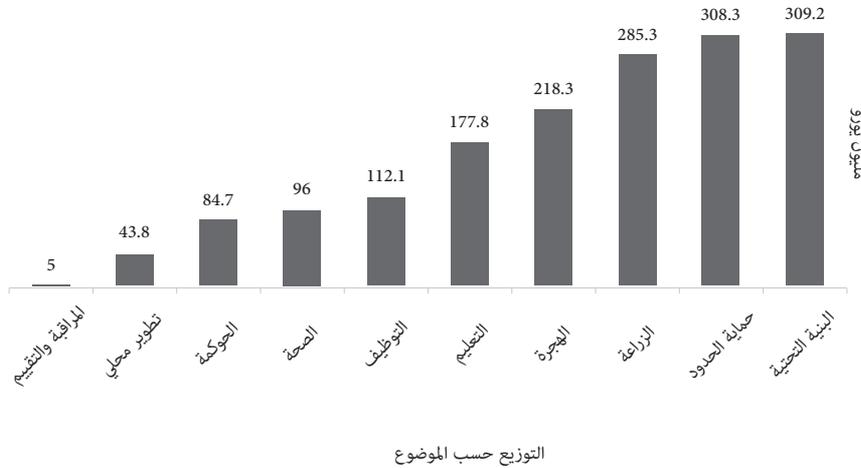
الشكل 2: الجدول الزمني: تدخلات الاتحاد الأوروبي الرئيسية بشأن الهجرة غير النظامية في النيجر: التوجهات الاستراتيجية والمبادرات الإقليمية والشراكات على المستوى القطري (1990-2016).

2016	2015	2012	2011	2013-2008	2006	2004	2003	1999	1990
تجمع (MPFs) استراتيجياً بين الموارد الخارجية للاتحاد الأوروبي لإدارة الهجرة، تشمل ميزات الأولوية "كسر نموج الأعمال التجارية" لهيئة البشر" (EC, 2016).	توصي الأجنحة الأوروبية لإجراءات باتخاذ إجراءات أمنية فورية "تستهدف شبكات التهريب الإجرامية" (EC 2015a). وبشكل أكثر تحديداً، تكرر فاليثا إدارة الهجرة كمسؤولية مشتركة لبلدان المنشأ والعبور والمقصد في الاتحاد الأوروبي وأفريقيا.	تم توسيع تفويض مهمة وميزانية الدفاع المشتركة لاحقاً في عام 2014 لتغطية مكافحة تهريب المهاجرين.	مراجعة النهج العالمي للهجرة (GAM) الذي تم تهيئه في عام 2005 مع زيادة التركيز على الشراكة الاستراتيجية والحوار المستدام مع بلدان ثالثة.	دمج أولويات الهجرة في برامج التنمية وتصبح حوافز التمويل مشروطة بإحراز تقدم في مجالات تشمل الهجرة.	إطار عمل تشاوري يجمع دول المنشأ والعبور والمقصد للهجرة غير النظامية في غرب ووسط وشمال إفريقيا والاتحاد الأوروبي.	إشياء وكالة تابعة للاتحاد الأوروبي مهمتها "منع التهريب والاتجار بالبشر والإرهاب بالإضافة إلى العديد من الجرائم الأخرى من العبارة للحدود" (Frontex, 2020b) تم تعديل ولايتها القانونية وتوسيعها على التوالي في 2007 و 2011 و 2016 و 2019.	تعتبر محاربة "الهجرة غير الشرعية" والاتجار أمراً محورياً في سياسات الهجرة مع وضع مراقبة الحدود و"خطط الهجرة" كأولويات للجوار (EC, 4200).	تشجيع اتباع نهج شامل إزاء الهجرة مع البلدان الثالثة.	إنشاء حوار 5 + 5 بشأن الهجرة يركز على الأمن في عام 2002.
إطار شراكة الهجرة مع النيجر	جدول الأعمال الأوروبي بشأن الهجرة	إطلاق بعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في النيجر (EUCAP) الساحل النيجري	النهج العالمي إزاء الهجرة والتنقل (GAMIM)	صندوق التنمية الأوروبي العاشر (EDF)	إطلاق الحوار الأوروبي الإفريقي بشأن الهجرة والتنمية (عملية الرباط)	تأسيس الوكالة الأوروبية لحرس الحدود وخفر السواحل (فورتكس)	إطلاق سياسة الجوار الأوروبية (ENP)	استنتاجات المجلس الأوروبي في تامبيري	بدء حوار 5 + 5 لغرب البحر الأبيض المتوسط
	قمة فاليتا: إطلاق منشأة عمل فاليتا المشتركة (JVAP) (EUTF) و								

المصدر: تجميع المؤلف استناداً إلى بيانات (IOM (2002), EC (2001, 2004, 2006, 2015a), (Jegen, 2020). من ناحية أخرى، رأى المسؤولون الأوروبيون الأمر فرصة للاستفادة من الدعم الفني والمالي من الاتحاد الأوروبي.

أدى إطلاق إطار شراكة الهجرة (MPF) مع النيجر في عام 2016 إلى زيادة حضور المسؤولين الأوروبيين في نيامي (EU, 2017)، وأيضاً لزيادة حضور ممثلي الاتحاد الأوروبي في عمليات صنع القرار الوطني بشأن الهجرة (Jegen, 2020). من ناحية أخرى، رأى المسؤولون النيجريون الأمر فرصة للاستفادة من الدعم الفني والمالي من الاتحاد الأوروبي.

ما هي الفائدة العائدة على النيجر: الاستعداد لمكافحة تهريب المهاجرين



الشكل 3: توزيع المشاريع التي تم تنفيذها في النيجر حسب الموضوع.

المصدر: تجميع المؤلف لـ 151 مشروعاً تم تنفيذها خلال الفترة 2019-2020 وتم تمويلها من قبل (EUTF)، وكذلك في إطار أدوات تمويل أخرى، وتم تنفيذها من قبل وكالات للتعاون الفرنسية والألمانية والإسبانية والإيطالية.

يدعم صندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني للطوارئ الخاص بأفريقيا، ومعظم المشاريع الممولة من قبل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه في النيجر، مجموعة مختلطة من المشاريع التي تهدف إلى منع الهجرة غير النظامية وتخفيف ما يُفسّر على أنه من آثارها السلبية. يوضح الشكل 3 تفاصيل قطاعات تنفيذ 151 مشروعاً تديرها وكالات التنمية لأربع دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي في النيجر. وجد المسح أن توزيع الأموال يعطي الأولوية للمشاريع المتعلقة بالهجرة ومراقبة الحدود بمبلغ مدهل قدره 590 مليون يورو، وهو أعلى بكثير من الدعم المخصص لقطاعات مثل التعليم والصحة.

من بين هذه المشاريع، تعد خطة عمل الأثر الاقتصادي السريع في أغاديز، (PAIERA) وهي اختصار لـ (Plan d'Actions à Impact Economique Rapide à Agadez) وهي واحدة من بين عدد قليل جداً من مبادرات صندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني للطوارئ الخاص بأفريقيا التي جربتها سلطات النيجر. حيث قامت خطة عمل الأثر الاقتصادي السريع في أغاديز بتمويل خطة إعادة التحويل سيئة السمعة - وهي مبادرة تهدف إلى توفير فرص بديلة لأولئك الذين شاركوا سابقاً في تسهيل رحلات المهاجرين. ومن المثير

لاهتمام أن التجريم دفع بعض الوسطاء السابقين إلى عدم الكشف عن هويتهم خوفاً من المقاضاة ومنعهم من الوصول إلى خطة إعادة التحويل (Interview HN). بين عامي 2017 و 2018، مولت خطة عمل الأثر الاقتصادي السريع في أغاديز عدداً يصل إلى 294 مستفيداً من أصل 981 طلباً بميزانية إجمالية قدرها 687000 يورو - ما يزيد قليلاً عن واحد بالألف من إجمالي الميزانية الخاصة بالهجرة ومراقبة الحدود التي تم ضخها إلى البلاد، وذلك وفقاً لخريطة المشروع (EUTF, 2018). ومع ذلك، قدر مجلس أغاديز الإقليمي أن تعويض خسارة الأنشطة سيتطلب أكثر من 400 مليون يورو (Molenaar et al., 2017).

تم نقل بروتوكول
مكافحة تهريب
المهاجرين إلى
الإطار القانوني للبلد.
وبذلك، أصبحت
النيجر أول دولة
في المنطقة تسن
تشريعات تستهدف
تهريب المهاجرين
على وجه التحديد

ساعد الدعم الفني المقدم من شركاء الاتحاد الأوروبي في تعزيز القدرات القانونية والتشغيلية للنيجر من أجل التصدي لتهريب المهاجرين. أصبح القانون 36-2015 ضد تهريب المهاجرين معلماً هاماً في هذا الصدد - ونقطة خلاف رئيسية للنقاد من المجتمع المدني النيجيري (Jegen, 2020). يسعى القانون إلى "منع ومكافحة تهريب المهاجرين غير المشروع، وحماية حقوق المهاجرين المهتمين، وتعزيز وتسهيل التعاون الوطني والدولي لمكافحة جميع أشكال التهريب غير المشروع للمهاجرين" (قانون 36-2015). بمساعدة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) وبعثة الاتحاد الأوروبي لبناء القدرات في النيجر (Brachet, 2018)، تم نقل بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين إلى الإطار القانوني للبلد. وبذلك، أصبحت النيجر أول دولة في المنطقة تسن تشريعات تستهدف تهريب المهاجرين على وجه التحديد. تم توضيح استراتيجية التشغيل من قبل المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة وقادت التنفيذ فرق التحقيق المشتركة، والتي أعيد نشرها في عام 2017 بعد نشر إقليمي أول خلال 2011-2013 (Jegen, 2020; Claes & Schmauder, 2020).

لا يزال القانون، الذي تم تبنيه في أيار/مايو 2015، مثيراً للجدل إلى حد كبير. يعاقب بشكل فعال جميع أشكال تهريب المهاجرين، سواء كانت مرتبطة بالجريمة المنظمة العابرة للحدود أم لا (Perrin, 2020). بالإضافة إلى ذلك، فهو لا يجرم تسهيل الهجرة غير النظامية فحسب، بل يجرم أيضاً محاولات الهجرة غير النظامية - في محاولة للحد من السفر شمالاً إلى الجزائر وليبيا، إلى جانب التركيز الشديد على حفظ الأمن في منطقة أغاديز (Brachet, 2018). كما أكد مسؤول محلي سابق الوضع الجدلي للقانون، وأضاف أن القانون لم يُناقش وأنه "تم التصويت عليه في غضون يوم واحد" (Interview ON). العديد من أصحاب المصلحة الذين تمت مقابلتهم في هذا الفصل ينظرون إلى القانون على أنه "أوروبي" وأنه قام بتوسيع الأجندة الأمنية للاتحاد الأوروبي وأجندة نقل نشاطاته في ضبط الحدود إلى دول المنشأ.

في الواقع، تضمنت التشريعات النيجيرية بالفعل المرسوم 40-1981 الذي يعاقب على تسهيل الهجرة غير النظامية. ويقول المنتقدون إن تنقيح القانون القائم مع إضافة ضلوع جماعة إجرامية منظمة كظرف مشدد للعقوبة قد يكون كافياً لمواءمة النص مع البروتوكول (Perrin, 2020). ومع ذلك، بالكاد تم تنفيذ المرسوم الأصلي، إضافة إلى التشريعات الأخرى المتعلقة بالهجرة، مثل المرسوم 86-2010 بشأن منع الاتجار بالبشر (Oumarou, 2016).

تثير هذه السوابق تساؤلات تتعلق بإنفاذ قانون 36-2015 وفهم القوات المحلية لأحكامه القانونية. تم تدريب ما مجموعه 2,474 موظفاً من 77 مؤسسة في النيجر على الأمن وإدارة الحدود خلال الفترة 2015-2019 (Altai Consulting, 2020). لكن بدون التدريب المستمر، وبالنظر إلى المشاركة الضئيلة للمشرعين النيجيريين في صياغة القانون، فمن غير الواضح ما إذا كان المسؤولون النيجيريون سيكونون في وضع يمكنهم من متابعة التطبيق الكامل للقانون في المستقبل.

النتائج غير المقصودة: انعكاسات استراتيجية التجريم وآثارها على التحركات غير النظامية

الشغل الرئيسي المتعلق بالقانون هو مدى تحقيق استراتيجية التجريم. بين عامي 2016 و 2017، أفادت سلطات الاتحاد الأوروبي بأنه تم القبض على 282 شخصاً مرتبطين بتهريب المهاجرين - تتراوح أعمارهم من السائقين إلى مقدمي الإقامة - ومصادرة 169 مركبة (Molenaar et al., 2017). منذ إعادة انتشارها، أُلقت فرق التحقيق المشتركة القبض على 113 آخرين يُفترض أنهم من "المهربين"، من بينهم 104 أدينوا، من بينهم اثنان من المهربين النيجيريين البارزين (Zandonini, 2019).

إن مصادرة المركبات والملاحقة القضائية وسجن الأشخاص المرتبطين بتسهيل الهجرة هي أيضاً تعبير عن اتجاه آخر وفقاً لسياسي من أعاديز: الدور البارز الجديد لإنفاذ القانون في النيجر وصعود "الدولة البوليسية" (Interview ON). كما عانى المهاجرون من عواقب حملات القمع. وبحسب ما ورد اقتحم ضباط الشرطة مجمعات المهاجرين للضغط على ميسري التهريب. خلال هذه العمليات، تم القبض على المهاجرين واستجوابهم، وغالباً ما تم الإفراج عنهم في غضون أيام قليلة (Interview HN).

تحدث هذه التطورات أيضاً في سياق عسكرية منطقة الساحل حيث تستفيد قوات الأمن الوطني على نطاق واسع من دعم المجتمع الدولي (Venturi, 2017). في الواقع، فإن تبرعات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كتقديم المركبات، معدات المراقبة وتحسين أنظمة جمع البيانات، تعزز إلى حد كبير قدرة إنفاذ القانون وتساهم في جهود القمع (Zandonini, 2020).

لفهم الآثار العميقة لجهود الاتحاد الأوروبي لمكافحة التهريب على المجتمعات المحلية واقتصاداتها، من الضروري فهم كيف أصبحت التجارة الإقليمية والتنقل تُفسر كتهريب. يعالج القسم التالي تلك الديناميات.

السير على الطريق: السياق التاريخي للتجارة الإقليمية والتنقل في منطقة الساحل

دعم توفير خدمات التنقل جنباً إلى جنب مع نقل السلع الاستراتيجية الاقتصادية في منطقة الساحل (Ba, 2020; Bensaâd, 2009; Boyer, 2017; Brachet, 2011 & Paoletti, 2011). لا يدل تكوين طرق التجارة على أنشطة التهريب وحدها، بل يدل أيضاً على الطبيعة الإقليمية والدائرية للتنقل من النيجر وعبرها.

الهجرة الدائرية التاريخية في منطقة الساحل وشمال إفريقيا

يعود تاريخ طرق التجارة عبر الصحراء إلى القرن الثامن وتوسع الإسلام في شمال إفريقيا والساحل والصحراء والسودان، مما أدى إلى التكامل الاقتصادي لأفريقيا مع العالم العربي الإسلامي (Ba, 2020). لقد رسمت الحركات الإقليمية للناس شبكة كثيفة من الطرق "من الساحل إلى البحر الأبيض المتوسط" (Bensaâd, 2009, p. 8)، مما يسلط الضوء على الترابط الطويل الأمد بين منطقتي الصحراء الكبرى والبحر الأبيض المتوسط.

ابتداءً من الستينيات، بدأت الاقتصادات الصناعية السريعة في الجزائر وليبيا ونيجيريا بتزويد الأسواق الإقليمية بالمنتجات المصنعة، مع توفير فرص العمل بآجر للعمال القادمين من البلدان المجاورة. في الوقت نفسه، بدأت مجموعات النيجر والطوارق والتبو التي تبحث عن عمالة مؤقتة في الاعتماد على التجار والناقلين عبر الحدود في رحلاتهم من وإلى الجزائر وليبيا (Brachet, 2018; Abouka et al., 2019; Molenaar, 2017). سعت ليبيا تحت قيادة القذافي إلى جذب العمال المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى لمهام مؤقتة: تشير التقديرات إلى أن إجمالي القوى العاملة المهاجرة نمت من 11% إلى 50% بين عامي 1970 و 1982 (Paoletti, 2011). وبالمثل، وجد سكان جنوب النيجر فرص عمل في صناعة النفط المزدهرة في نيجيريا، بعد التحركات التاريخية عبر الحدود في المنطقة التي يهيمن عليها جماعة الهوسا (Turner & Teague, 2019).

كانت الهجرة على طول هذه الطرق دائرية وإقليمية - وبعبارة أخرى، سافر الناس تاريخياً من الصحراء الكبرى عبر منطقة الساحل وشمال إفريقيا وداخلها بقصد البقاء في المنطقة للعمل أو الدراسة، ثم العودة إلى بلدهم. النيجيريون على وجه الخصوص يعودون "بشكل منهجي" إلى ديارهم بعد هجرتهم الإقليمية (Boyer, 2013).

بحلول نهاية التسعينيات، قُدِّر أن 100000 مهاجر ينتقلون كل عام من جنوب الصحراء الكبرى إلى ليبيا والجزائر عبر أغاديز. لكن تشير التقديرات إلى أن ما بين 10% و 20% منهم فقط سعوا لعبور البحر الأبيض المتوسط فما فوق (Brachet, 2018). وبالمثل، تُظهر بيانات من المنظمة العالمية للهجرة (IOM) أن هناك أكثر من نصف مليون مهاجر في ليبيا في عام 2020، لكن حوالي 11000 منهم فقط عبروا البحر الأبيض المتوسط من ليبيا في نفس العام (IOM, 2020d). تؤكد البيانات من مصادر أخرى متعددة أنه على الرغم من تصوير الاتحاد الأوروبي للهجرة غير النظامية من إفريقيا على أنها تستهدف أوروبا، فإن الغالبية العظمى من الأشخاص الذين يسافرون عبر شمال إفريقيا ومنطقة الساحل ليس لديهم نية لمواصلة رحلتهم عبر البحر الأبيض المتوسط (Crawley et al., 2016; Fargues, 2017; Sanchez, 2020).

تطوير اقتصاد قائم على السفر

لقد سار التنقل البشري بالتوازي مع التجارة وسمح بتنمية "اقتصاد قائم على السفر" يغذي ويشكل المجتمعات المحلية في النيجر (Bensaâd, 2009, p. 8). في أغاديز، تشير التقديرات إلى أنه حتى عام 2015، كان لنحو 6000 شخص نشاط مرتبط بشكل مباشر بتسهيل الهجرة، بينما استفاد نصف الأسر بشكل غير مباشر من وجود المهاجرين (Molenaar et al., 2017). تاريخياً، كان الطلب على الخدمات التي تساعد على التنقل أو النقل قد وفر فرصاً إضافية للمكسب للأشخاص المشاركين بالفعل في نقل سلع أخرى مثل الوقود والتبغ (Interview TG). في الواقع، من المعروف أن معظم الأشخاص المشاركين في تيسير الهجرة يقرون ذلك بأنشطتهم العادية المدرة للدخل (Golovko, 2018, p.5).

والأهم من ذلك، أن هؤلاء الناقلين لم يعتبروا أنفسهم أبداً "مهربي البشر" - فاللغات المحلية في النيجر لا تحتوي على مصطلحات تحمل أو تسمي هذا النوع من العمل ذي الطبيعة الإجرامية (Brachet, 2018). ولا يعتبر تسهيل الهجرة غير النظامية بحد

تؤكد البيانات من مصادر أخرى متعددة أنه على الرغم من تصوير الاتحاد الأوروبي للهجرة غير النظامية من إفريقيا على أنها تستهدف أوروبا، فإن الغالبية العظمى من الأشخاص الذين يسافرون عبر شمال إفريقيا ومنطقة الساحل ليس لديهم نية لمواصلة رحلتهم عبر البحر الأبيض المتوسط

ذاته نشاطاً إجرامياً من قبل المجتمعات المحلية أو من قبل المسؤولين المحليين. قدم العاملون في مجال النقل تاريخياً خدمات التنقل للنقل الإقليمي والدائري لليد العاملة (Bensaâd, 2009)، مما شكل نظام النقل الإقليمي للسلع والعمالة. يتناقض هذا التصور مع شخصية "مهرب البشر" المتوافرة بكثرة في الروايات الأوروبية - صُور المهرب على أنه رجل يعمل بتهور في شبكات إجرامية منظمة على حساب حياة المهاجرين (Achilli, 2018; Brachet, 2018; Sanchez, 2020).

تمردات الطوارق والتحول (غير الرسمي) في حوكمة الهجرة

منذ النصف الأول من التسعينيات وحتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، شاركت مجتمعات الطوارق في النيجر ومالي في سلسلة من الانتفاضات احتجاجاً على استبعادهم من القرارات التي أثرت عليهم. يشار إليها مجتمعة باسم تمردات الطوارق. أثرت الانتفاضات بشدة على قطاع السياحة في النيجر، والذي شكل بحلول منتصف التسعينيات أحد مصادر الدخل الرئيسية في البلاد (Grégoire & Scholze, 2012). أدى الوضع الاقتصادي السيئ إلى تحول بعض السائقين وعمال النقل من الطوارق الذين كانوا يعملون حتى ذلك الحين في تجارة السياحة إلى تسهيل رحلات العمال المهاجرين إلى الحدود الليبية والجزائرية (Abouka et al., 2019).

في أعقاب التمردات، توصلت دولة النيجر إلى سلسلة من الاتفاقات السياسية مع قادة الطوارق. لتحقيق الاستقرار في التجارة عبر الحدود وضبط الحركات الانفصالية في أعقاب ثورات الطوارق، ظهر شكل محلي من حوكمة التنقل. بدأت القوافل العسكرية في مرافقة التجار، والتي غالباً ما كانت توفر للقوافل مصدر دخل إضافي (Abouka et al., 2019; International Crisis Group, 2020). تُظهر الأدلة أنه قبل إدخال قانون 2015-36، كان نقل الأشخاص نحو الحدود الشمالية للنيجر منظماً وجيداً بالفعل، تحت إشراف الدولة، وقامت شركات النقل بتتبع من سافر وإلى أين (Brachet, 2018).

بالنظر إلى الاعتماد الكبير لسبل العيش المحلية على التنقل الإقليمي عبر الحدود للتجارة وهجرة العمالة من وإلى الجزائر وليبيا، فإن القانون 2015-36 يعني بالنسبة للكثيرين فقدان سبل عيشهم. يبحث القسم التالي في آثار القانون على المجتمعات المحلية ويركز على آثارها الجندرية.

"المستفيدون": الكشف عن آثار جهود مكافحة التهريب على المجتمعات المحلية

اضطرت المجتمعات إلى تعديل سبل عيشها مع انخفاض تدفقات المهاجرين عبر النيجر، وقد نتج هذا الانخفاض عن عمليات مكافحة التهريب التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي والحكومة. هذا لا يعني أن القانون 2015-36 قد أوقف تيسير الهجرة تماماً، إذ يواصل الناس العبور عبر أغاديز والمناطق المحيطة بها ومناطق أخرى في النيجر ومالي وتشاد. يواصل العديد من شركات النقل العمل على طرق بديلة وباستراتيجيات جديدة للتحايل على سيطرة الدولة (Bish et al., 2019; Tubiana et al., 2018). لكن كثيرين آخرين اضطروا إلى إيجاد سبل عيش بديلة، كما هو الحال في صناعة التعدين، أو العودة إلى زراعة الكفاف - وهي بدائل تعتمد أيضاً على التنقل الإقليمي.

إعادة تنظيم سبل العيش: التنقلات الجديدة واستراتيجيات التنويع الاقتصادي القديمة

مع تنفيذ جهود مكافحة التهريب وظهور تعدين الذهب، زاد الطلب على العمالة في النيجر؛ فقد انضم ما يقدر بنحو 70.000 رجل إلى "اندفاع الذهب" الذي يوفر موارد اقتصادية حيوية للمجتمعات المحلية (Grégoire & Gagnol, 2017). وفقاً لمسؤول محلي سابق في أغاديز يتحدث عن صناعة التعدين، "فتح الله الصنوبر الذي أغلقه الاتحاد الأوروبي" (Interview ON).

تتركز مواقع تعدين الذهب بشكل أساسي في مناطق دجادو وتشيباراكتين وجبال آير في شمال شرق النيجر. في حين أن اقتصاد الذهب قد ساعد على استقرار المجتمعات في المواقع الاقتصادية الصعبة، فإن السفر إلى المناجم والعمل فيها يتطلب استثماراً أولاً لتغطية تكاليف النقل إلى مواقع الاستخراج، وأدوات العمل مثل أجهزة الكشف عن المعادن والمركبات ومعدات الحماية والمصاريف اليومية في الموقع (Grégoire & Gagnol, 2017).

في حين أن وجودهن لم يُدرس بعد، فقد انضمت النساء أيضاً إلى اقتصاد الذهب، حيث أقامت أكشاكاً للأطعمة والمشروبات لإطعام العمال، وأحياناً مرافقة أزواجهن (interview TG). في حين أنه من المسلم به أن التعدين مهنة جندرية، فإن الديناميات المُبلغ عنها تشهد على وجود النساء والفتيات والطرق التي يطورن بها أنشطة مدرة للدخل، كما هو موضح في سياقات أخرى (Hoffman & Cabrapan, 2019; Mahy, 2011).

اجتذبت مناجم الذهب العديد من العمال الأجانب والنيجيريين، بمن فيهم العائدين من الجزائر. كما أنها ساهمت في تفتيت طرق الهجرة. يهاجر العمال النيجيريون والمهاجرون إلى مواقع الاستخراج حيث يمكنهم العمل وتجميع الموارد ومقابلة العاملين في النقل عبر الحدود، وربما السفر إلى البلدان المجاورة (Tubiana et al., 2018). يقال في الواقع أن الاعتماد على المناجم كمحطة توقف للمهاجرين العابرين دفع السلطات المحلية إلى إغلاق موقع تعدين دجادو رسمياً في عام 2017 بعد الضغط الأوروبي - على الرغم من استمرار الحفر (Claes & Schmauder, 2020; Grégoire & Gagnol, 2017).

وعاد العاملون الآخرون في قطاع النقل الذين تعطلت أنشطتهم بسبب القمع، إلى أنشطتهم السابقة المدرة للدخل. وتشمل على الزراعة على نطاق صغير في منطقة آير، وهو قطاع ديناميكي للغاية - كان يوفر في السابق فرصاً للزراعة خلال فترات الجفاف الشديدة في السبعينيات والثمانينيات (Abouka et al., 2019). استثمرت العائلات مدخراتها في الأراضي. بدأ البعض العمل فيما يسمى المزارع على أساس موسمي، أو استأجر عاملاً بأجر أو أحد أفراد الأسرة للقيام بذلك، أو ببساطة اعتمدوا على الأرض في زراعة الكفاف. على هذا النحو، تطورت حركات الهجرة الموسمية بين منطقة آير وأغاديز. لقد أدرك المجتمع المدني والمنظمات الدولية إمكانات الزراعة الصغيرة، وقد قام منذ الثمانينيات بتدريب العمال العاملين في الحقول ودعم الاستثمار. على سبيل المثال، قدم مشروع نفذته المنظمة العالمية للهجرة بدعم من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بدلات الأراضي والمال إلى 30 من المهاجرين العائدين والمهريين السابقين في المجتمعات المحلية في منطقة أغاديز (UNOWAS, 2020).

ومع ذلك، لا تزال هذه المشاريع تعتمد على التنقل الداخلي والموسمي، وهي لا تُستثنى من التدقيق الذي تعمل بموجبه شركات النقل في البلاد. تشير التقارير الأخيرة إلى أنه بينما تتم معظم الهجرة داخل النيجر ويضطلع بها مواطنون نيجيريون (IOM, 2020b, p. 11)،

يُقال إن مسؤولي الأمن عند نقاط التفتيش - بما في ذلك تلك الموجودة عند مدخل أغاديز - يفرضون رسوماً على السائقين من أجل المرور (في انتهاك لبروتوكول الحركة الحرة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ECOWAS). وهذا ما يؤدي إلى حالة من البلبلة وعدم الاستقرار، ويشكل عبئاً مرهقاً للحرفيين والتجار الذين يسعون إلى نقل إمداداتهم ومنتجاتهم، والعمال المهاجرين الذين يسافرون شمالاً من أغاديز (Molenaar et al., 2017).

والأهم من ذلك، أن استراتيجيات التأقلم هذه لم تدعم جميع المشاركين سابقاً في تيسير الهجرة، والتي غطت مجموعة واسعة من الأنشطة. لا يزال الكثير منهم عاطلين عن العمل ويعتمدون على الأقارب لإعالتهم، وليس لديهم "ما يفعلونه ببساطة" (interview MN). ويعيش آخرون على مدخراتهم، ويبيعون أصولاً مثل العقارات وقطع الأراضي والمواشي. وقد خُصّص الناس مستويات معيشتهم لمواكبة الواقع الاقتصادي الجديد (Brachet, 2018). وإذا كان تسهيل الهجرة يمثل نشاطاً شديداً الخطورة ويستهلك الكثير من الموارد ويستغرق وقتاً طويلاً، ويتطلب أياماً من السفر في ظل مناخ قاسٍ، فقد أدى أيضاً إلى تحقيق عوائد أعلى مقارنة بعائدات العمال متوسطي الأجور (Abouka et al., 2019, p. 19).

الأبعاد الجندرية وتسهيل الهجرة

بينما تشير معظم الأبحاث حول تسهيل الهجرة إلى الميسرين كذكور، تظهر الأبحاث أن تسهيل الهجرة في منطقة الساحل وشمال إفريقيا يشكل نشاطاً مجتمعياً لا يشمل غالباً الرجال البالغين فحسب، بل العائلات بأكملها. وهذا يشمل النساء والفتيات والشباب وكبار السن الذين يتشاركون في نفس الأسرة أو في منازل مجاورة (Alpes, 2016; Ghanem, 2020; IOM, 2016; Moussaoui, 2015; Sanchez, 2020). ومع ذلك، ما تزال هناك معرفة محدودة بشأن مدى مشاركة النساء على وجه التحديد في تسهيل رحلات المهاجرين. ركزت معظم التحليلات بالفعل على تأثير تجريم الهجرة غير النظامية في النيجر على الناقلين أو الميسرين الذكور فقط، مما يوضح أيضاً الطريقة التي يُنظر بها إلى التهريب على أنه نشاط ذكوري. ونتيجة لذلك، فإن برامج إعادة التحويل للأشخاص المتورطين سابقاً في التهريب تستبعد إلى حد كبير العاملات في هذا المجال (Moser, 2020).

بينما تشير معظم الأبحاث حول تسهيل الهجرة إلى الميسرين كذكور، تظهر الأبحاث أن تسهيل الهجرة في منطقة الساحل وشمال إفريقيا يشكل نشاطاً مجتمعياً لا يشمل غالباً الرجال البالغين فحسب، بل العائلات بأكملها

في النيجر، غالباً ما تؤدي النساء مهاماً تراعي نوع الجنس مثل إعداد وجبات الطعام وتنظيف المساكن ورعاية المهاجرين المصابين أو المرضى (Zandonini, 2020). عملت النساء (النيجريات والمهاجرات العابرات في كثير من الأحيان) فيما يسمى بـ "الغيتو" (المناطق التي تستضيف مهاجرين داخل منزل عامل في التهريب أو في مجمعات مستأجرة أخرى) حتى بدء مرحلة مكافحة التهريب، حيث عملن في توفير الطعام والماء وتنظيف المرافق وغسيل الملابس (Interviews IJ and RI). هناك أيضاً ما يشير إلى أنهم يشاركون في إدارة أماكن إقامة المهاجرين وفي التفاوض بشأن رحلات الهجرة (Richter, 2019)، وحتى في النقل المباشر للمهاجرين (Sanchez, 2020). على الرغم من أنها ليست خاصة بالنيجر، إلا أنه من المعروف أيضاً أن النساء النيجيريات اللاتي يعشن على الجانب الجزائري من الحدود في مدن مثل تمنراست (نقطة اتصال مهمة لأولئك الذين يسعون إلى الوصول إلى المدن الجزائرية الكبيرة) غالباً ما ينشئن خدمات الإقامة الخاصة بهنّ التي يعرضنها للمهاجرين العابرين (Bredeloup & Pliez, 2011). كما تكسب العديد من النساء لقمة العيش من خلال الأنشطة المرتبطة برحلات المهاجرين أو الأشخاص العابرين، مثل بيع الطعام والمواد التي قد يحتاجونها في رحلاتهم.

لقد تمكنت هؤلاء النساء من جني أرباحهنّ من هذه النشاطات، وإجراء استثمارات عائلية لتأمين قطع الأرض والتعليم لأطفالهنّ، وفي بعض الحالات حتى شراء الماشية والسلع الأخرى لمهر بناتهنّ (Oumarou, 2016). بسبب تقلص دخلهن وهشاشة وضعهن الناتجة عن استراتيجيات مكافحة التهريب، يتعين على النساء إيجاد طرق لخفض النفقات أو تغيير أنماط حياتهن أو تنويع أنشطتهن (interview, CS-2). على سبيل المثال، لجأت بعض النساء اللواتي عملن سابقاً في مطاعم صغيرة تقدم خدمات للمهاجرين إلى إقامة أكشاك صغيرة لبيع الطعام والفول السوداني المشوي في الشوارع (Claes & Schmauder, 2020). كما ذكرنا سابقاً، لجأت بعض النساء أيضاً إلى الهجرة إلى مناطق أخرى في النيجر، مصاحبة أزواجهن إلى مواقع تعدين الذهب، وأنشأن أكشاكاً للطعام. أصبحت أخريات عاملات منازل في منطقة أرليت الغنية باليورانيوم وعبر الحدود في الجزائر؛ وكلا النشاطين يعتبران من الاستراتيجيات الموثقة جيداً لتوليد الدخل بين النساء النيجيريات (Interview TG; LASDEL, 2017; Oumarou, 2016).

عندما لا يلجأن إلى الهجرة من أجل كسب رزقهن، تظل النساء النيجيريات مع ذلك فاعلات أساسيات في استراتيجيات التنقل الأسري (Tabapssi, 2011). نظراً لأن العديد من الميسرين السابقين اضطروا إلى التنقل للقيام بالهجرة الموسمية أو تعدين الذهب أو العثور على أشكال أخرى من العمل في أماكن أخرى في النيجر أو في المنطقة، فقد تحملت النساء مسؤوليات معيشية بصفتهم ربات أسر (Boyer, 2013; Fleury, 2016; Tabapssi, 2011). يمكن أن يُترك بلا مصدر دخل لأنفسهن ولأسرهن حتى يتمكن أزواجهن من جمع المدخرات وإرسالها إلى البيت، مما يضع النساء وأسر بأكملها في مواقف محفوفة بالمخاطر (interview JI).

تشير البيانات أيضاً إلى أنه خارج التسهيلات التي تقوم بها المجموعات أو أفراد الأسرة، قد تضع العديد من النساء - غالباً مهاجرات عابرات - استراتيجيات فردية لتعزيز رحلاتهن، وصياغة روابط شخصية وحميمة مع الرجال والنساء الآخرين الذين قابلوهم أثناء الرحلة بغرض تسهيل الرحلة على أنفسهن، ويمكن أن يتضمن ذلك العمل داخل بيوت الاستضافة أو غيرها من النشاطات في عملية تسهيل الهجرة (Migrating out of Poverty, 2019; Plambech, 2016). هذا لا يعني أن النساء المهاجرات يواجهن مقايضة متكافئة مع أولئك الذين يسهلون رحلاتهنّ. الإساءة والتهريب والعنف شائعة جداً. ومع ذلك، تتعامل النساء مع هذه التفاعلات بطرق يتعين علينا التحقيق فيها بشكل عاجل.

الاستنتاجات والتوصيات

حظيت جهود مكافحة التهريب في النيجر باهتمام وانتقاد كبيرين، فإلى جانب الانخفاض الملحوظ في عدد الأشخاص الذين يعبرون النيجر، يتساءل هذا الفصل عما إذا كانت سياسات مكافحة التهريب في النيجر تترك نموذجاً إيجابياً للاقتداء به. بالنظر إلى تأثير حملات القمع على المجتمعات المحلية، وعلى وجه التحديد في نقطتين مبهمتين من البحث - صناعة النقل في النيجر وآثاره الجنديرية - يحدد هذا الفصل أربعة آثار سلبية لاستراتيجيات مكافحة التهريب.

أولاً، من الواضح أن منع التحركات غير النظامية عبر النيجر زاد من هشاشة المجتمعات المحلية التي كانت تستفيد سابقاً من وجود المهاجرين وعبورهم، فقد عانت العائلات والرجال والنساء والأطفال، والذين شاركوا سابقاً في تقديم الخدمات للمهاجرين بما في ذلك النقل، نضوب مصادر دخلهم، مما اضطرهم إلى الاعتماد على مدخراتهم، إن وجدت، وإيجاد مصادر بديلة، وهو الوضع الذي فرض أيضاً مسؤوليات جديدة على النساء.

ثانياً، بينما يواصل المسؤولون الأوروبيون التركيز على تهريب المهاجرين، فإن إعادة تنظيم سبل العيش المتأثرة بالتجريم هي على المحك في النيجر. في سياق التنقل المكثف الإقليمي والدائري والمدفوع لأغراض العمالة، تعتمد المجتمعات على أشكال الهجرة المؤقتة داخل النيجر، ومن ليبيا والجزائر وإليهما. لكن الحملات القمعية التي قادت المجتمعات المحلية إلى البحث عن أنشطة جديدة مدرة للدخل، وآثارها القانونية، تمنع الناس اليوم من متابعة هذه الأنشطة (كثير منها ممول من قبل الاتحاد الأوروبي نفسه). أدت الجهود المبذولة للحد من الهجرة غير النظامية إلى إبطاء وتيرة التنقل داخل البلاد بشكل فعال وحتى منعها.

ثالثاً، لن يوقف الحد من الهجرة غير النظامية في النيجر الهجرة غير النظامية نحو أوروبا انطلاقاً من جنوب الصحراء الكبرى. فقد انخفض عدد الوافدين غير النظاميين من طريق وسط البحر الأبيض المتوسط (Frontex, 2020b)، لكن الهجرة غير النظامية المتجهة إلى أوروبا مستمرة عبر طرق بديلة منذ عام 2016. علاوة على ذلك، لا يسعى معظم المهاجرين الذين يعبرون النيجر بهدف الوصول إلى الشواطئ الأوروبية. فرضت طرق التجارة التاريخية والعبارة للحدود إضافة للطلب على العمالة في البلدان المجاورة شكلاً من أشكال التنقل الذي يظل إقليمياً ودائرياً بشكل أساسي. حتى اليوم، تشير البيانات إلى أن نسبة الأشخاص الذين يسافرون إلى أوروبا عبر النيجر ضئيلة. إذ تُعيق جهود مكافحة التهريب الهجرة الإقليمية والموسمية من النيجر وإليها، بينما قد يتجه المهاجرون الذين ينوون الوصول إلى أوروبا ببساطة إلى مسارات أو طرق أخرى.

رابعاً، كانت ضغوط الاتحاد الأوروبي تعني أن "سياسات الهجرة، التي لم تكن موجودة حتى ذلك الحين، أصبحت ضرورة سياسية" (Brachet, 2018). لم تتجاهل العملية السريعة لتجريم الهجرة غير النظامية وتهريب المهاجرين (التي أدت إلى قانون 36-2015) حقائق الهجرة الإقليمية فحسب، بل تجاهلت أيضاً وجود أدوات محلية لإنفاذ القانون وإدارة الهجرة. لقد أثر التجريم على مستوى الثقة السياسية في المسؤولين المحليين، وهو ما يثير بدوره مخاوف بشأن التطبيق المستدام للقانون. إلى جانب ذلك، استهدفت حملات القمع منطقة أغاديز على وجه التحديد وأدت إلى إيذاء الاقتصاد المحلي هناك بشكل كبير. لقد أيقظت هذه الحملات الشعور القديم بالنبذ السائد بين مجتمعات الطوارق الأمر الذي أدى إلى العديد من التمردات الإقليمية في الماضي.

لم تتجاهل العملية السريعة لتجريم الهجرة غير النظامية وتهريب المهاجرين حقائق الهجرة الإقليمية فحسب، بل تجاهلت أيضاً وجود أدوات محلية لإنفاذ القانون وإدارة الهجرة

ومع مقترحات الميثاق الجديد، والأحكام الحالية للإطار المالي المتعدد السنوات للفترة المقبلة 2021-2027، والوثيقة الجديدة للجوار والتنمية والتعاون الدولي، التي ستدرج الهجرة في حافظتها، يبدو أنه من غير المرجح أن يعمل الاتحاد الأوروبي على تغيير الاتجاه. إن منع الهجرة غير النظامية وتهريب البشر في دول الجوار، سواء إلى الشواطئ الأوروبية أم إلى غيرها، مقروناً بالتهديدات الأمنية الإقليمية، سيستمر في توفير الأرضية للعمل الخارجي الذي يجمع بين مساعدات التنمية ودعم السياسات والضغوط الدبلوماسية.

بناءً على هذه الاستنتاجات، نقدم ست توصيات رئيسية إلى صانعي السياسة الأوروبيين:

1. **إعادة ضبط هدف سياسات مكافحة التهريب التي تعمل بهدف الحد من الهجرة غير النظامية.** يهدف بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين إلى مكافحة دور جماعات الجريمة المنظمة في تهريب المهاجرين، وليس حركة الأشخاص غير النظامية. إلى جانب ذلك، فإن الخلط بين مكافحة التهريب إضافة إلى الأنشطة غير المشروعة الأخرى العابرة للحدود في النيجر وبين مكافحة الهجرة غير النظامية من جنوب

الصحراء الكبرى إلى أوروبا قد يؤدي إلى نتائج ضئيلة لكلا الطرفين على المدى الطويل. يتجه المهاجرون الذين يهدفون إلى الوصول إلى أوروبا إلى طرق بديلة. كما اتضح بشكل منهجي، فإن محاولات الحد من الهجرة غير النظامية في هذه المنطقة بالكاد أدت إلى انخفاض عدد المهاجرين غير الشرعيين الوافدين إلى أوروبا.

2. **إعادة تقييم ورصد آثار الاستهداف المنهجي للتنقلات غير النظامية في منطقة الساحل.** نظراً لأن الهجرة هنا هي في الغالب دائرية ومؤقتة وبدافع العمل ومرتبطة بالمنطقة، فقد أثر تجريم التنقل على أولئك الذين يعتمدون على الأنشطة القائمة على الانتقال، بما في ذلك المسهلون له، وعمال النقل والعمال الموسميون، وقد حد أيضاً من وصولهم إلى سبل عيش بديلة تعتمد على التنقل في المنطقة وداخل النيجر (تعددين الذهب وأيضاً المشاريع الزراعية، التي ترعاها أحياناً الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي). لا ينبغي اعتبار هذه مجرد عواقب غير مقصودة ولكن كنتائج مباشرة لاستراتيجيات التجريم. يجب مراقبة الآثار بشكل منهجي وتنفيذ الحلول، بدلاً من التركيز على إمكانية تكرار النموذج.

3. **يجب على صانعي السياسات الأوروبيين النظر في زيادة دعم التكامل الإقليمي في منطقة غرب إفريقيا (ECOWAS) ومنطقة الساحل (CEN-SAD)، في محاولة لتنظيم التنقل الإقليمي،** مع مراعاة البحث القائم على الأدلة حول واقع ديناميات الهجرة الإقليمية في منطقة الساحل وتجارب الاتحاد الأوروبي الناجحة. كما أن ضمان احترام حرية التنقل شرط ضروري لتعزيز الاقتصادات الإقليمية والعبارة للحدود بشكل عام. وهذا من شأنه أن يساعد في حل التضارب الحالي بين الضوابط التي تنفذها أجهزة إنفاذ القانون داخل النيجر والتزام البلد بروتوكول الحركة الحرة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا. كما أنه سيمنع عمال ومقدمي خدمات النقل من اللجوء إلى طرق صحراوية بديلة وغالباً ما تكون أكثر خطورة للالتفاف على الضوابط.

4. **إشراك المسؤولين المحليين، ممثلي المجتمع المدني، المجتمعات المحلية، جهات إنفاذ القانون والميسرين في الجهود المبذولة لتأمين حرية الحركة داخل النيجر.** هذا صحيح بشكل خاص في المناطق الشمالية حيث شارك الناقلون عبر الحدود تاريخياً في صنع القرار المحلي. وهذا بدوره من شأنه إضفاء الشرعية على المراقبة غير الرسمية عبر الحدود التي تقوم بها بالفعل السلطات المحلية والميسرون في شمال النيجر ويعزز مشاركة مجتمعات الطوارق المحلية في أشكال الحكم المحلية، بما في ذلك إشراكهم رسمياً في صنع القرار. يجب على صانعي السياسة الأوروبيين توخي الحذر من عدم تعزيز الخلافات الإقليمية في تدخلاتهم في بلدان ثالثة، خاصة أنهم يدعون الدخول في شراكة بين أنداد مع نظرائهم الأفارقة.

5. **دعم المزيد من البحوث التي تدرس بشكل منهجي مشاركة المجتمعات المحلية والرجال والنساء والأطفال - وكذلك المهاجرين من الرجال والنساء والأطفال - في تسهيل الهجرة غير النظامية.** سيساعد الكشف عن الخدمات والممارسات التي يقوم بها السكان المحليون، بما في ذلك الديناميات الجندرية، في سياق الهجرة غير النظامية، على التنبؤ بشكل أفضل بتأثير جهود مكافحة التهريب على مجتمعات بأكملها - وليس فقط على الرجال. هذا أيضاً أمر بالغ الأهمية "لإلغاء تجريم" شخصية المهرب السائدة في الروايات الأوروبية. وفي النهاية تطوير سياسات تتوافق مع الواقع، بما في ذلك توفير سبل عيش بديلة تراعي ديناميكيات النوع الاجتماعي.

6. الاعتراف بالضرر الذي خلفته استراتيجية مكافحة التهريب في النيجر على صورة الاتحاد الأوروبي بين المسؤولين المحليين في النيجر والمجتمع المدني. ينتقد الكثيرون في النيجر إجراءات الاتحاد الأوروبي والحكومة بشأن الهجرة غير النظامية، مع الأخذ في الاعتبار الآثار العميقة لها على سبل العيش المحلية، والتدخل الثقيل والمتعدد الأوجه لمسؤولي الاتحاد الأوروبي في صنع السياسات في النيجر (بما في ذلك الضغوط الدبلوماسية ومساعدات التنمية وغيرها من أشكال الدعم المالي والوجود العسكري). قد يؤثر هذا في النهاية على مصداقية عمل الاتحاد الأوروبي في النيجر. ويتعين على صانعي السياسات الأوروبيين أن يصمموا استجابات متماسكة في مجال السياسات تتماشى مع أهداف ومعاهدات الاتحاد الأوروبي في البلدان الشريكة.

المقابلات

تم القيام بكل المقابلات عبر الهاتف في الفترة الواقعة بين آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر سنة 2020

رمز المقابلة	الذي تمت معه المقابلة	المكان
CS-1	ممثل عن المجتمع المدني	نيامي، النيجر
CS-2	ممثل عن المجتمع المدني	أغاديز، النيجر
HI-1	عامل في المجال الإنساني	باريس، فرنسا
HI-2	عامل في المجال الإنساني	بروكسل، بلجيكا
HN	عامل في المجال الإنساني	نيامي، النيجر
JI	صحفي	نيامي، النيجر
MN	مسؤول محلي	أرليت، النيجر
ON	مسؤول محلي سابق	أغاديز، النيجر
RI	باحث	بروكسل، بلجيكا
RN	باحث	نيامي، النيجر
TG	مرشد سياحي	نيامي، النيجر

المصادر والمراجع

- ABOUKA, A., BOTTO, D. G., MCCULLOUGH, A., MAYHEW, L., & OPITZ-STAPLETON, S. (2019). When rising temperatures don't lead to rising tempers. Climate and insecurity in Niger. BRACED. Retrieved from <https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/resource-documents/12946.pdf>
- ACHILLI, L. (2018). The "good" smuggler: the ethics and morals of human smuggling among Syrians. *The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science*, 676(1), 77-96.
- ALPES, M. J. (2016). *Brokering high-risk migration and illegality in West Africa. Abroad at any cost.* Routledge.
- ALTAI CONSULTING. (2020). EUTF monitoring and learning system: Sahel and Lake Chad (Q3 2019 report). Retrieved from https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/sites/euetfa/files/4th_quarterly_monitoring_report_for_the_eutf_sahel_and_lake_chad_region_-_full_report.pdf
- BA, I. (2020). Le commerce transsaharien et ses logiques d'accommodation par rapport au commerce transatlantique entre le XVe et le XIXe siècle. *Varia Historia*, 36(71), 329-60.
- BÅØS, M. (2020). A comprehensive EU strategy for Africa. Political dialogue: governance, security and migration. Brussels: European Parliament. Retrieved from [https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2020/603507/EXPO_BRI\(2020\)603507_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2020/603507/EXPO_BRI(2020)603507_EN.pdf)
- BENSAÂD, A. (2009). Introduction: le Maghreb entre "rétrécissement" du monde et mutations socio-spatiales. In A. Bensaâd (Ed.), *Le Maghreb à l'épreuve des migrations subsahariennes. Immigration sur émigration* (pp. 5-11). Paris: Karthala.
- BISH, A., HORSLEY, R., & MICALLEF, M. (2019). The human conveyor belt broken: assessing the collapse of the human-smuggling industry in Libya and the central Sahel. The Global Initiative Against Transnational Organised Crime. Retrieved from https://globalinitiative.net/wp-content/uploads/2019/04/GlobalInitiative-Human-Conveyor-Belt-Broken_March-2019.pdf
- BOYER, F. (2013). La figure de Pénélope ou l'immobilité dans le contexte

desmigrations circulaires. E-Migrinter, 11, 53-65.

BOYER, F. (2017). Va-et-vient et circulation : la contemporanéité des travaux de Jean Rouch sur les migrations sahéliennes. *Journal des Africanistes*, 87-1/2, 112-134.

BRACHET, J. (2011). The blind spot of repression: migration policies and human survival in the Central Sahara. In T. D. Truong & D. Gasper (Eds.), *Transnational migration and human security: the migration-development-security nexus* (pp. 57-67). Berlin, Heidelberg: Springer.

BRACHET, J. (2018). Manufacturing smugglers: from irregular to clandestine mobility in the Sahara. *The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science*, 16-35.

BREDELOUP, S., & PLIEZ, O. (2011). The Libyan migration corridor. Florence: European University Institute. Retrieved from <https://halshs.archives-souvertes.fr/halshs-00585315/document>

CLAES, J., & SCHMAUDER, A. (2020). When the dust settles: economic and governance repercussions of migration policies in Niger's north (CRU Report). Clingendael Institute. Retrieved from <https://www.clingendael.org/pub/2020/when-the-dust-settles/>

COUNCIL OF THE EUROPEAN UNION (Council of the EU). (2020). A new way forward on European migration and asylum policy - Presidency discussion paper. Retrieved from <https://www.statewatch.org/media/1449/eu-council-presidency-paper-way-forward-asylum-migration-12272-20.pdf>

CRAWLEY, H., DUVELL, F., JONES, K., & SKLEPARIS, D. (2016). Understanding the dynamics of migration to Greece and the EU: drivers, decisions and destinations (Research Brief No. 2). MEDMIG. Retrieved from https://www.compas.ox.ac.uk/wp-content/uploads/PB-2016-MEDMIG-Understanding_Dynamics_Migration_Greece_EU.pdf

EU EMERGENCY TRUST FUND FOR AFRICA (EUTF). (2018). PAIERA : 3 projets, un financement, des milliers de bénéficiaires. Retrieved from https://ec.europa.eu/trustfundforafrica/all-news-and-stories/paiera-3-projetsun-financement-des-milliers-de-beneficiaires_en

EUROPEAN BORDER AND COAST GUARD AGENCY (Frontex). (2020a). Who we are. Origins and tasks. Retrieved from <https://frontex.europa.eu/aboutfrontex/who-we-are/origin-tasks/>

EUROPEAN BORDER AND COAST GUARD AGENCY (Frontexb). (2020). Migratory map. Retrieved from <https://frontex.europa.eu/along-eu-borders/migratory-map/>

EUROPEAN COMMISSION (EC). (2004). Communication from the Commission. European Neighbourhood Policy Strategy Paper. Retrieved from https://ec.europa.eu/neighbourhood-enlargement/sites/near/files/2004_communication_from_the_commission_-_european_neighbourhood_policy_-_strategy_paper.pdf

EUROPEAN COMMISSION (EC). (2006). Communication from the Commission to the Council and the European Parliament. The global approach to migration one year on: towards a comprehensive European migration policy. Retrieved from <https://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=COM:2006:0735:FIN:EN:PDF>

EUROPEAN COMMISSION (EC). (2011). Communication from the Commission to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions. The Global Approach to Migration and Mobility. Retrieved from <https://eur-lex.europa.eu/legalcontent/EN/TXT/HTML/?uri=CELEX:52011DC0743&from=EN>

EUROPEAN COMMISSION (EC). (2015a). Communication from the Commission to the European Parliament, the Council, the European Economic and Social Committee and the Committee of the Regions. A European Agenda for Migration. Retrieved from https://ec.europa.eu/home-affairs/sites/homeaffairs/files/what-we-do/policies/european-agenda-migration/background-information/docs/communication_on_the_european_agenda_on_migration_en.pdf

EUROPEAN COMMISSION (EC). (2015b). The European Union's cooperation with Africa on migration. Retrieved from https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/MEMO_15_4832

EUROPEAN COMMISSION (EC). (2016). Commission announces New Migration Partnership Framework: reinforced cooperation with third countries to better manage migration [Press release]. Retrieved from https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/IP_16_2072

EUROPEAN UNION (EU). (2017). Niger: action and progress under the migration partnership framework June 2016 - June 2017. Retrieved from https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/factsheet_work_under_partnership_framework_with_niger.pdf

FARGUES, P. (2017). Four decades of cross-mediterranean undocumented migration to Europe: a review of the evidence. Geneva: IOM. Retrieved from https://publications.iom.int/system/files/pdf/four_decades_of_cross_mediterranean.pdf

FLEURY, A. (2016). Understanding women and migration: a literature review (Working Paper 8). KNOMAD. Retrieved from <http://www.atina.org.rs/sites/default/files/KNOMAD%20Understaning%20Women%20and%20Migration.pdf>

GHANEM, D. (2020). The smuggler wore a veil: women in Algeria's illicit border trade. Carnegie Middle East Center. Retrieved from <https://carnegieiemec.org/2020/09/14/smuggler-wore-veil-women-in-algeria-s-illicit-border-trade-pub-82691>

GOLOVKO, E. (2018). Players of many parts: the evolving role of smugglers in West Africa's migration economy (Briefing Paper). Dakar: Mixed Migration Centre. Retrieved from http://www.mixedmigration.org/wpcontent/uploads/2019/06/065_briefing-paper_smugglers_wa.pdf

GRÉGOIRE, E., & GAGNOL, L. (2017). Ruées vers l'or au Sahara: l'orpaillage dans le désert du Ténéré et le massif de l'Aïr (Niger). *EchoGéo*. <https://journals.openedition.org/echogeo/14933#tocto2n6>

GRÉGOIRE, E., & SCHOLZE, M. (2012). Identité, imaginaire et tourisme en pays touareg au Niger. *Via Tourism Review*, 2. Retrieved from <https://journals.openedition.org/viatourism/1102>

HOFFMANN, A., MEESTER, J., & NABARA, H. M. (2017). Migration and markets in Agadez: economic alternatives to the migration industry (CRU Report). Clingendael Institute. Retrieved from https://www.clingendael.org/sites/default/files/2017-10/Migration_and_Markets_Agadez.pdf

HOFMANN, S., & CABRAPAN, M. (2019). *Genero, sexualidades y mercados sexuales en sitios extractivos*. Mexico: Centro de Investigaciones y Estudios de Gé-nero.

INTERNATIONAL CRISIS GROUP. (2020). *Managing Trafficking in Northern Niger* (Report No. 285/Africa). Brussels: International Crisis Group. Retrieved from <https://www.crisisgroup.org/africa/sahel/niger/285-managing-traffickingnorthern-niger>

INTERNATIONAL ORGANIZATION FOR MIGRATION (IOM). (2002). *5+5 Dialogue on Migration in the Western Mediterranean*. Retrieved from

<https://www.iom.int/55-dialogue-migration-western-mediterranean>

INTERNATIONAL ORGANIZATION FOR MIGRATION (IOM). (2016). Egyptian unaccompanied migrant children: a case study on irregular migration. Retrieved from https://publications.iom.int/system/files/egyptian_children.pdf

INTERNATIONAL ORGANIZATION FOR MIGRATION (IOM). (2020a). Libya's migrant report. Key findings. Round 32 July-August 2020. Retrieved from https://displacement.iom.int/system/tdf/reports/DTM-Libya-Migrant_ReportKey-findings-R32-final.pdf?file=1&type=node&id=9758

INTERNATIONAL ORGANIZATION FOR MIGRATION (IOM). (2020b). Migration trends from, to and within the Niger. 2016-2019. Retrieved from https://displacement.iom.int/system/tdf/reports/iom_niger_fouryearreport_english_digital.pdf?file=1&type=node&id=10140

INTERNATIONAL ORGANIZATION FOR MIGRATION (IOM). (2020c). Niger - Rapport sur le suivi des flux de populations 38. Retrieved from <https://migration.iom.int/reports/niger-%E2%80%94-rapport-sur-le-suivi-des-flux-de-populations-38-ao%C3%BBt-2020?close=true>

International Organization for Migration (IOM). (2020D). IOM Libya monthly update: September 2020. Retrieved from <https://libya.iom.int/sites/default/files/news/September%202020%20Monthly%20Update.pdf>

JEGEN, L. (2020). The political economy of migration governance in Niger. Freiburg: ABI. Retrieved from <https://www.medam-migration.eu/de/publikationen/forschungspapiere/2020-research-papers/the-political-economy-of-migration-governance-in-niger-14226/>

LABORATOIRE D'ETUDES ET DE RECHERCHES SUR LED DYNAMIQUES SOCIALES ET DEVELOPPEMENT LOCAL (LASDEL). (2017). Lutter contre les mariages précoces par l'autonomisation des filles au Niger: rapport définitif de l'étude de base. Retrieved from <https://www.fillespasepouses.org/wp-content/uploads/2018/04/rapport-NIGER.pdf>

LATEK, M. (2019). La mise en œuvre du nouveau cadre de partenariat avec les pays tiers. Le cas du Niger. Brussels: European Parliament. Retrieved from [https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2019/640137/EPRS_BRI\(2019\)640137_FR.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/BRIE/2019/640137/EPRS_BRI(2019)640137_FR.pdf)

MAHY, P. (2011). Sex work and livelihoods: beyond the “negative impacts

on women” in Indonesian mining. In K. Lahiri-Dutt (Ed.), *Gendering the field towards sustainable livelihoods for mining communities*, Vol. 6, Asia Pacific Environment Monograph (pp. 49-66). Canberra: ANU Press, the Australian National University.

MIGRATING OUT OF POVERTY. (2019). *Migrants and smugglers: a comic about irregular migration from Senegal to Libya and Europe*. University of Sussex. Retrieved from <http://www.migratingoutofpoverty.org/files/file.php?name=191120-senegal-comic.pdf&site=354>

MOLENAAR, F. (2017). *Irregular migration and human smuggling networks in Niger*. Clingendael Institute. Retrieved from https://www.clingendael.org/sites/default/files/pdfs/irregular_migration_and_human_smuggling_networks_in_niger_0.pdf

MOLENAAR, F., URSU, A. E., TINNI, B. A., HOFFMANN, A., & MEESTER, J. (2017). *A Line in the sand: roadmap for sustainable migration*. Clingendael Institute. Retrieved from https://www.clingendael.org/sustainable_migration_management_Agadez/

MORENO-LAX, V. (2020). *EU external migration: policy and the protection of human rights*. Brussels: European Parliament. Retrieved from [https://www.europarl.europa.eu/thinktank/en/document.html?reference=EXPO_IDA\(2020\)603512](https://www.europarl.europa.eu/thinktank/en/document.html?reference=EXPO_IDA(2020)603512)

MOSER, C. (2020). The adverse effects of Niger’s anti-smuggling law. *Forced Migration Review*, 64, 67-9.

MOUSSAOUI, F. N. (2015). Le trabendo ou la mondialisation par la marge. *Politique Africaine*, 1, 117-128.

OUMAROU, H. (2016). Des femmes et des enfants de Kantché sur la route de l’Algérie: analyse socio-anthropologique d’un phénomène mal connu. *IOM*.

PAOLETTI, E. (2011). Migration and foreign policy: the case of Libya. *The Journal of North African Studies* 16(2), 215-31.

PERRIN, D. (2020). Smuggling of migrants: the misused spirit of the Palermo Protocol, in the light of the Nigerien experience [Blog post]. *Border Criminologies*. Retrieved from <https://www.law.ox.ac.uk/research-subject-groups/centrecriminology/centreborder-criminologies/blog/2020/05/smuggling>

PLAMBECH, S. (2016). Sex, deportation and rescue: economies of migration among Nigerian sex workers. *Feminist Economics* 23(3), 134-59.

REITANO, T. (2016). The Karthoum Process: a sustainable response to human smuggling and trafficking? (Policy Brief 93). Institute for Security Studies. Retrieved from <https://issafrica.s3.amazonaws.com/site/uploads/policybrief93.pdf>

RICHTER, L. (2019). Doing bizness: migrant smuggling and everyday life in the Maghreb. *Focaal*, 2019(85), 26-36.

SANCHEZ, G. (2020). Beyond militias and tribes: the facilitation of migration in Libya (Robert Schuman Centre Working Paper No. 9). Florence: EUI.

STATEWATCH. (2003). The story of Tampere: an undemocratic process excluding civil society. Retrieved from <https://www.statewatch.org/media/documents/news/2008/aug/tampere.pdf>

TABAPSSI, T. (2011). Genre et migration au Niger (CARIM-AS 2011/04). Florence: EUI. Retrieved from <https://cadmus.eui.eu/handle/1814/15589>

TUBIANA, J., WARIN, C., & SAENEEN, G. M. (2018). Multilateral damage. The impact of EU migration policies on central Saharan routes (CRU Report). Clingendael Institute. Retrieved from <https://www.clingendael.org/sites/default/files/2018-09/multilateral-damage.pdf>

TURNER, M. D., & TEAGUE, M. S. (2019). Trans-Saharan labour emigration from Niger: local governance as mediator of its underlying causes and consequences (Working Paper No. 16). ICLD. Retrieved from <https://www.local2030.org/library/606/Trans-Saharan-labour-emigrationfrom-Niger-Local-governance-as-mediator-of-its-underlying-causes-and-consequences.pdf>

UNITED NATIONS OFFICE FOR WEST AFRICA AND THE SAHEL (UNOWAS).(2020). A plot of land: hope restored in Agadez. Retrieved from <https://unowas.unmissions.org/plot-land-hope-restored-agadez>

VENTURI, B. (Ed.). (2017). The security-migration-development nexus revised: a perspective from the Sahel. Brussels: FEPS and Rome: IAI. Retrieved from https://www.feps-europe.eu/Assets/Publications/PostFiles/598_1.pdf

ZANDONINI, G. (2019). Malohiya-the unknown smuggler from Niger. Deutsche Welle (DW). Retrieved from <https://www.dw.com/en/malohiya-the-unknown-smuggler-from-niger/a-48483492>

ZANDONINI, G. (2020). The European chase for Saharan smugglers. Privacy International. Retrieved from <https://privacyinternational.org/longread/3347/european-chase-saharan-smugglers>

الاتجاهات والتحديات الراهنة بشأن تسهيل الهجرة غير النظامية في تونس والجزائر والمغرب

غابرييلا سانتشيز

Gabriella Sanchez

زميلة باحثة ورئيسة أبحاث تهريب
المهاجرين، مركز سياسات الهجرة
(MPC) في معهد الجامعة الأوروبية
(EUI)

خيرة عروش

Kheira Arrouche

طالبة دكتوراه، جامعة ليدز (Leeds)

ماتيو كاباسو

Matteo Capasso

زميل برنامج ماكس ويبر، مركز روبرت
شومان للدراسات المتقدمة (RSCAS)
في معهد الجامعة الأوروبية (EUI)

المقدمة

يقدم هذا الفصل لمحة عامة عن الاتجاهات الحديثة المتعلقة بتسهيل الهجرة غير النظامية إلى أوروبا من تونس والجزائر والمغرب، والتحديات التي يواجهها المهاجرون نتيجة محاولاتهم للهجرة. وهو مستمد من العمل الميداني الجماعي للمؤلفين في البلدان الثلاثة. وتُقرّ الدراسة بالأهمية المستمرة للمهربين وغيرهم من مُيسّري التنقل في الرحلات التي يقوم بها المهاجرون من غرب ووسط وشمال إفريقيا إلى خارج شمال إفريقيا. غير أنها تجادل أيضاً بأنّ رحلات الهجرة غير النظامية في البلدان الثلاثة تنطوي في كثير من الأحيان على مساعي ينظمها المهاجرون أنفسهم، إذ يتصرفون دون قصد إجرامي، ولا يسعون إلى تحقيق ربح مالي. وفي حين أنّ رحلات المهاجرين من شمال إفريقيا تقوم عادةً على المعابر البحرية وحدها، إلا أنّها ممكنة من خلال الأنشطة التحضيرية التي تتم على الأرض. أمّا بالنسبة للمهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى، فإنّ الرحلات إلى شمال إفريقيا، والجهود المحتملة لعبور البحر الأبيض المتوسط تتم بشكل أساسي على الأرض، وغالباً ما تنطوي على شراكات مع مهاجرين وسماسرة آخرين من نفس بلدانهم ومناطقهم.

ومع ذلك، فإنّ هذه الرحلات لا تخلو من التحديات، إذ يواجه المهاجرون في جميع أنحاء شمال إفريقيا مستويات متزايدة من التجريم، غالباً ما تكون معقدة حسب الجنس والطبقة والعرق. ويعود ذلك إلى الانغماس في شبكة قانونية تتألف من سلسلة من اتفاقيات الاتحاد الأوروبي مع الدول الثالثة التي تهدف إلى السيطرة على الهجرة غير النظامية إلى أوروبا، وقوانين حكومات شمال إفريقيا التي تُجرّم الهجرة غير النظامية. وهناك عمليات العودة والاعتقالات والمحاكمات الجماعية والسجن التي غالباً ما تكون مصحوبة بغرامات باهظة، ولكنّها لا تردع محاولات العبور بل تؤدي غالباً إلى رحلات جديدة وحوادث مأساوية وفقدان أرواح المهاجرين.

تشير النتائج، كما هو موضح في هذا التقرير، إلى أنّ التركيز على تصور أحادي لتسهيل الهجرة من حيث صلته بمجال الشبكات الإجرامية العابرة للحدود يشكل قراءة ضيقة إلى حدّ ما لديناميات الهجرة غير النظامية، ويمكن أن يؤدي إلى صياغة خاطئة أو استجابات سياسية غير كافية. والأكثر إثارة للقلق هو أنّ مثل هذا التصور الضيق يخفي أيضاً المخاطر المتزايدة والتجريم الذي يواجهه المهاجرون من جميع الأصول في أنحاء شمال إفريقيا كافة فيما يتعلق بضوابط الهجرة غير النظامية التي يمولها الاتحاد الأوروبي.

خطورة النظرة الأحادية

ركزت نسبة كبيرة من المؤلفات المعنية بديناميات تهريب المهاجرين في شمال إفريقيا على حالة ليبيا (سانتشي، هذا العدد) بوصفها واحدة من نقاط الانطلاق الرئيسية للهجرة غير النظامية نحو الاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط، وقد برزت ليبيا بحلول عام 2015 كحالة نموذجية في مشهد تحليل تهريب المهاجرين، فيما تُركت الديناميات في محاور الهجرة الأخرى في جميع أنحاء شمال إفريقيا دون تفحص ودراسة إلى حد كبير.

أصبح الخطاب المحيط بالوضع العام في ليبيا محورياً في حديث الاتحاد الأوروبي حول التهريب. فما تزال البلاد توصف بشكل منهجي - حتى اليوم - بأنها دولة منقسمة في حالة حرب، ومكان خطر بطبيعته (Bland, 2020, p. 16) حيث يخضع تهريب

المهاجرين لسيطرة الميليشيات والجماعات القبلية (التي تُصوّر بأنها عنيفة وبدائية، والسكان الأصليون خارجون عن نطاق السيطرة)، مما يعزز الاعتقاد والتصوير بأن البلاد فوضوية وخارجة عن القانون (Sanchez, 2020; Capasso, 2020).

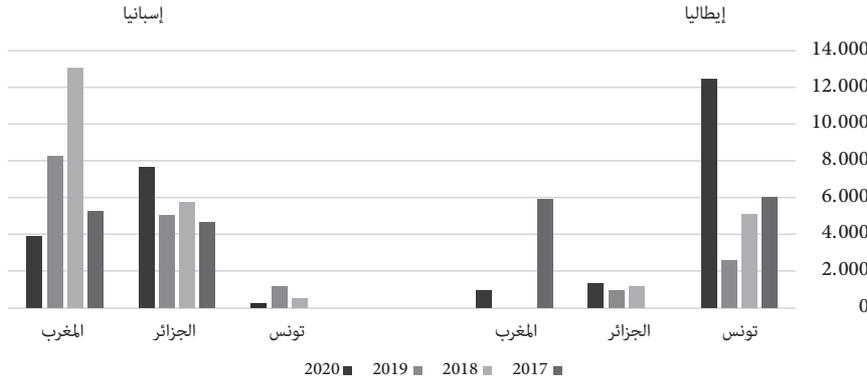
لا تنفي هذه التصريحات الإيحاء بوجود العنف والصراع في البلاد. وقد تم توثيق تسهيل الهجرة من ليبيا والمخاطر التي يتعرض لها المهاجرون في العبور على نطاق واسع ومكثف، فضلاً عن علاقات المخاطر المذكورة بممارسات إنفاذ قوانين الهجرة التي يراها الاتحاد الأوروبي، ولا سيما عودة المهاجرين، انظر (Council of the EU, 2021). وقد أدى ذلك إلى إيذاء المهاجرين دون داع لذلك، ليس فقط على أيدي أولئك الذين ينظمون رحلاتهم، بل على أيدي جماعات الميليشيات وخفر السواحل الليبي، والكيانات المفترسة الأخرى أيضاً، بما في ذلك الأشخاص العاديون. وبحلول نهاية ديسمبر 2020، تجاوز عدد المهاجرين واللاجئين العائدين إلى ليبيا 11800 شخص، في حين غرق ما يقدر بنحو 900 شخص في البحر الأبيض المتوسط أثناء محاولتهم الوصول إلى الشواطئ الأوروبية (OCHA, 2020).

ورغم أنّ هذه الأرقام فادحة ومرّوعة حقاً، تشير البيانات أيضاً إلى أنه حتى ظهور جائحة كورونا، كان معظم الأشخاص الذين يسافرون إلى ليبيا من دول جنوب الصحراء الكبرى وشمال إفريقيا وآسيا يفعلون ذلك للبقاء في البلاد، وليس بغرض الشروع في رحلات نحو أوروبا (Sanchez, 2020; REACH & Mercy Corps, 2018; IOM, 2020b). وعلى الرغم من الصراع القائم في البلاد، ظلّ عدد المهاجرين في ليبيا مستقراً تماماً. ولكنّ الانخفاض الكبير في عدد المهاجرين في ليبيا يشير إلى أنّ التداخات الاقتصادية للوباء، بدلاً من الصراع نفسه، دفعت العديد منهم للعودة إلى بلدانهم الأصلية أو الانتقال إلى بلدان أخرى، وفي بعض الحالات إلى محاولة عبور البحر الأبيض المتوسط. وتشير مصفوفة تتبع النزوح التابعة للمنظمة العالمية للهجرة (IOM) إلى أنّ 80,000 من المهاجرين غادروا ليبيا منذ بداية الوباء، ومعظمهم اتجهوا أو عادوا في المقام الأول إلى البلدان المجاورة (IOM, 2020a).

كما هو الحال في ليبيا، أثر وصول جائحة كورونا بشكل كبير على سبل عيش الناس الهشة وغير المستقلة أصلاً في جميع أنحاء تونس والجزائر والمغرب. واجتمعت أزمة الوباء الطويلة الأمد بطبيعتها مع سنوات من عدم الاستقرار الاقتصادي والبطالة ونقص الفرص والتضخم والاضطرابات السياسية، إلى جانب تصور أنه على الرغم من استمرار سلسلة الانتفاضات، فمن المرجح أن تظلّ الظروف على حالها. وقد أدى ذلك إلى زيادة مفاجئة - وهو أمر متوقع - في عدد المغادرين من هذه البلدان الثلاثة نحو إيطاليا وإسبانيا في عام 2020. وقد دفعت القلاقل وحالة الهشاشة وعدم الاستقرار مع التهميش والحرمان الشامل من الحقوق الآلاف من العائلات ومجموعات الشباب التونسية والجزائرية والمغربية إلى البحر، وغالباً ما كان لذلك عواقب كارثية وخيمة (Mahdhi, 2021; Brahim, 2020 & 2019).

عانى المهاجرون من جنوب الصحراء الكبرى المقيمون في شمال إفريقيا اضطرابات كبيرة نتيجة الوباء والقيود المفروضة على التنقل، مما جعل من المستحيل عليهم الاحتفاظ بوظائفهم أو الحصول على دخل. كما أدى إغلاق الحدود والقيود المفروضة على السفر المرتبطة بالوباء إلى عدم قدرة الكثيرين على العودة إلى بلدانهم الأصلية. ويجب أن نضيف إلى هذا العنصرية والتمييز المنهجين اللذين يواجههما المهاجرون من جنوب الصحراء الكبرى وغيرهم من المهاجرين المُصنّفين على أساس عرقي في جميع أنحاء المنطقة، وهو ما يصوغ ويشكّل طريقة تعاملهم مع سلطات الهجرة واستجابتهم لها (Gazzotti & Hagan, 2020; Tyszler, 2020).

الشكل 1: الوافدون (2017-2020) حسب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)¹.



وخلاصة القول: على الرغم من أزمة كورونا، ظلّ الناس يشعرون في رحلات الهجرة هرباً من ظروفهم. وفي الوقت نفسه، لم يتم تعليق أنشطة إنفاذ قوانين الهجرة. وأدى التركيز المفرط على ديناميات الهجرة المتجهة إلى أوروبا في ليبيا إلى ترك الحالات الموجودة في البلدان الأخرى في المنطقة دون المستوى المطلوب من التفحص، ويسعى هذا الفصل إلى المساعدة في تقليص هذه الفجوة.

أدى التركيز المفرط على ديناميات الهجرة المتجهة إلى أوروبا في ليبيا إلى ترك الحالات الموجودة في البلدان الأخرى في المنطقة دون المستوى المطلوب من التفحص

محاولات لمواجهة الهجرة غير النظامية جنوب الصحراء الكبرى

كان الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي والنيجر الذي أدى إلى تجريم النقل المحلي والتجارة المرتبطة به باعتبارهما تهريباً للمهاجرين، انظر (فخري، هذا العدد) و (Brachet, 2018)، تذكيراً للدول في جميع أنحاء شمال إفريقيا بالفوائد المحتملة التي يمكن أن تتحقق بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي في الجهود المبذولة للسيطرة على حركة المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى في المنطقة. وقبل الاتفاق وبعده، وقعت المغرب وتونس اتفاقيات مهمة مع الاتحاد الأوروبي تسمح لهما بالاستفادة من مخاوف الاتحاد المتعلقة بالهجرة غير النظامية من جنوب الصحراء الكبرى. وحتى الجزائر، وعلى الرغم من مقاومتها لضغوط وحوافز الاتحاد الأوروبي، ورفضها حتى يومنا هذا التوقيع على أيّ اتفاق رسمي للسيطرة على الهجرة غير النظامية (Cassarino, 2018)، استفادت بشكل غير مباشر من صندوق الاتحاد الأوروبي الانتمائي للطوارئ الخاص بأفريقيا من خلال تلقي الأموال من أجل التدريب على مكافحة التهريب والإتجار بالبشر (Zardo & Loschi, 2020).

استهدفت معظم جهود مكافحة الهجرة غير النظامية في تونس والجزائر والمغرب تحركات مهاجري جنوب الصحراء الكبرى. وفي السنوات الأخيرة، اعتُبر ترحيل هؤلاء المهاجرين من مدن الجزائر والمغرب إلى مجتمعات بعيدة في الداخل (Gazzotti & Hagan, 2020) وإلى الحدود الجنوبية (Arrouche, forthcoming; Alarm Phone Sahara, 2020).

(1) لم يكن الجزائريون من بين الجنسيات العشر الأوائل الوافدة إلى إيطاليا في عام 2017. وكان الأمر نفسه مع الوافدين المغاربة إلى إيطاليا في عامي 2018 و 2019، والتونسيين الذين وصلوا إلى إسبانيا في عام 2017. المصدر: (UNHCR, n.d).

علامة على التزام كلا البلدين بالمساعدة في السيطرة على الهجرة غير النظامية إلى أوروبا، ولكن داخل حدودهما خصوصاً، وهذا غالباً على حساب تصوير وجود المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى على أنه تهديد أمني.

إن ممارسة الإبعاد القسري لمهاجري جنوب الصحراء الكبرى من مجتمعاتهم المحليّة أو مجتمعات المهاجرين التي يعيشون فيها إلى مناطق نائية تؤدي إلى اضطراب حياتهم اليومية وتعطيلها بشكل جذري. فقد حدثت في الجزائر اعتقالات جماعية شملت مهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى أو حتى مواطنين جزائريين تم تصنيفهم على أنهم من جنوب الصحراء الكبرى في مدن كبيرة مثل وهران والجزائر العاصمة، وعلى الأخص في مدينة تمنراست الجنوبية (وهي مدينة تقطنها أغلبية مهاجرة بالقرب من الحدود مع النيجر). وقد تمّ في الفترة (بين 31 سبتمبر و 27 أكتوبر 2020) ترحيل ما لا يقل عن 6747 شخصاً من الجزائر إلى النيجر، وأدت جهود مماثلة بين 12 و 14 نوفمبر من نفس العام إلى ترحيل 1089 مهاجراً وجدوا أنفسهم فجأة على الحدود النيجيرية دون ممتلكاتهم، وهم يفتقرون إلى الموارد والحماية (Alarm Phone Sahara, 2020). وغالباً ما يتم تصوير المهاجرين من جنوب الصحراء المحتجزين في مواقع البناء أو غيرها من مواقع العمل عبر المناطق الحضرية في البلاد، على أنهم يشكلون تهديدات أمنية لاستقرار البلاد، ومع ذلك يتم الاعتماد عليهم كقوى عاملة غير نظامية يمكن التخلص منها.

كما تنتشر
المداهمات ضد
مهاجري جنوب
الصحراء الكبرى
في المغرب، إذ يتم
اقتلاع المهاجرين
من مجتمعاتهم
ومصادر دخلهم من
خلال نقلهم بالقوة
إلى مجتمعات ريفية
ناحية

كما تنتشر المداهمات ضد مهاجري جنوب الصحراء الكبرى في المغرب، إذ يتم اقتلاع المهاجرين من مجتمعاتهم ومصادر دخلهم من خلال نقلهم بالقوة إلى مجتمعات ريفية نائية، حيث يتردد السكان في كثير من الأحيان في قبولهم كجيران ويعرضونهم لممارسات عنصرية وتمييز (Gazzotti & Hagan, 2020; Boulbina, 2019). ويؤدي هذا الاقتلاع المستمر إلى إدامة الظروف السيئة للمهاجرين التي تتسم بالعجز الشديد والبطالة أو العمالة الجزئية والتشرد، فيما يلجأ بعضهم إلى التسول من أجل البقاء، مما يزيد من ظهورهم والتعبير عنهم كعبء اجتماعي، وهو ما يشجع على المزيد من الإذلال والإساءة (Gazzotti & Hagan, 2020).

وفي حين لم يتم الإبلاغ في تونس عن مداهمات وعمليات نقل قسري من النوع الذي تمّ توثيقه في الجزائر والمغرب، إلا أنّ هناك ممارسات أخرى تُعرّض المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى للخطر، إذ يتم فرض غرامات باهظة على أولئك الذين لا يجددون التأشيرات التي تم الحصول عليها عند الوصول، بسبب عدم قدرتهم على تحويلها إلى تصاريح عمل أو إقامة. ويفيد المهاجرون بأنّ الغرامات هي التي تمنعهم في كثير من الأحيان من مغادرة البلاد. فتقطع السبل بالمهاجرين في تونس مع عدم قدرتهم على إيجاد عمل جعلهم في ظرف قاس وموقف ضعيف (REACH & Mercy Corps, 2018). وبدلاً من البقاء في تونس، يختار الكثيرون السفر بشكل غير نظامي إلى بلد آخر، أو استخدام الأموال التي كانوا سيستخدمونها لدفع غراماتهم في تغطية مصاريف التهريب إلى أوروبا.

والخلاصة هي أنّ المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى الذين تعرّضوا لأساليب إعادة التوطين القسرية، غالباً ما يجدون طريقهم للعودة إلى مجتمعاتهم، حيث يقومون بتغطية نفقاتهم بمدخرات خفية أو بمساعدة الأصدقاء الذين يرسلون إليهم أموالاً من أجل عودتهم (Arrouche, forthcoming). وقد يقرر بعضهم العودة إلى بلدانهم الأصلية، بينما قد يختار البعض الآخر الانتقال إلى مدن أخرى أو إلى بلد مختلف في المنطقة، إذ قرّر العديد من الذين سئموا المضايقات، وابتأوا مثقلون بالديون في كثير من الأحيان، متابعة الرحلات عبر البحر الأبيض المتوسط (Arrouche, forthcoming; Sanchez, 2020; REACH & Mercy Corps, 2018).

مكافحة مغادرة مهاجري شمال إفريقيا

ومهما يكن، فإن الهجرة من شمال إفريقيا لا تقتصر على المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى فقط، فقد حدثت خلال العام الماضي - رغم انتشار الوباء - زيادة كبيرة في عدد المهاجرين التونسيين والجزائريين والمغاربة الذين يهاجرون بشكل غير نظامي إلى إيطاليا وإسبانيا.

يأمل المغرب وتونس (بعد الربيع العربي) من خلال الاستجابة لمشكلة الهجرة والتصدي لها، والتي هي في صميم سياسة الاتحاد الأوروبي لمكافحة التهريب (المتعلقة بالمهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى)، أن يمنحهما الاتحاد امتيازات خاصة فيما يتعلق بهجرة مواطنيهما (تتمثل في زيادة الموافقات على التأشيرات، وبرامج التوظيف، وما إلى ذلك) (Zardo & Abderrahim, 2018). وفي حين تلقت بعض البلدان دعماً كبيراً لإدارة الهجرة الصادرة من جنوب الصحراء الكبرى، ما يزال مواطنوها يجدون في الوقت نفسه عقبات مستمرة أمام جهودهم للسفر بشكل قانوني.

وأفاد أشخاص في مختلف أنحاء تونس والجزائر والمغرب بعدم تمكنهم من الحصول على تأشيرة للسفر بشكل قانوني على الرغم من تقديم المستندات المطلوبة، وصرف مبالغ كبيرة من المال في السفارات المحلية. إن الشعور بعدم الاحترام وسوء المعاملة الذي يشعر به الكثيرون نتيجة لرفض منحهم التأشيرة يغذي عدم ثقتهم في مزاعم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بأنها تدعم الهجرة النظامية والأمنة والمنظمة، وغالباً ما يدفعهم ذلك - في الواقع - إلى البحث عن مهربي المهاجرين للشروع في رحلات غير نظامية، أو تنظيم رحلة خاصة بهم (Capasso, forthcoming).

وفي المحصلة، كان للجهود المبذولة للسيطرة على التنقل في شمال إفريقيا آثار خطيرة على حياة المهاجرين من بلدان جنوب الصحراء الكبرى والدول المغاربية. وفي حين لعب الوباء دوراً في الحد من قدرة الناس على التنقل، إلا أنه لم يوقف الهجرة غير النظامية ولا الطلب على خدمات التهريب. وإذا كان الارتفاع الكبير في عدد الوافدين يدل على أن إجراءات إنفاذ قوانين الهجرة ومراقبة الحدود لم تكن كافية لردع أو منع التنقل داخل شمال إفريقيا، فإنها لم تكن كافية أيضاً عبر البحر الأبيض المتوسط. وعلاوة على ذلك، أدى الافتقار إلى التغيير الديمقراطي، وتزايد أوجه عدم المساواة التي يواجهها الناس في جميع أنحاء المنطقة إلى زيادة الحرمان من الحقوق لدى أعداد أكبر من الرجال والنساء والشباب الذين ينظرون إلى الهجرة غير النظامية كأحد البدائل القليلة المتاحة لتحسين حياتهم.

وعلى الرغم من تضمين مختلف المهاجرين والخبرات في البحث، لا تزال ديناميات رحلات الهجرة غير النظامية وتسهيلها خارج شمال إفريقيا غير مفهومة جيداً. ويقدم القسم التالي رؤى تجريبية من العمل الميداني الذي قام به المؤلفون في البلدان الثلاثة. وهو يدعو إلى تحليل أعمق للآثار التي قد تترتب على تطوير أو محاولة تنفيذ سياسة مكافحة التهريب على الأشخاص في أرض الواقع، بالنظر إلى تنظيم الرحلات غير النظامية والجهات الفاعلة فيها، في ضوء الميثاق الجديد بشأن اللجوء والهجرة.

تسهيل الهجرة غير النظامية في شمال إفريقيا

يلخص هذا القسم البيانات المتعلقة بطرق تنظيم رحلات الهجرة من تونس والجزائر والمغرب نحو أوروبا وداخل شمال إفريقيا. وهو مستمد من البيانات التي جمعها المؤلفون الثلاثة في جميع أنحاء البلدان الثلاثة في عام 2019 والرابع الأول من عام 2020 قبل وصول الوباء. ويتضمن مقابلات مع المهاجرين ومسؤولي الحدود، وغيرهم من المسؤولين الحكوميين والمجتمع المدني، وموظفين من المنظمات الدولية، كما يتضمن الرصد الميداني وملاحظات المشاركين. وعلى الرغم من أنّ القيود التي فرضها الوباء حدّت من إمكانية القيام بعمل ميداني إضافي، تمت مقارنة المعلومات المتاحة والتحقق منها من خلال مكالمات بين المؤلفين والباحثين الآخرين ومصادر المعلومات في هذا المجال. ويستند الفصل أيضاً على المؤلفات المتعلقة بالهجرة غير النظامية من شمال إفريقيا، إذ تقدم كلّ تلك المصادر مجتمعةً لمحة عامة عن تجارب المهاجرين فيما يتعلق برحلاتهم (الطرق التي يجتمعون بها، والاستراتيجيات التي يعتمدون عليها لتنظيم رحلاتهم، والجهات الفاعلة التي تدعمهم).

على الرغم من عدم ذكر بعض الحالات والطرق كجزء من التجارب الشخصية للمهاجرين وغيرهم من أصحاب المصلحة الذين تمت مقابلتهم، فإننا ندرك أنه قد تكون هناك استراتيجيات أخرى تسمح للمهاجرين بالسفر والوصول إلى وجهات في أوروبا وأماكن أخرى غير تلك المحددة أدناه. فقد أبلغ المهاجرون، على سبيل المثال، عن حالات تتعلق بأشخاص حصلوا على تأشيرات بطريقة احتيالية سمحت لهم بدخول بلد المقصد والبقاء بعد انتهاء مدة تصاريحهم، وتحدث آخرون عن المهربين الذين يبيعون الرحلات على متن قوارب عالية السرعة لا يمكن اكتشافها فعلياً. كما أفادوا بأنهم سمعوا عن مجموعات تهريب عالية التنظيم قد تسهل الوصول إلى وثائق سفر أصلية أو عالية الجودة تسمح للمهاجرين بالوصول إلى وجهة محددة مقابل رسوم مرتفعة جداً. ومع ذلك، لم يكن أيّ من هذه الحالات ضمن تجارب المهاجرين الذين اتصلنا بهم، أو الحالات التي تم تحديدها في معظم الأدبيات، فهم يفتقرون في غالبيتهم العظمى إلى رأس المال ويكافحون لتغطية نفقاتهم. وبعبارة أخرى، واجه المهاجرون درجة كبيرة من ضعف القدرة المالية، ممّا منعهم من الوصول إلى تحمل نفقات السفر التي لم يستطع تحمل تكلفتها حتى أولئك المنظمين محلياً، إذ اضطروا إلى الاعتماد على استراتيجيات أقلّ أماناً بأسعار معقولة متاحة لهم، وسيتم وصفها لاحقاً.

ونميز فيما يلي بين الرحلات عبر البحر الأبيض المتوسط - مع التركيز على تجارب المهاجرين من شمال إفريقيا - والرحلات البرية للمهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى. وهذا لا يعني أنّ الرحلات مقصورة على مجموعة أو أخرى، بل هي محاولات لتصوير مجموعة متنوعة من الجهود، إذ غالباً ما يسافر المهاجرون من شمال إفريقيا عن طريق البر أو الجو إلى بلدان أخرى في المنطقة حين يرون أنه قد يكون من الأسهل الوصول إلى الوجهة المطلوبة، بينما يشرع المهاجرون من جنوب الصحراء الكبرى أيضاً في رحلات بحرية. ولا يُعتبر أيّ نوع من هذه الرحلات شكلاً منفصلاً تماماً من أشكال السفر. وبمعنى آخر، قد تجمع الرحلات بين الخصائص الموجودة في الفئات الأخرى.

تنظيم الرحلة عبر البحر الأبيض المتوسط

تحدد البيانات التي تم جمعها ثلاث طرق على الأقل لتنظيم الرحلات عبر البحر الأبيض المتوسط. فهناك رحلات يمكن أن تنطوي على جهود مُمولة ذاتياً أو منظمة ذاتياً من قبل العائلة و/ أو مجموعة من الأصدقاء، ورحلات منظمة مجتمعياً يوفر

قادتها أو منظموها فرصاً للمسافرين المحتملين لدفع ثمن الرحلة من خلال أداء مهام محددة، والرحلات التي يدفع فيها الركاب رسوماً وينضمون إلى رحلة مبرمجة (وغالباً ما يتم تجنيدهم من قبل السماسرة).

الجهود الممولة ذاتياً وذاتية التيسير

حددنا في البلدان الثلاثة مجموعات من الأشخاص الذين قرروا الشروع في رحلة تجمع بين مواردهم ومعرفتهم الجماعية. (وهي تتألف - على نحو شبه دائم - من مهاجرين تونسيين أو جزائريين أو مغاربة). ويتم تجميع هذه الرحلات بشكل أساسي من قبل مجموعات من الأصدقاء الذين يعرف بعضهم بعضاً، أو من العائلات الممتدة، أو الجيران الذين يعتمدون على مهارة ومعرفة الآخرين في المجموعة (Mabrouk, 2009; Friese, 2015; Moussaoui, 2015). وكان المألوف العثور على صيادين بين الركاب، كانت معرفتهم الملاحية وبصيرتهم حاسمة في الرحلة.

وبالنسبة لهذه الرحلات، يجمع المشاركون المدخرات أو الأرباح معاً، ويطلبون مساهمات من الأصدقاء أو أفراد الأسرة في البلد وفي الشتات، أو يبيعون ممتلكاتهم لدى الجميع القدرة نفسها على الدفع أو تقديم مساهمة مالية مُحددة، مما يجعل هذه الرحلات تعتمد بشكل كبير على التضامن والروابط المجتمعية. وعلى سبيل المثال، تشمل بعض هذه الرحلات النساء والشباب الذين قد تكون مواردهم المالية محدودة وأقل من موارد الرجال، انظر (IOM, 2016). وصفت Souiah (2012) حالات النساء اللواتي تمت دعوتهن للانضمام إلى هذه الرحلات على الرغم من تقديم مساهمات مالية محدودة أو عدم تقديم مساهمات مالية، كي يستطعن التخلص من العنف المنزلي أو العنف القائم على الجنس، أو إخفاء حالات الحمل غير المرغوب فيها / خارج إطار الزواج، أو تجنب القيود المجتمعية أو الأسرية الأخرى.

العمل مقابل الرسوم

غالباً ما يتفاوض كلٌّ من مواطني البلدان الثلاثة والمهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى (من الرجال والشباب الذين تقطعت بهم السبل خلال رحلتهم) ليجدوا مكاناً لهم على متن القوارب مقابل العمل، مما يضع مهاراتهم ومعرفتهم تحت تصرف منظمي تلك رحلة، ويسمح لهم بتقليل تكاليف رحلتهم بهذه الطريقة.

ويمكن لهؤلاء الأشخاص تأمين رسوم الرحلة عبر: تأمين الإمدادات (القوارب والمحركات والأدوات اللازمة لإصلاح أو تجهيز القارب)، وإحضار الوقود أو الزيت أو الإمدادات الغذائية للرحلة، أو العمل كراصد مراقب، مما يضمن ألا تستطيع أجهزة إنفاذ القانون تحديد مكانها أو نقاط انطلاقها. وقد يساعدون أيضاً في رعاية المسافرين، عن طريق إحضار الماء أو الطعام لهم، أو ضمان هدوتهم قبل مغادرتهم. كما أنهم يظلون على اتصال بالمنظمين الآخرين وسائقي سيارات الأجرة والباعة الجائلين وما إلى ذلك، لضمان مغادرة سلسلة، على أمل ألا يتم اكتشافهم.

السفر كعميل يدفع

يملك بعض المهاجرين الطامحين (من شمال إفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى) الموارد المالية اللازمة لتغطية التكاليف المرتبطة برحلة تهريب منظمة. وغالباً ما يتم تغطية رسوم التهريب أو دفعها من خلال المَدخرات الشخصية، وبدعم من أفراد الأسرة في كل من بلد المنشأ أو في الشتات. ومن المعروف أن الآباء يعتبرون رحلات أولادهم استثمارات مُحتملة، قد توفر عوائد مالية كبيرة، وتضمن لهم مستوى من الاستقرار في شيخوختهم في حالة نجاح الرحلة، وغالباً ما يبيعون العقارات أو الأملاك الموروثة أو الأشياء الثمينة الأخرى لتغطية تكاليف التهريب (Capasso, forthcoming).

تشير البيانات الواردة من تونس إلى أن هذه الرحلات أقرب إلى أن تكون منظمة من قبل مجموعات تهريب تعمل محلياً، وهي أكبر وأكثر تنظيماً (مقارنة بتلك التي يشكّلها الجيران أو الأصدقاء أو أفراد الأسرة الذين تم ذكرهم سابقاً). وفي الحالة التونسية، غالباً ما تضمنت هذه الرحلات السفر على متن سفن أكبر تستوعب ركاباً جندهم عدة وسطاء. وتشير المقابلات التي أجريت في تونس بين أفراد البحث والإنقاذ أيضاً إلى أن هذه الرحلات منظمة بدقة حسب العرق (Capasso, forthcoming; Sanchez, 2020). وهذا يعني أن الرحلات نادراً ما تشمل المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى وشمال إفريقيا معاً، والسبب هو أن احتمال إعادة القوارب التي تحمل مهاجرين تونسيين فقط من قبل خفر السواحل يبقى أقلّ من احتمال إعادة تلك التي تنقل المهاجرين من البلدان الإفريقية أو الآسيوية.

تنظيم رحلة برية

تتضمن رحلات المهاجرين نحو أوروبا قدراً كبيراً من النشاط البري والسفر رغم ما تعطيه بأنها برية فقط

تتضمن رحلات المهاجرين نحو أوروبا قدراً كبيراً من النشاط البري والسفر رغم ما تعطيه من انطباع بأنها برية فقط. ويشير عدد الوافدين إلى السواحل الإسبانية إلى أنّ المهاجرين التونسيين يسافرون إلى المغرب لمحاولة دخول إسبانيا، كما تفعل أعداد كبيرة من الجزائريين. ولا بدّ للمهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى من السفر براً عبر بلدان بأكملها قبل الوصول إلى بلدان في شمال إفريقيا، ثم الوصول إلى السواحل على طول البحر الأبيض المتوسط أو المحيط الأطلسي في حالة محاولتهم الوصول إلى الأراضي الأوروبية.

يحدد بحثنا شكلين حاسمين للتنظيم بين أولئك الذين يُسهّلون الخدمات على الأرض: نوع الوسطاء أو الميسرين الفرديين الذين غالباً ما يقدمون خدمات فردية للمهاجرين، ويربطونهم بمجموعات أكبر رغم عملهم بشكل مستقل؛ والوسطاء الذين يعملون على شكل مجموعات تتكون عادة من المهاجرين من نفس البلد والمنطقة. وكما ذكرنا في القسم السابق: ليست هذه الفئات منفصلة بل يمكن أن تجمع بين هذين النوعين من الوسطاء.

الوسطاء أو السماسرة المستقلون

غالباً ما يُعرف الوسطاء أو الوسطاء المستقلون باسم "رجال الاتصال" (Lucht, 2011) أو جالبي الزبائن (Migrating out of Poverty, 2019). وهم يميلون إلى العمل بشكل مستقل، بالتنسيق مع الآخرين الذين يسعون أيضاً إلى جني ربح سريع من تسهيل مراحل معينة من رحلات المهاجرين. وهم أنفسهم رجال مهاجرون سابقون أو عابرون (من النساء أو الشباب أو الأطفال) يقومون - مقابل رسوم مالية - بربط مهاجرين

آخرين بأشخاص محليين يقدمون خدمات مثل الإسكان أو الإقامة أو النقل أو تنسيق رحلات بحرية طويلة. إنهم يعتمدون على وسطاء مستقلين آخرين مثل أصحاب الأراضي وسائقي سيارات الأجرة وأصحاب الفنادق وحتى المرشدين الروحيين (Richter, 2019) للقيام بعملهم. وبصفتهم وسطاء "يوصلون ويتاجرون عبر الفجوات في البنية الاجتماعية" (Stovel & Shaw, 2012)، فإنهم يدركون جيداً الهشاشة المالية لعملائهم أيضاً، ولذلك تكون الرسوم التي يفرضونها غالباً قابلة للتفاوض، ويتم تداولها مقابل السلع أو الخدمات أو الحالات المستقبلية (Maher, 2018).

تميل أدوار الوسطاء المستقلين إلى أن تكون موسمية أو مؤقتة، حسب الطلب. وتشير الأدلة من تونس والجزائر، على سبيل المثال، إلى أن الأرباح المتواضعة والمحدودة التي يدرونها تعني أنه يجب عليهم الجمع بين مصادر الدخل المختلفة لكسب عيشهم (Mabrouk, 2009; Richter, 2019).

الوسطاء العاملون في مجموعات

يتم تنظيم بعض الوسطاء أيضاً على شكل مجموعات أكثر تماسكاً تقدم خدمات للمهاجرين مقابل رسوم. وتُعرف أكثر أماكن وجود هؤلاء السماسرة شيوياً باسم (الغيتو) أو الردهات. نجد العديد منها في الجزائر والمغرب، وهي منازل و/ أو شقق يمكن للمهاجرين دخولها والإقامة فيها أثناء الترتيب للعبور البحري أو الرحلات البرية الأخرى. وكثير من المهاجرين الذين يصلون إلى الغيتو أو الردهات يفعلون ذلك من خلال اتصالات أو إحالات من مهاجرين آخرين يمكنهم أن يشهدوا على الخدمات المقدمة.

يوفر الغيتو والردهات مساحة آمنة نسبياً خالية من السماسرة المتنافسين والجهات الإجرامية والشرطة. ويقسم الغيتو حسب البلد والمنطقة، ويشرف على هذه الأماكن أو يحرسها رئيس أو زعيم يتلقى جزءاً من الرسوم التي يدفعها المهاجرون للحفاظ على النظام والسلامة لجميع المقيمين (Migrating out of Poverty, 2019; Pian, 2010). وغالباً ما توجد الغيتوات والردهات في الأحياء التي يغلب عليها المهاجرون في مدن مثل تمناست في جنوب الجزائر أو وهران في شمالها أو الرباط في المغرب. وتشير البيانات إلى أن بعضها مملوك أو تديره نساء - مهاجرات ومن البلد نفسه (Richter, 2019).

تسهيل الهجرة غير الشرعية والأسواق الإجرامية الأخرى

تشجيع الادعاءات بأن تهريب المهاجرين وتسهيل الهجرة غير النظامية هي أنشطة متقاربة مع جرائم أو أسواق أخرى في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل. ومن الشائع الإشارة إلى تورط مهربي المهاجرين في تهريب الأسلحة والمخدرات والوقود. وتعتبر الروابط المزعومة بين النشاط الإرهابي وتهريب المهاجرين من الأمور ذات الأهمية الكبيرة لواضعي السياسات، نظراً إلى هجمات حصلت في الأراضي الأوروبية. كما تشجع أيضاً الإشارات إلى تورط المهاجرين الذكور من جنوب الصحراء الكبرى في الاتجار بالمخدرات وتورط النساء كذلك في الدعارة كضحايا للاتجار بالبشر.

على الرغم من انتشار الإشارات في كل مكان إلى ارتباط تهريب المهاجرين بالأسواق الإجرامية الأخرى، فإن البيانات المتعلقة بالتقارب الجنائي ضئيلة إلى حد ما

وعلى الرغم من انتشار الإشارات في كل مكان إلى ارتباط تهريب المهاجرين بالأسواق الإجرامية الأخرى، فإن البيانات المتعلقة بالتقارب الجنائي ضئيلة إلى حد ما، (انظر ديميتريادي، هذا العدد). والآراء حول التقاء التهريب والإرهاب - على سبيل المثال - ما تزال منقسمة. وبينما يعتبر بعض الكتاب أن روابط الإرهاب بالتهريب قوية للغاية،

مستشهدين بمزاعم أن الجماعات الإرهابية تجذب إلى إمكانات أرباح التهريب (Lounnas, 2018; GITOC, 2015)، أظهر آخرون أن مجموعات التهريب تفتقر إلى وجود دوافع أيديولوجية، بينما تركز الجماعات الإرهابية بشكل أكبر على الحفاظ على سرية أنشطتها، وتعتمد - بالتالي - على طرق وقنوات محددة لتسهيل رحلات عناصرها (Achilli & Tinti, 2019). ويبدو أيضاً أن التهديد الإرهابي (الحقيقي والمُلَقَّق) قد استُخدم عدة مرات من قبل الحكومات في جميع أنحاء شمال إفريقيا لمنع التعاون في المستقبل بين الإرهابيين والجماعات الإجرامية الأخرى (Arrouche, forthcoming)، وللحد من تهريب السلع والخدمات (Moussaoui, 2015; Boukhars, 2019)، ولتكتيف مراقبة الجماعات التي تعتبر تهديداً للأمن القومي - بما في ذلك المهاجرين غير الشرعيين أيضاً (Zardo & Loschi, 2020).

وخلال المقابلات التي أجريت في تونس مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، قُدمت أمثلة على انضمام شباب إلى بعض الجهود الرامية إلى زعزعة استقرار السياسة المحلية، والانضمام إلى الجماعات المُصنَّفة على أنها متطرفة. ومع ذلك، قالت المصادر إن هذه المشاركة يجب أن تُفهم على أنها مؤقتة وموسمية ومدفوعة باليأس الاقتصادي، ولا يجوز تفسيرها على أنها علامة على تحول الشباب إلى أيديولوجية معينة أو اعتناقهم الدائم لإيديولوجية معينة (Sanchez, 2020; Jensen & Vigh, 2018). وتُظهر البيانات التي تم جمعها على طول الحدود التونسية الليبية أيضاً أن الأشخاص قد ينخرطون في ممارسات مختلفة (مشروعة وغير مشروعة) خلال أوقات مختلفة من العام، أو بناء على الطلب والربحية ومدى الشعور بالعار الاجتماعي من بعض هذه الأعمال (Sanchez, forthcoming; Capasso, 2020). ويُنظر إلى المشاركة في تهريب القود، على سبيل المثال، على أنها نشاط أكثر استقراراً (ومريح في نفس الوقت) وخاضع لمستويات مختلفة من المراقبة والسيطرة، وقد يصحّ مثلاً على ذلك انتشار أكشاك القود المُهَرَّب في كل مكان عبر الطرق والبلدات في تونس والجزائر.

ويعتبر التداخل بين الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين من المجالات المهمة الأخرى الداعية للقلق. فبينما يُعرّف كلُّ مصطلح جريمة مختلفة، فإنه من المألوف في الحياة الواقعية أن يجد المهاجرون أنفسهم في أوضاع شبيهة بالإتجار، وأن يبرم ضحايا الإتجار اتفاقيات مع المهريين. والجرائم التي ترتكب ضد المهاجرين المهريين شائعة، إذ أظهر الباحثون أن المهاجرين (خصوصاً من أصل جنوب الصحراء الكبرى) محتجزون رغماً عنهم من قبل المهريين الذين يطالبونهم برسوم إضافية بالإضافة إلى الرسوم المدفوعة بالفعل، أو رسوم الفدية بعد عمليات الاختطاف، ويهددون المهاجرين وعائلاتهم بالعنف والتعذيب (Ayalew, 2018).

كان دور عصابات التهريب والإتجار في إيذاء المهاجرين - ولا سيما من نيجيريا - موضوع اهتمام متكرر عند الباحثين وصانعي السياسات، حيث كان أفراد تلك العصابات يجبرون المهاجرين على ممارسة الدعارة. وتزيد إشارات وافرة إلى الإيذاء الذي يمارسه المهربون على النساء السود من التصور بأن الهجرة والدعارة متشابكان بطبيعتهما. ويستند هذا الإيذاء في كثير من الأحيان إلى التصورات الجنسية تجاه الإفريقيات (Tyszler, 2020; Akrimi, 2020)

تواجه النساء المهاجرات العابرات الاستغلال وسوء المعاملة في سياق رحلاتهن، كما أن العنف القائم على الجنس ضد جميع النساء - بغض النظر عن بلد المنشأ - منتشر بالفعل. وتشير الأدلة التجريبية التي تربط تهريب المهاجرين بالدعارة إلى أن تجارب

الهجرة للنساء المهاجرات في شمال إفريقيا (بما في ذلك المشتغلات بالجنس) أكثر تعقيداً بكثير. ولئن كان هناك تركيز على تجارب الاعتداء الجنسي، والعمل القسري في مجال الجنس، والإتجار الجنسي الذي تواجهه المهاجرات، فقد جادل الباحثون بأن هذا التركيز غالباً ما يتعلق بالطريقة التي يُربط بها وجود النساء - ولا سيما النساء من غرب إفريقيا - بالبغاء والعمل الجنسي، مما يكشف عن التصورات العنصرية والجنسية المرتبطة بالإفريقيات (Tyszler, 2020).

وهناك دليل أقوى على أنه بينما يحدث إتحار بالجنس، فإن العديد من النساء المهاجرات يمارسن الجنس التجاري للمضي قدماً في رحلات الهجرة أو مشاريع الحياة الشخصية الأخرى، ولكن هذا بعيد كل البعد عن تشكيل تجربتهن المعيشية بأكملها (Cheikh, 2017; Migrating out of Poverty, 2019; Plambech, 2021). وعلاوة على ذلك، تعتمد النساء على العديد من استراتيجيات العمل الأخرى غير المرتبطة بالجنس للمضي قدماً في رحلاتهن، مثل العمل المنزلي وتقديم الرعاية، حيث من المعروف أيضاً أن الإساءة التي يتعرضن لها أثناء عملهن منتشرة على نطاق واسع (ATFD, 2020). وقد كان الاهتمام بهذه الديناميات ضئيلاً، مقارنةً بالاهتمام المعطى للعمل في مجال الجنس.

عواقب المشاركة في تسهيل الهجرة غير النظامية

إنّ ديناميات الهجرة غير النظامية من شمال إفريقيا واسعة، ولم يتم فحصها جيداً وكذلك آثارها. وكما ذكرنا سابقاً في هذا الفصل وفي جميع الأدبيات، قد يواجه المهاجرون العنف على أيدي ميسري التهريب، ويتعرضون للإتجار والاختطاف وأشكال متعددة من العنف الجسدي وسوء المعاملة القائمين على نوع الجنس. كما أنّ هناك جهوداً تبذلها السلطات الوطنية لردع أو مواجهة وجود المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى بشكل أساسي (المداهمات وعمليات إعادة التوطين). ولا تظهر أيّ من هذه الديناميات في فراغ، فقد وصفها المؤلفون بأنها مرتبطة بشكل واضح باستراتيجية الاتحاد الأوروبي الأوسع نطاقاً لإخراج ضوابط الهجرة إلى خارج حدوده (Badalic, 2018; Carrera et al., 2018).

وكما هو موضح أعلاه، فإنّ الحصول على تأشيرات للسفر بشكل قانوني وآمن من تونس والجزائر والمغرب يعتبر أمراً غير مجدٍ تقريباً بالنسبة للناس العاديين. ويؤدي رفض التأشيرات بالعديد من الناس إلى اللجوء إلى المهربين أو تسهيل رحلاتهم بأنفسهم. ومع ذلك، فإنّ اكتشافهم لا يؤدي فقط إلى إعادتهم إلى نقطة انطلاقهم، بل غالباً ما تتم مقاضاتهم بتهمة المغادرة غير النظامية. وفي جميع أنحاء المغرب العربي، تُستخدَم القوانين التي تجرم الهجرة غير النظامية ضد المواطنين وغير المواطنين على حدٍ سواء. ويفرض القانون الأساسي التونسي عقوبات حبس من 15 يوماً إلى ستة أشهر وغرامات تتراوح بين 30 إلى 120 ديناراً تونسياً (11 إلى 46 يورو) (Badalic, 2018). كما يفرض القانون الجزائري (08-11) على أي مواطن أو أجنبي يتم ضبطه وهو يغادر البلاد بشكل غير قانوني بالسجن لمدة تتراوح بين شهرين وستة أشهر و/ أو غرامة تتراوح بين 20000 و 60.000 دينار جزائري (126 و 380 يورو) (Souiah, 2016)، بينما تنص المادة 50 في القانون المغربي رقم (02-03) على غرامات تتراوح بين 3000 و 10000 درهم مغربي (278 إلى 927 يورو)، أو بالسجن من شهر إلى ستة أشهر أو كليهما (Lahlou, 2015).

لا توجد بيانات رسمية متاحة عن عدد الحرّاقة (التعبير المُستخدَم للمهاجرين غير الشرعيين من المغرب العربي) الذين يحاكمون في أيّ من هذه البلدان الثلاثة بسبب الهجرة غير النظامية؛ فقد قَدّر المجتمع المدني التونسي الأعداد بأكثر من 7000 من

وهناك دليل أقوى على أنه بينما يحدث إتحار بالجنس، فإن العديد من النساء المهاجرات يمارسن الجنس التجاري للمضي قدماً في رحلات الهجرة أو مشاريع الحياة الشخصية الأخرى، ولكن هذا بعيد كل البعد عن تشكيل تجربتهن المعيشية بأكملها

التونسيين المُرحّلين من إيطاليا بين عامي 2016 و 2019 (Foroudi, 2020). ومع ذلك، تشير الأبحاث التي أجرتها Souiah إلى أنه في الحالة الخاصة بالجزائر، يواجه المحتجزون العائدون محاكمة جماعية فور القبض عليهم، فقد عينت محكمة واحدة محامياً ليُمثّل كامل مجموعة الأشخاص الذين تم القبض عليهم (2016). وغالباً ما يكون من المستحيل دفع الغرامات التي تفرضها المحاكم على الأشخاص الذين كانوا يواجهون بالفعل مستويات عالية من عدم الاستقرار (Oussad, 2020)، وغالباً ما تتراكم هذه الغرامات نتيجة محاولات الأشخاص المتكررة للعبور. ويؤدي هذا غالباً إلى العيش في حالة من الخوف، ليس فقط نتيجة لنقص الدخل أو العمل، ولكن نظراً لارتفاع احتمال الاعتقال أيضاً. كما أنّ الاحتجاز والإدانة يُضّرّان بسبل عيش المهاجرين الذين يصبحون غير قادرين على العمل في الاقتصاد الرسمي بل والاقتصاديات غير الرسمية في كثير من الأحيان بحكم وجود سجل إجرامي لهم، ووصمهم بأنهم مجرمون. ومع ذلك، وكما تشير الشهادات التي جمعها (Brahim 2020) و (Arrouche forthcoming) و (Moussaoui 2015)، فلا الغرامات ولا الحبس تشكل رادعاً، حيث ما تزال عمليات المغادرة مستمرة.

وعلى الرغم من بذل كلّ جهد ممكن للحصول على معلومات يمكن أن تُحسّن من احتمالية الوصول إلى الاتحاد الأوروبي، فإنّ العديد من الرحلات تعتمد أو تتكل على بحّار يتمتع بخبرة ضئيلة أو معدومة في الملاحة أو التهريب. وفي حين أنّ المواقع التي تغادر منها هذه الرحلات قد تعطي انطباعاً بأن الأطقم لديها درجة من الإلمام بالبحر، فإن هذا ليس هو الحال دائماً. أفاد (Oussad 2019) كيف اختارت مجموعة من المهاجرين الذين حاولوا مغادرة الجزائر بحّاراً كان هو الرجل الوحيد في المجموعة الذي يعرف السباحة؛ وذكر شاب تونسي في مقابلة مع (Mahdhi 2021) حول الرحلات المنظمة مجتمعياً وعائلياً أنّه سافر مجاناً بشرط أن يتابع رصد موقع القارب على نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) الخاص بهاتفه.

إنّ خطورة جميع أنواع الرحلات غير النظامية يُفترض أن تكون أمراً مُتوقّعاً. ويشكل الخوف والقلق والصراع - بالنظر إلى الطبيعة السرية للرحلات - حالات التفاعل بين الركاب الذين يمكن أن يضّرّ سلوكهم باستقرار القوارب أو أي مركبات أخرى تستخدم للنقل؛ وغالباً ما تؤدي الأعطال الميكانيكية والأعطال الهيكلية الأخرى إلى تحطم السفن (Oussad, 2019 & 2020).

كما أنّ قلة أو نقص عمليات البحث والإنقاذ (التي غالباً ما تكون ناتجة عن القرارات السياسية لأعضاء الاتحاد الأوروبي) يمنع الفترق من الوصول إلى المهاجرين في الوقت المحدد ومنع المآسي (Cusumano & Villa, 2020). وعلى الرغم من تواتر المآسي ووضوحها، فإنها نادراً ما تعمل كآليات ردع. فقد أبلغ مشروع المهاجرين المفقودين التابع لمنظمة الهجرة العالمية عن 1,366 حالة وفاة في البحر الأبيض المتوسط في عام 2020 (2020b) توفي 285 منهم على طول غرب البحر الأبيض المتوسط، وهو طريق نحو جزر الكناري، استعاد مكانته السابقة وسط الوباء (Vammen & Hernandez-Carretero, 2020).

الاستنتاجات والتوصيات

يلخص هذا الفصل بعض الاتجاهات الحديثة الموجودة في تسهيل الهجرة غير النظامية في تونس والجزائر والمغرب. إنه يوضح - كما أظهر العديد من المؤلفين الآخرين - استمرار الناس في جميع أنحاء هذه البلدان الثلاثة في السفر بشكل غير منتظم، في ظلّ عدم وجود قنوات آمنة وقانونية للهجرة، وعلى الرغم من القيود المتعلقة بوباء كورونا. في الحالة الخاصة بتونس والجزائر والمغرب، تضمنت العديد من هذه الرحلات محاولات هجرة منظمة ذاتياً من قبل عائلات ومجموعات من الأصدقاء، وهي غير تلك التي ييسرها المهاجرون وحدهم. وفي حين أن هذه الاستراتيجيات بالتأكيد ليست جديدة أو غير مسبوقة، انظر (Chena, 2020; Mabrouk, 2009, Boubakri, 2004)، فإنها تشير إلى هشاشة الوضع الذي طال أمده، والذي يعيشه الناس في جميع أنحاء بلدان شمال إفريقيا، وتشير إلى إدراكهم أنّ الحركات الاجتماعية التي حدثت في العقد الماضي لن تؤدي في النهاية إلى إصلاحات تقدمية أو مرئية.

ومن اللافت للانتباه بشكل خاص أنه عند النظر إلى مشكلة الهجرة من منظور المهاجرين، لا يبدو أنّ شبكات التهريب أو الأشكال الأخرى من الإجرام المنظم عبر الحدود الوطنية، كما حددتها سلطات الاتحاد الأوروبي وصانعو السياسات والعلماء تلعب دوراً مهماً في الرحلات غير النظامية. ولا ينبغي تفسير ذلك على أنه لا يوجد جماعات من هذا النوع. وبدلاً من ذلك، يظهر كيف أنه من خلال إعطاء الأولوية للممارسات اليومية وغير الرسمية للمهاجرين، يمكن أن تتضح التبادلات والتفاعلات التي يجرونها في جهودهم للهجرة.

تؤكد الأدلة أيضاً الأهمية المتجددة للرحلات المجتمعية، فقد اتخذت أسر بأكملها - شباباً وشابات - طريق البحر، وجمعوا مواردهم المحدودة معاً بنتائج متفاوتة. ويشير الوافدون على السواحل الإسبانية والإيطالية إلى زيادات كبيرة في الهجرة من المغرب العربي في صيف 2020. ولكنّ العديد من المهاجرين الآخرين لا يواجهون نفس المصير. وعلى الرغم من محدودية المعلومات، تشير البيانات إلى أنّ المهاجرين الذين تم اعتراضهم ثم ترحيلهم يواجهون الاحتجاز والمحاکمات الجماعية والسجن والغرامات التي تتراكم، مما يؤدي إلى مزيد من الديون، مما يلهب اهتمامهم بالهجرة أيضاً. وتدل المآسي أيضاً على التصميم على محاولة الوصول إلى وجهات أخرى رغم المخاطر الشخصية العالية. ولا يزال البحر الأبيض المتوسط من أخطر ممرات الهجرة وأكثرها فتكاً. وعلى الرغم من الوباء والقيود، تمّ تسجيل وفاة 1471 شخصاً في المنطقة خلال عام 2020، ويرجح أنّ يكون هذا الرقم أقلّ من العدد الفعلي (IOM, 2020c).

وبالتالي، يمكن تقديم التوصيات السياسية التالية:

1. **إعادة النظر في المفاهيم والتفاهات المتعلقة بتسهيل الهجرة غير النظامية:** فما تظهره الفصول الأربعة من هذا التقرير هو أنّ استراتيجيات السياسة القائمة على مفاهيم مثل تلك التي تعتبر التهريب منظماً فقط من قبل الشبكات، أو مرتبطاً بنموذج تجاري أو ربحي، قد تكون بعيدة عن التناغم مع واقع رحلات المهاجرين غير النظامية والمخاطر والتحديات التي يواجهونها. والسياسات والاستراتيجيات التي لا تأخذ في الحسبان الدور الذي تلعبه المجتمعات والعرق والجنس في رحلات المهاجرين غير النظامية، قد لا ترقى إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في "تفكيك" ظاهرة التهريب.

ومن اللافت للانتباه بشكل خاص أنه عند النظر إلى مشكلة الهجرة من منظور المهاجرين، لا يبدو أنّ شبكات التهريب أو الأشكال الأخرى من الإجرام المنظم عبر الحدود الوطنية، كما حددتها سلطات الاتحاد الأوروبي وصانعو السياسات والعلماء تلعب دوراً مهماً في الرحلات غير النظامية.

2. **دمج الطرق التي يتقاطع العرق والجنس والطبقة ويشكل تجارب المهاجرين الذين يسافرون بشكل غير نظامي في المفاهيم السياسية والممارسات.** وكما يُظهر عمل Gross-Wyrtzen و Gazzotti لعام 2020 في المغرب، فإنّ العرق هو أمر أساسي للطريقة التي يختبر بها المهاجرون إجراءات إنفاذ القانون في الحدود وإدارة الهجرة. أظهرت البيانات مراراً وتكراراً انتشار العنصرية والتمييز الذي يواجهه المهاجرون من جنوب الصحراء الكبرى في حياتهم اليومية، وفي سياق تجاربهم في إجراءات تطبيق القانون، ولكن أيضاً في قدرتهم على الوصول إلى طرق آمنة للهجرة. وتعتبر الجندرية أيضاً أمراً محورياً لتجربة النساء في جنوب الصحراء الكبرى وشمال إفريقيا. ففي الحالة الخاصة لنساء جنوب الصحراء الكبرى، تخلق معاملة النساء وتصوير أجسادهن وخبرتهن في سياسة الهجرة - كما يحدّد Cheikh - "طبقة دنيا من النساء اللواتي يتعرضن للعنصرية، ولا يمكن اعتبار وجودهن إلا مرتبطاً بالبغاء والإتجار" (2021, p. 193). إنّ إعادة فحص الطرق التي يفهم بها صانعو السياسات والباحثون وموظفو إنفاذ القانون تجارب الرجال والنساء الذين يعانون من العنصرية والتحدث عنها هي مسعى عاجل.

3. **إجراء تقييمات محددة لتأثير تجريم الهجرة غير النظامية في المغرب العربي.** هناك القليل من المعلومات حول كيفية تأثير القوانين التي تجرم الهجرة غير النظامية من تونس والجزائر والمغرب على أولئك الذين حوكموا بموجبها. وهناك مجموعة متزايدة من الأبحاث التي تُوثّق تجارب المهاجرين المُرحّلين والعائدين؛ ومع ذلك، فإنّ تجاربهم مع الإجراءات القانونية بعد التوقيف وما بعد الإدانة تبقى غير مدروسة.

4. **من الناحية العملية، يجب عدم تشجيع الاعتماد على المdahمات وعمليات الترحيل القسري التي تقتلع المهاجرين - في معظم الأحيان طالبي اللجوء المعترف بهم - كجزء من استراتيجيات مكافحة الهجرة غير النظامية.** هذا أمر بالغ الأهمية في حالة الجزائر بالنظر إلى افتقار البلاد إلى المشاركة المباشرة في استراتيجية الاتحاد الأوروبي المتمثلة في إخراج ضوابط الهجرة إلى خارج حدوده. يجب التوثيق والإبلاغ عن الآثار المحددة التي تحدثها مثل هذه الإجراءات على المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى، والنساء والأطفال الذين يسافرون بمفردهم أو الذين يعيشون في البلدان الثلاثة الواردة في هذا الفصل.

المصادر والمراجع

ACHILLI, L., & TINTI, A. (2019). Debunking the smuggler-terrorist nexus: human smuggling and the Islamic State in the Middle East. *Studies in Conflict & Terrorism*, 1-16.

AKRIMI, Y. (2020). Between securitisation and racialisation: the Sub-Saharan African experience in Tunisia. Tunis: Forum Tunisien por les Droits Economiques et Sociaux. Retrieved from <https://www.ftdes.net/rapports/racialisation.en.pdf>

ALARM PHONE SAHARA (2020). The mass deportations from Algeria to Niger continue: when will this drama stop? Retrieved from <https://alarmphonesahara.info/en/reports/the-mass-deportations-from-algeria-to-niger-continue-when-will-thisdrama-be-stopped#:~:text=After%20at%20least%206747%20people,on%20the%2014th%20of%20November>

ARROUCHE, K. (forthcoming). Unpacking Sub-Saharan migration in Algeria: immobility and uncertainty [Doctoral dissertation in process]. University of Leeds.

ASSOCIATION TUNISIENNE DES FEMMES DEMOCRATES (ATFD). (2020). Les travailleuses domestiques dans le Grand Tunis: conditions de travail, réalité des violations, et enjeux du travail décent. Tunis: ATFD.

AYALEW, T. (2018). Refugee protections from below: smuggling in the Eritrea-Ethiopia context. *The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science*, 676(1), 57-76.

BADALIC, V. (2019). Tunisia's role in the EU external migration policy: crim-migration law, illegal practices, and their impact on human rights. *Journal of International Migration and Integration*, 20(1), 85-100.

BLAND, W. (2020). Wild Libya: narratives of violence on Egypt's Western border. *The Journal of North African Studies*, 1-33.

BOUBAKRI, H. (2004). Transit migration between Tunisia, Libya and Sub-Saharan Africa: study based on greater Tunis. Strasbourg: Council of Europe.

BOUKHARS, A. (2019). Barriers versus smugglers: Algeria and Morocco's

battle for border security. Carnegie Endowment for International Peace. Retrieved from <https://carnegieendowment.org/2019/03/19/barriers-versus-smugglers-algeriaand-morocco-s-battle-for-border-security-pub-78618>

BOULBINA, S. (2018). Migrants de l'Afrique au Nord. Entre-deux, perceptions et croyances. *Africultures*, 1(106), 162-69.

BRACHET, J. (2018). Manufacturing smugglers: from irregular to clandestine mobility in the Sahara. *The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science*, 676(1), 16-35.

BRAHIM, N. (2019). A Oran, les jeunes Algériens remettent a plus tard leur projet de migration. *Mediapart*. Retrieved from <https://www.mediapart.fr/journal/international/260419/oran-les-jeunes-algeriens-remettent-plus-tard-leurprojet-de-migration?onglet=full>

BRAHIM, N. (2020). Migrants: les traversées depuis le Maghreb bousculées par le COVID. *Mediapart*. Retrieved from <https://www.mediapart.fr/journal/international/070620/migrants-les-traversees-depuis-le-maghreb-bousculees-par-lecovid?onglet=full>

CAPASSO, M. (2020). The war and the economy: the gradual destruction of Libya. *Review of African Political Economy*, 47(166), 545-67.

CAPASSO, M. (forthcoming). From human smuggling to state capture: furthering neoliberal governance in North Africa. *Journal of Labor and Society*.

CARRERA, S., VOSYLIUTE, L., SMIALOWSKI, S., ALLSOPP, J., & SANCHEZ, G. (2018). Fit for purpose? The facilitation directive and the criminalisation of humanitarian assistance to irregular migrants. Brussels: European Parliament. Retrieved from [https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2018/608838/IPOL_STU\(2018\)608838_EN.pdf](https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2018/608838/IPOL_STU(2018)608838_EN.pdf)

CASSARINO, J. P. (2018). Beyond the criminalisation of migration: a non-western perspective. *International Journal of Migration and Border Studies*, 4(4), 397-411.

CHEIKH, M. (2021). Sex work in Tangier and the emergence of new youthful subjectivities. In A. Kreil, L. Sorbera & S. Tolino (Eds.), *Sex and desire in muslim cultures: beyond norms and transgression from the Abbasids to the present day* (pp. 193-208). London: I.B. Tauris.

CHENA, S. (2020). De la redécouverte de l'altérité à la redéfinition de soi.

Les migrations transsahariennes en Algérie. *Migrations Societe*, 1(179), 59-74.

COUNCIL OF THE EUROPEAN UNION (Council of the EU). (2021). Infographic: migration flows: EU action in Libya. Retrieved from: <https://www.consilium.europa.eu/en/infographics/eu-action-in-libya/>

CUSUMANO, E., & VILLA, M. (2020). From “angels” to “vice smugglers”: the criminalization of sea rescue NGOs in Italy. *European Journal on Criminal Policy and Research*. Retrieved from <https://doi.org/10.1007/s10610-020-09464-1>

FOROUDI, L. (2020). The sea is dead: how fishing and migration collide on Tunisia’s shores. *The New Humanitarian*. Retrieved from <https://www.thenewhumanitarian.org/news-feature/2020/09/14/Tunisia-fishing-migration-smuggling> FRIESE, H. (2015). Thalassographies of departure, disaster and rescue: fishermen and undocumented mobility. *Etnofoor*, 27(1), 13-36.

GAZZOTTI, L., & HAGAN, M. (2020). Dispersal and dispossession as bordering: exploring migration governance through mobility in post-2013 Morocco. *The Journal of North African Studies*, 1-20.

GLOBAL INITIATIVE AGAINST TRANSNATIONAL ORGANISED CRIME (GITNOC). (2015). Libya: a growing hub for criminal economies and terrorist financing in the Trans-Sahara. Retrieved from https://globalinitiative.net/wpcontent/uploads/2015/05/TGIATOC-Libya_-a-growing-hub-for-Criminal-Economies-and-Terrorist-Financing-in-the-Trans-Sahara-web.pdf

GROSS-WYRTZEN, L., & GAZZOTTI, L. (2020). Telling histories of the present: postcolonial perspectives on Morocco’s “radically new” migration policy. *The Journal of North African Studies*, 1-17.

INTERNATIONAL ORGANIZATION FOR MIGRATION (IOM). (2016). Egyptian unaccompanied migrant children: a case study on irregular migration.

INTERNATIONAL ORGANIZATION FOR MIGRATION (IOM). (2020a). Irregular migration towards Europe. Western African route: migration to the Canary Islands. January-November 2020. Retrieved from https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/IOM%20-%20Flow%20from%20Western%20African%20Route%20-%20November%202020%20-%20EN_FINAL%20V3.pdf

INTERNATIONAL ORGANIZATION FOR MIGRATION (IOM). (2020b).

1,200 missing migrants recorded thus far in 2020 may well undercount totals since COVID-19 outbreak [Press release]. Retrieved from <https://www.iom.int/news/1200-missing-migrants-recorded-thus-far-2020-may-well-undercount-totals-covid-19-outbreak>

INTERNATIONAL ORGANIZATION FOR MIGRATION (IOM). (2020c). Deaths of migrants recorded in the Mediterranean 2020. Retrieved from <https://missingmigrants.iom.int/region/mediterranean>

JENSEN, S., & VIGH, H. (Eds.). (2018). *Sporadically radical: ethnographies of organised violence and militant mobilization*. Copenhagen: Museum Tusulanum Press.

LAHLOU, M. (2015). *Morocco's experience of migration as a sending, transit and receiving country* (Working Papers 15/30). Rome: IAI. Retrieved from <https://www.iai.it/sites/default/files/iaiw1530.pdf>

LOUNNAS, D. (2018). *The links between jihadi organizations and illegal trafficking in the Sahel* (MENARA Working Papers, No. 25). Retrieved from https://www.iai.it/sites/default/files/menara_wp_25.pdf

LUCHT, H. (2011). *Darkness before daybreak: African migrants living on the margins in Southern Italy today*. Berkeley: University of California Press.

MABROUK, M. (2009). *Émigration clandestine en Tunisie: organisations et filières*. NAQD, 1-2(26-27), 101-26.

MAHDHI, M. (2021). *Migrants are shunning migrant smugglers and going at it alone on TikTok*. Vice. Retrieved from <https://www.vice.com/en/article/epdmkm/migrants-are-shunning-people-smugglers-and-going-it-alone-on-tiktok>

MAHER, S. (2018). *Out of West Africa: human smuggling as a social enterprise*. The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science, 676(1), 36-56.

MIGRATING OUT OF POVERTY (2019). *Migrants and smugglers: a comic about irregular migration from Senegal to Libya to Europe*. University of Sussex. Retrieved from: <http://www.migratingoutofpoverty.org/files/file.php?name=191120-senegal-comic.pdf&site=354>

MOUSSAOUI, F. N. (2015). *Le trabendo ou la mondialisation par la marge*. Politique Africaine, 1, 117-28.

OUSSAD, S. (2019). Que sont devenus les 15 harraga de Relizane? Liberté Algérie. Retrieved from <https://www.liberte-algerie.com/ouest/que-sont-devenus-les-15-harraga-de-relizane-330944/print/1>

OUSSAD, S. (2020). Harraga le large ou le suicide. Liberté Algérie. Retrieved from <https://www.liberte-algerie.com/reportage/harraga-le-large-ou-le-suicide-349519>

PIAN, A. (2010). Variations autour de la figure du passeur. *Plein Droit*, 1(84), 21-5.

PLAMBECH, S. (2017). Sex, deportation and rescue: economies of migration among Nigerian sex workers. *Feminist Economics*, 23(3), 134-59.

REACH & MERCY CORPS. (2018). Tunisia Country of destination and transit for Sub-Saharan African migrants. Retrieved from https://www.mercy-corps.org/sites/default/files/2020-01/Tunisia_country_of_destination_and_transit_for_sub-saharan_migrants.pdf

RICHTER, L. (2019). Doing bizness: migrant smuggling and everyday life in the Maghreb. *Focaal*, 2019(85), 26-36.

SANCHEZ, G. (2020). Beyond militias and tribes: the facilitation of migration in Libya (Robert Schuman Centre Working Paper No. 9). Florence: EUI.

SOUIAH, F. (2012). Les harraga algériens. *Migrations Société*, 24(143), 105-20.

SOUIAH, F. (2016). La pénalisation des "brûleurs" de frontières en Algérie. *Après-demain*, 3(39), 19-21.

STOVEL, K., & SHAW, L. (2012). Brokerage. *Annual Review of Sociology*, 38, 139-58.

TYSZLER, E. (2020). Humanitarianism and black female bodies: violence and intimacy at the Moroccan-Spanish border. *The Journal of North African Studies*, 1-19.

UNITED NATIONS HIGH COMMISSIONER FOR REFUGEES (UNHCR). (n.d.). Operational portal. Refugee situations. Retrieved from <https://data2.unhcr.org/en/situations/mediterranean>

UNITED NATIONS OFFICE FOR THE COORDINATION OF HUMANITARIAN AFFAIRS (OCHA). (2020). Libya situation report. Retrieved from

<https://reports.unocha.org/en/country/libya/>

VAMMEN, I. M., & HERNÁNDEZ CARRETERO, M. (2020). Trying to stay afloat without drowning: migrants reopen route to the Spanish Canary Islands. Open Democracy. Retrieved from <https://www.opendemocracy.net/en/beyond-trafficking-and-slavery/trying-stay-afloat-without-drowning-migrants-reopen-routespanish-canary-islands/>

ZARDO, F., & ABDERRAHIM, T. (2018). Migration and mobility: the challenge of thinking outside the crisis box. In E. Cohen-Hadria (Ed.), *The EU-Tunisia privileged partnership: What's next?* EuroMeSCo Joint Policy Study 10 (pp. 84-110). Barcelona: IEMed.

ZARDO, F., & LOSCHI, C. (2020). EU-Algeria (non) cooperation on migration: a tale of two fortresses. *Mediterranean Politics*, 1-22.

قائمة الاختصارات والمصطلحات



ECOWAS	Economic Community of West African States	المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا
EDPS	European Data Protection Supervisor	هيئة الإشراف الأوروبي على حماية البيانات
EMSC	European Migrant Smuggling Centre	المركز الأوروبي لشؤون تهريب المهاجرين
EU	European Union	الاتحاد الأوروبي
Europol	European Union Agency for Law Enforcement Cooperation	وكالة إنفاذ القانون في الاتحاد الأوروبي (يوروبول)
EUTF	European Union Emergency Trust Fund for Africa	صندوق الاتحاد الأوروبي الائتماني للطوارئ الخاص بأفريقيا
Frontex	European Border and Coast Guard Agency	الوكالة الأوروبية لحرس الحدود وخفر السواحل (فرونتكس)
IOM	International Organization for Migration	المنظمة العالمية للهجرة
JOT MARE	Joint Operational Team Mare	فريق العمليات المشتركة ماري
KPIs	Key Performance Indicator	مؤشرات الأداء الرئيسية
LEA	Law Enforcement Agency	وكالة إنفاذ القانون أو الأجهزة الأمنية
PAIERA	Plan d'Actions à Impact Economique Rapide à Agadez	خطة عمل الأثر الاقتصادي السريع في أغاديز
SoM	Smuggling of Migrants	تهريب المهاجرين
UNODC	United Nations Office on Drugs and Crime	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

eur@mesco

Policy Study

